شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٦٠) ١٥/١٠/٢٠٠٧

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

أضخم موسوعة في التاريخ عن مكة والمدينة

يماني : حلمي لم يتحقق كاملاً بإصدار الموسوعة

الموج الإصلاحي الجديد الى أين؟

محاولة اغتيال الإصلاحي متروك الفالح

مجاهدو السعودية سلعٌ للبيع

هل اغتال الوهابيون الحريري؟

التغيير في بلد يقوده الرجال

السعودية وتقسيم العراق

اليوم الوطني لم يكن وطنياً

وخدعنا ملك الإصلاح العجيب!

هذا العدد

دولة المملكة	١
الموج الإصلاحي الجديد الى أين؟	٢
تحدّي التغيير في بلد يقوده الرجال	٤
أين تذهب أموال النفط؟	٧
رشاوى وتطرّف: معركة السعودية في بريطانيا	٩
آل سعود والقاعدة في المسرح الباكستاني	١١
اليوم الوطني: لم يكن وطنياً ولا يوم فرح!	١٤
غياب المواطنة.. لماذا؟	١٥
مجاهدو السعودية سلعٌ للبيع	١٦
محاولة اغتيال الإصلاحي متروك الفالح	١٨
تحدّي الإصلاح ورهان الميدان	٢١
هل ثمّة دورٌ سعودي في اغتيال الحريري	٢٣
الخطاب الديني: المأزق والمخرج!	٢٧
اليوم الوطني في عيون الصحافة المحلية	٢٨
السعودية وتقسيم العراق	٣٠
الطفرة المالية والفساد السعودي	٣٢
يماني: حلمي لم يتحقق كاملاً بإصدار الموسوعة	٣٤
عجائب جدّة السبع	٣٦
أين شيوخ الفضائيات من فقه الإعتصامات؟	٣٧
وجوه حجازيّة	٣٩
وخدعنا ملك الإصلاح العجيب!	٤٠

دولة (المملكة)

مثّلت حوادث الحادي عشر من سبتمبر خط قطيعة بين نموذجين للدولة السعودية، فقد تفسّخ النموذج القديم على وقع إنهيار الصورة النمطية لدولة محافظة عبّرت عن نفسها بطريقة خلاسية طيلة عقود، نجحت خلالها في أن تعبر بأمان في منعرجات تحوّل عميق في أنظمة القيم الكبرى للحضارات والدول.

النموذج الجديد للدولة ليس مقطوع الصلة بقديمها، فهو يمثّل محاولة أخرى للعبور بعد أن خذلتها لياقتها السياسية وعجزت الأيديولوجية الكسولة المشرعنة لوجودها في تزويدها بطاقة تفسيرية للقادم من أيامها. من أجل ذلك، تبدو الدولة حائرة بين مواصفاتها الجديدة وهويتها الموروثة، وللسبب ذاته تصبح المجازفة بتصنيع دولة أخرى مشتقّة من داخل دولة سابقة أمراً بالغ التعقيد.

للّذين تمسّكوا برهان الإمكان الوجودي للدولة بكامل أوصافها القديمة تصبح الغاية ضمان مجرد البقاء، مهما تطلّبت من حيل الإستقرار الوهمي، والثنائية العقيمة التي توحي باعتناق المبدأ ونقيضه، من قبيل الانفتاح على الآخر أو الإنغلاق المحكم على الذات.

إن إخفاء واقع الدولة ينتهي دائماً الى إنهاك شديدة يتعرّض لها المجبولون على إطلاق هذايانات خاوية من أجل رسم صورة وردية عن دولة لم تكتمل بناها الحديثة كيما تقترب من خط إستواء الدول الحديثة. إن تجريد حملة علاقات عامة في أرجاء العالم قد توهم بأن ثمة سطحاً زاهياً يعشي عيون أولئك الذين يرمقون هذه البقعة بترقّب، ولكن هذه الحملة تعكس في الوقت نفسه نضالاً دائماً لجهة تشويه الواقع الفعلي. وعلى أية حال، ليس الأمر كذلك في الداخل، لدى الذين يعاكسون الوهم المصنّع في الخارج، فقد مسّتهم الأضرار المباشرة للدولة بنموذجيها القديم والحديث.

الدولة السعودية بنموذجها الجديد، أي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، تحوّلت الى ورشة علاقات عامة تهدف بدرجة أساسية الى إغراق الرأي العام الدولي بكتلة أوهام تكون بمثابة مضادات حيوية أمام التشوّهات التي لحقت بصورتها الحقيقية، وحيث تدخل الدولة في لعبة الخطأ والوهم فإنها لا تعد تميّز بينهما، طالما أن المطلوب هو محق الحقيقة، وإنبات الوهم، ولن تكف الدولة ممثلة في القائمين عليها عن خداع الذات وتضليلها، فهي على يقين تام بأن الآخر يمارس الدور عينه، فالخداع سمة أساسية في السياسة، بوصفها المجال الحيوي والأنشط لبني البشر.

استعانت الدولة بالمال على قضاء حوائجها السياسية والإعلامية، ونجحت نسبياً في تبريد السطح الملتهب، ولكنها لم تفلح في أن تزيل بؤس الداخل، ليس المادي منه فحسب بل والمعنوي والرمزي. وقد أخفى الحلفاء الخارجيون أسلحة الديمقراطية بعد أن تغلّب منطق المصلحة على منطق الحق والقيم، ولكن هو الحل الطارىء لأزمة معقّدة ومستديمة.

المعركة ضد الإرهاب والتطرف، كانت خياراً خطيراً للدولة السعودية، وقد أجبرت على خوضها دفاعاً عن وجودها وهويتها، ولكنها تدرك أن في ذلك يكمن حتفها، إذ تتطلب معركة كهذه نبشاً لكل تراثها العقدي والسياسي المليء بكل أشكال التطرف والاحترابية المصبوغة بالدم. ويزيد الطين بلة، حين تكون معركة الدولة ضد الإرهاب جزءً من معركة دولية من شأنها توليد بؤر توتر محلية وإقليمية وتفضي في نهاية المطاف الى تأجيج الخامل من أفكار متطرّفة قابلة للتوظيف على نحو عاجل في دورة عنف جديدة.

قد تنجح الدولة بصورة مؤقتة في اختراق المجال السيادي لمجتمعها الديني، وقد تتسلل الى مراكز عمل الإصلاح وقنوات التعبير الحر، وقد تزرع على شبكة الإنترنت عشرات بل مئات المواقع التي تبشّر برسالة الدولة السعودية بنموذجها الجديد، ولكن المحصول السياسي لن يكون أكثر من مجرد (تعكير) لجو مشحون بالرغبة الجامحة نحو خيار التغيير الجذري للدولة.

إن شرط تقدّم الدولة وتغيير صورتها لا يقوم على التلاعب بالحقائق أو صنع الأوهام التي تأخذ مكان الحقائق، بل عن طريق إكتشاف الأخطاء، والملاحظات، والتجارب الفاشلة التي تسببت في إعاقة حركة الدولة وبناء علاقات سليمة بين السلطة والمجتمع.

الدولة في نموذجها الجديد تفتقر للإغراء، وخصوصاً في الداخل، أما للخارج فهي لا تعدو أكثر من سلعة كبيرة في سوق المضاربات الإعلامية والسياسية والاقتصادية. فقد أصبح بإمكان الخارج تثمير حاجة الدولة السعودية الى صورة جديدة كيما يعقد معها صفقة عسكرية فلكية بحجم صفقة (سلام) مع بريطانيا، أو يدير لصالحها حملة علاقات عامة، أو ينتج من مالها فيلماً سينمائياً بحجم فيلم (المملكة) الذي تشم منه رائحة البترودلار.

وفي الوقت الذي توجد فيه الدولة هيئات ملتبسة من قبل الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، وهيئة الصحافة، أو حتى الإعلان عن أنظمة جديدة من قبيل نظام القضاء، ونظام ديوان المظالم، وقبل ذلك مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي وري الثرى قبل أكثر من عام، فإنها تمارس خيانة ضد المفاهيم الكبرى ومعاني الكلمات، ويكفي أن يقدّم فتور الشعب وأحياناً إزدراؤهم شهادة جماعية على تلك الخيانة. فلا شيء بعد كل الأشكال الخادعة تلك قد تغيّر، فلا حقوق الأفراد والجماعات قد شهدت تحسّناً ملحوظاً، ولا حرية الصحافة والتعبير باتت واقعاً يومياً، وكذا الحال بالنسبة لحكم القانون، والحوار الوطني، والمحاكمة العادلة، والمحاسبة والشفافية فيما يرتبط بالمال العام، ولا أشكال الفساد التي إزدادت تعقيداً حتى عطّلت إرادة تشخيصها قبل معالجتها.

هذه هي (المملكة) في صورتها العارية، وليست تلك الصورة التي يراد تعميمها، والتي بالتأكيد ستؤجّل قرار إصلاحها الضروري، ونرجو ألا يأتي من يحاول إبتزاز حاجة هذه الدولة الى رسّام دولي من أجل أن يقترف جريمة صنع نموذج جديد لدولة شمولية تحت يافطة (الاعتدال).

IRQI

احتمالات القمع الرسمي راجحة

الموج الإصلاحي الجديد الى أين؟

حسن الدباغ

خلال الأشهر القليلة الماضية تسارعت الممارسات والنشاطات والدعوات المطالبة بالإصلاح بشكل عام، أو بجزئية من جزئياته الكثيرة. فقد قامت زوجات وأمهات بعض المعتقلين السياسيين بالإعتصام في بريدة، مطالبين بمحاكمة أبنائهن أو إطلاق سراحهم، وفقاً للأنظمة القضائية التي أصدرتها الحكومة ولم تلتزم بها وزارة الداخلية، الأمر الذي تبعه اعتقالهن لمدة قصيرة، وإحالة الإصلاحي الدكتور عبدالله الحامد وآخرين الى المحاكمة بتهمة التحريض على ذلك الإعتصام.

كما أن عريضة جديدة أشبه ما تكون بشكوى من ممارسات وزير الداخلية قدمت للملك الشهر الماضي، تطالبه بإيقاف تجاوزات وزير الداخلية وإطلاق سراح المعتقلين أو محاكمتهم المحاكمة العلنية مستوفية الشروط القضائية الصحيحة، ودعت العريضة الملك الى القيام بإصلاحات كان وعد بها. وقع العريضة نحو ١٢٤ شخصاً، وتعرض بعضهم للضغوط من وزارة الداخلية بحيث أن أحدهم نفى أنه كان أحد الموقعين عليها وأن هناك من تجنى عليه، وهي ذات الطريقة التي لعبتها وزارة الداخلية سابقاً واعتمدتها حجة في سجن دعاة الإصلاح (الدميني والفالح والحامد وغيرهم).

في ذات الفترة التي نتحدث عنها، ظهر علينا الأمير طلال منتقداً استبداد واستئثار الجناح السديري بالحكم، وانتقد اعتقال الإصلاحيين، وأعلن عزمه تشكيل حزب سياسي كرد فعل على الإقصاء وغيره.

وتلا ذلك تحشيد مجموعة من النساء لجهودهن داخلياً وخارجياً من أجل السماح للمرأة بقيادة السيارة، وانتزاع ذلك الحق بصورة أو بأخرى. وقد رفعت عريضة بالأمر - تجد نصها في هذا العدد من المجلة - وأجريت مقابلات مع مؤسسات إعلامية عديدة في الخارج لدعم حق المرأة في السعودية بقيادة السيارة!

في ذات الإتجاه، أصدر الإصلاحي الدكتور متروك الفالح بياناً بإسمه يكشف فيه عن تعرضه لمحاولة اغتيال دبرتها عناصر تابعة لوزارة الداخلية، وأشار الفالح في بيانه الى أن أي مكروه يقع له في المستقبل فإن وزارة الداخلية ستكون بشخص وزيرها الأمير نايف مسؤولة عنه، مطالباً المؤسسات الحقوقية الإقليمية والدولية بالضغط على نايف ووزارته للكف عن مثل هذه الممارسات.

ومن الأنشطة تقدم بعض الإصلاحيين لوزارة الشؤون الإجتماعية بترخيص لتشكيل جمعية أهلية تحمل اسم (مؤسسة الوطن للجميع) تهتم بنشر ثقافة المجتمع المدني وحقوق الإنسان وزرع ثقافة المواطنة ومفاهيمها.

كما أن هناك نشاطات ثقافية وإعلامية ومنتديات جديدة تأسست على شبكة الإنترنت كلها تعكس حالة حراك إصلاحي جديد سبق له أن أُجهض عبر الإعتقالات التي لاتزال وزارة الداخلية تراهن عليها، وهي التي تحتجز عدداً من دعاة الإصلاح بدون محاكمة خلاف القانون، وباتهامات باطلة مثل (تمويل الإرهاب)! وهي تهمة لم تصدقها أية مؤسسة حقوقية، فالإرهاب له طابع ديني سلفي وهابي، وكل المعتقلين الإصلاحيين لم يؤمنوا بالعنف ولا هذا توجههم، كما أنهم معروفون بالنشاط الحقوقي لدى العديد من المؤسسات الحقوقية الإقليمية والدولية.

مدلولات الحراك الإصلاحي الجديد

يشير الحراك الإصلاحي المتنامي الى العديد من القضايا والحقائق:

أولها، أن قمع وزارة الداخلية للأصوات الإصلاحية لن يكون له أثر مستديم، أي أن رهان العائلة المالكة في مواجهة المطالب بالإصلاح إن اعتمدت على آلية القمع وحدها، فستكون خاسرة، شأنها في ذلك شأن مواجهة (العنف) حيث لا يمكن مواجهته بالأداة الأمنية وحدها، بل ببرامج سياسية واقتصادية جذرية تزيل مسببات المشاكل. والقمع الذي لا يزال مسلطاً على المطالبين بالإصلاح له وجهان: وجه يخدم العائلة المالكة من حيث أنه قد يحدّ من الإندفاعة المطالبة بالإصلاح، فيجعل العديد من الناشطين يراجعون حساباتهم ويؤجلون أنشطتهم بانتظار فرصة أفضل للتحرك. وهناك وجه آخر لا يخدم العائلة المالكة، وهو أن القمع قد يحفّز على المزيد من النشاط الإصلاحي، أي أنه يصبح مبرراً للمطالبة والتحرك بدل أن يكون عامل تجميد وتهدئة. لكن وزارة الداخلية والعائلة المالكة عامة ترى أن القمع المتصاعد تدريجياً سيفي بالغرض، وسيخرس الألسن، مع أن التجربة الحالية تثبت أن رؤيتها وتحليلها غير صحيح.

وثانيها، ان النشاط الإصلاحي الجديد يأتي في مناخ محلي ملائم، وإن كان المناخ الدولي غير ملائم بشكل كامل، حيث لايزال الغرب يغمض عينيه عما يفعله حليفه السعودي الغني، بغية الحصول على بعض المكاسب الإقتصادية المتوفرة من زيادة أسعار النفط، أو الحصول على مكاسب سياسية وتنازلات استراتيجية سعودية تتعلق بقضايا المنطقة: الحرب على إيران، ترتيب الوضع في العراق، إخماد الحركة الجهادية في فلسطين مقابل تسوية عرجاء.

فيما يتعلق بالمناخ المحلي يكفي أن نذكر أن موجة الإعتقالات الأولى التي طالت الإصلاحيين جاءت في وقت كانت فيه الأوضاع الإقتصادية والمعيشية آخذة بالتحسن حيث الصعود الصاروخي لسوق الأسهم، وحيث الآمال العريضة بأن يقوم ولي العهد - الملك الحالي - بتنفيذ وعوده التي تبين أنها فارغة تماماً من أية مصداقية. في تلك الأثناء، جرى

ضرب الإصلاحيين، وكان المواطنون لاهين الى حد كبير بفورة الأسهم، وكان الوضع الدولي يخدم العائلة المالكة فلم يستنكر أفعالها أو يطالبها بالإصلاح.

اليوم تغير الوضع، فقد مضى عامان اختبر فيهما الشعب الحكومة والملك، واختبر وعودهما، وتبيّن أن تلك الوعود برفع مستوى المعيشة وبحفظ كرامة المواطن من الفقر، وبالإصلاح الذي كرر المسؤولون انهم بصدد القيام به ما هو إلا فقاعات فارغة المضمون. جاء الملك فانهارت سوق الأسهم وزاد الناس فقراً حين قضى على مدخراتهم، وحول الغالبية العظمى من أعضاء الطبقة الوسطى الى خانة الفقراء. ومع أن الدولة تعيش منذ ثلاث سنوات على الأقل ارتفاعاً غير مسبوق في مداخيلها النفطية (الفائض في الميزانية هذا العام يبلغ نحو ٣٠٠ مليار ريال) إلا أن الأزمات السابقة بقيت دون علاج: فلا زال المواطن بحاجة الى سرير العلاج وقارورة الدواء، وكرسي الدراسة، والوظيفة حيث البطالة مازالت قائمة. لم يجد المواطن حلاً لكل هذه المشاكل رغم تقادم السنين، ولم تحل أزمة الفقر في بلد شديد الغنى، في حين أن نحو ٢٠٪ من الشعب على الأقل يعيشون تحت مستوى حد الفقر. زد على ذلك ما جره التضخم، حيث غلاء الأسعار، وتبين أن التضخم في المملكة خلال الفترة الوجيزة الماضية كان أرفع مستوى له على مستوى المنطقة بمجملها حيث بلغ نحو ٤٪، وقد ضربت موجة الغلاء المواد الغذائية الأساسية فأصابت الفقراء ومتوسطي الدخل، وهي الشريحة الأكبر من المواطنين، في مقتل.

في مثل هذا الجو، هناك مبرر للمعارضة. وهناك مبرر يشتد للإصلاح. وهناك مبرر للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، وهناك مبرر أكبر للضرب على أيدي اللصوص والمفسدين الذين راحوا يضيعون ثروة الوطن سرقة وفساداً، إذ كلما زادت تلك الثروة زاد فسادهم وزادت لصوصياتهم.

إن هذا الجو كفيل بأن يمدّ الحركة الإصلاحية المتنامية بالوقود اللازم للإستمرار والنمو والتطور لتحقيق أهدافها.

وثالثها، إن هذا الموج الجديد من الحراك الإصلاحي يبدو أكثر شجاعة من سابقه، واكثر إصراراً وتحدياً، إنه موجٌ يعتمد المراكمة في الخبرة والتجربة، ويعتمد المواجهة الصريحة والواضحة وعدم المساومة، ويمكن للمتابع أن يلاحظ طبيعة الخطاب الإصلاحي من هذه الناحية المتحدية، فنجدها في العرائض المقدمة، وفي بيان الدكتور متروك الفالح، حيث الإتهام بلا لبس لوزير الداخلية ووزارته، وكذلك في النشاطات النسوية المطالبة بقيادة السيارة. ثم إن اللغة المستخدمة تكشف عن استعداد مشكور لتحمل النتائج التي تترتب عليها من اعتقال وقمع وتشويه سمعة، بل وما هو أكثر، فضلا عن الإعتقال والطرد من الوظيفة والمنع من السفر. إن النشاط الإصلاحي يدرك هذه المرة ـ بعكس المرة السابقة ـ بأن هناك ثمناً يجب أن يدفعه دعاة الإصلاح لتحقيق الغاية النبيلة في بناء وطن عصري حر يعيش فيه المواطن بكرامة ويتمتع فيه بحقوق غير منقوصة.

ورابعها، ويتبع ذلك، أن الموج الإصلاحي الجديد يأتي في ظل تراجع أكبر لهيبة الدولة، تلك الهيبة والمحافظة عليها وإثبات وجودها قادت في السنوات السابقة الى تشديد قبضة العنف والقمع الرسمي. ولكن ومع ازدياد فساد الدولة وفشلها في الإيفاء بواجباتها تجاه مواطنيها، وكذلك مع عجز الدولة عن إيقاف غائلة العنف الديني المتطرف، وانكشاف الكثير من الخلايا التي قيل أنها تريد إسقاط نظام الحكم.. كل هذا جعل مكانة العائلة المالكة والحكومة صغيرة في أعين المواطنين، الى حد أثر بشكل كبير على شرعيتها.

إن سقوط هيبة الدولة يشي بأمرين: الأول أن العنف الديني المتطرف لن ينتهي، قد يخفّ أحياناً ولكنه قد يزداد، خاصة وأننا على أبواب عودة المقاتلين السعوديين من العراق، ومعهم ـ كما هو متوقع ـ ستتكرر أعمال العنف والتفجيرات، خاصة وان البيئة المحلية لاتزال مهيئة لمثل تلك الأعمال، ويوجد من يبررها من بين شركاء آل سعود في الحكم. الأمر الثاني، أن انحطاط هيبة الدولة يعني عدم الخوف من قمع السلطة من جهة، والإستعداد لتحمل نتائج المواقف السياسية الإصلاحية السلمية من جهة أخرى، وهذا يؤدي الى نتيجة واحدة: ازدياد أعداد المنخرطين في المطالبة بالإصلاح.

هنا، ماذا بإمكان وزير القمع ومن ورائه العائلة المالكة المستبدة أن يفعلوا؟!

لا يبدو أن خيار الإصلاح السياسي والديني والإقتصادي الشامل الذي تدعو له عرائض الإصلاحيين مطروحاً لدى الأمراء، فهم ـ كما هو واقع الحال ـ تناسوا الموضوع، وانشغلوا بالنهب.

ولا يبدو أن الأمراء سيصمتون أمام تطور الدعوات الإصلاحية وتبلورها، فيغضون الطرف عنها مثلاً، أو يعتمدون القانون الذي وضعوه للحدّ من تلك النشاطات.

وبالتالي، لا يبدو أن بحوزة الأمراء شيء غير استخدام الأداة الأمنية بأية حجّة، حتى وإن لم يصدقها أحد، وحتى وإن أدّت الى عكس المراد في المدى الإستراتيجي.

لكن قد تنقلب الصورة في واحدة من هذه الحالات:

ـ أن تنخرط أعداد كبيرة في ميدان الإصلاح، خاصة من شخصيات لها وزنها في المجتمع، وبالتالي قد تجد العائلة المالكة أن من الحكمة تقديم بعض التنازلات لشق صفوف الإصلاحيين وإسكات قسم منهم.

ـ أن تنجح الحكومة السعودية في توفير الرفاه وتحل المشكلات الإقتصادية والمعيشية وتلغي الفقر والبطالة وغيرها، بحيث يكون هذا النجاح بديلاً عن المطالبة بالحقوق.. وهذا النجاح غير المتوقع ضمن الظروف الحاضرة يحتاج الى خطط والى جهود كبيرة تستمر لسنوات، وبالتالي فمن غير المرجح حدوثه في الوقت الحاضر. لكن قد يطلّ الأمراء على المواطنين ببعض (المكرمات!) يعقبها (خبطات اعتقال) فيما يكون المواطنون منشغلين بالتمتع بمكرمات آل سعود تلك!

ـ أن تعود قوافل الجهاديين من العراق لتمارس دورها العنفي في الداخل، وفي مثل هذه الحالة هناك احتمالان: الأول أن تضرب الحكومة بقبضة من القمع الجميع، وتعتبر الحركة الإصلاحية السلمية رديفاً للعنف، تماماً مثلما فعلت من قبل. والثاني، أن تقدم على بعض التنازلات للتيار الإصلاحي ـ في حال اشتدّ عوده ـ من أجل تحصيل إجماع محلّي يشرعن مواجهتها مع تيارات العنف، فإذا ما تخلصت من العنفيين عادت الى الإصلاحيين فاعتقلتهم وضربتهم.

ـ أن تنشق العائلة المالكة، سواء في عهد الملك الحالي، أو في حال وفاته، بحيث يرى بعض الأمراء الإستعانة بالجمهور لتعزيز مواقعهم في السلطة، وستكون القوى الإصلاحية جاذبة للأطراف المختلفة لاستخدامها في المعركة. وقد توفر عملية الخلاف الداخلي هامشاً من الحرية وبعض الإصلاحات الجزئية.

ـ ان تقوم وزارة الداخلية من جديد بضرب رؤوس العمل الإصلاحي ووضعهم في السجون، مثلما فعلت من قبل وبدون سابق إنذار وبدون النظر الى المبررات والإتهامات.

ـ أن يتهيأ الظرف الإقليمي (هدوء المشهد العراقي) والظرف الدولي (انتخاب رئيس أميركي جديد) باتجاه يضغط من جديد على العائلة المالكة ـ بعد تناسيها لمدة طويلة وبعد استنفادها مالياً وسياسياً ـ كيما تقوم ببعض الإصلاحات.

عريضة نسائية تطالب بقيادة السيارة

تحدّي التغيير في بلد يقوده رجال!

فائزة محسن

(بادرة سوء) كما وصفها المفتي العام السابق الشيخ عبد العزيز بن باز، حين بلغه خبر خروج مجموعة من النساء والفتيات بالسيارات في شوارع الرياض في السابع من ديسمبر ١٩٩٠، وكنّ يوزعن منشورات تطالب بقيادة السيارة، أصبحت بعد أكثر من عقد ونصف أمراً مقبولاً، وتحوّلت البادرة السيئة الى تورخة يحال إليها وتمثل إنطلاقة حركة نسائية مطلبية في بلد يسطو فيه التسلط الذكوري، ويدرج المرأة ضمن قائمة (تابوات) يحظر التفكير في شؤونها بصورة مستقلة عن سلطة الذكور. في تلك السنة، أصدرت وزارة الداخلية بيانها البائس بـ (عدم جواز قيادة النساء للسيارات، ووجوب معاقبة من يقوم منهن بذلك بالعقوبة، ومنع بوادر الشر..) على أساس أن (قيادة المرأة للسيارة تتنافى مع السلوك الإسلامي القويم) بحسب بيان وزارة الداخلية، رائدة الإصلاح المزعوم بحسب أحد الأقلام المقرّبة منها. الأمير نايف الذي تمسّك بموقف متشدد من مسألة قيادة المرأة للسيارات عبر تصريحات تذكيرية خلال السنوات الفائتة لا شك أنه سيجد في الأحكام النهائية التي أطلقتها وزارته، والتدابير القمعية التي أصابت بها عشرات النساء اللاتي فصلن من أعمالهم ومعاقبة أزواجهن بعقوبات مماثلة بتهمة التحريض، هذا بجانب حملة تشهير واسعة ومنظّمة قادها الديني والسياسي/الأمني، ضد المشاركات في المسيرة السلمية المطلبية، بالرغم من أنهن كنّ متسترات ولم تكن متبرّجات ومتنقبّات ولم تكن متهتّكات كما أفرطت بيانات الديني المتشدد في توصيف التظاهرة النسائية من منطلق غير أخلاقي وأحياناً غير شرعي، بل يعتصم بأعراف إجتماعية خاصة.

كانت أوضاع المنطقة حينذاك سانحة، وخصوصاً غزو العراق للكويت وقدّوم القوات الأميركية للمنطقة وانطلاق حركة نقدية ومطلبية في الداخل، حيث خرجت ٤٧ ناشطة حقوقية وإجتماعية وأكاديمية في مسيرة مطلبية سلمية للمطالبة بحق قيادة السيارة، وقد استقلّت النساء ١٥ سيارة جبن عدداً من شوارع العاصمة الرياض. تم اعتقالهن لفترة قصيرة ومنعن من السفر، وفصلن من أعمالهم، كما جرت مقاطعتهن من قبل عوائلهن ومعارفهن.

بعد مرور سبعة عشر عاماً على تلك المظاهرة النسائية المطالبة بقيادة السيارة، إنطلقت حركة نسائية أكثر نضجاً وأشدّ عزماً وأكبر حجماً في حملة للمطالبة بحق قيادة السيارة في سياق تطوّرات محلية إجتماعية وسياسية وتجاذبات أيديولوجية، وفي بلد لا يزال رجال دولته منقسمين حقيقة وافتعالاً حول هذه القضية. نشير هنا الى أن السعودية هي الدولة الوحيدة التي يحظر فيها على النساء قيادة السيارة، وهي جزء من قائمة محظورات مفتوحة.

لجأت قيادات الحركة المطلبية الى التكنولوجيا الاتصالية، حيث قمن بتعميم فكرة عريضة مطلبية الى الملك عبد الله الى أكبر عدد ممكن من النساء عن طريق رسائل الجوّال والرسائل الإلكترونية، وتمكّنت قيادات الحركة من جمع أكثر من ألف ومائة توقيع على عريضة مثبّتة على شبكة الانترنت، وكذلك في مراكز التسوّق، وأرسلت العريضة الى الملك عبد الله.

تقول الناشطة الحقوقية وجيهة الحويدر (لا نتوقع رداً سريعاً، ولكننا لن نوقف حملتنا حتى نحصل على حق قيادة السيارة).

رجال الدين الرسميين والشعبيين في المجتمع السلفي مازالوا متمسّكين بموقف عقدي متشدد في موضوع قيادة المرأة للسيارة، على أساس أن ذلك سيكون باباً للفتنة، ومورداً من موارد الشر، في وقت يوجد فيه ما يقرب من مليون سائق أجنبي في السعودية، وأغلبهم من جنسيات أجنبية وفي الغالب من الفليبين وشبه القارة الهندية.

وبالرغم مما يقال عن أن هؤلاء لا يشكّلون مصدر تهديد أخلاقي وإجتماعي ولا يتوقّع تطويرهم لعلاقات خاصة وسريّة مع النساء، الا أن كثيراً من النساء يرفضن مثل هذه المقاربة. وبحسب الناشطة الحقوقية فوزية العيوني فإن (النساء وأطفالهن تحت رحمة المضايقات الجنسية من قبل هؤلاء السوّاق الأجانب، ونحن نعرف حالات عديدة لما يحدث، ولذلك فإن قيادة المرأة للسيارة واصطحاب أطفالها يعتبر أكثر أمناً وصحة).

وبالرغم من عدم وجود قوانين صريحة تحظر على الناس جمع توقيعات أو تعميم عرائض فإن النشاط السياسي والاجتماعي المستقل محظورة في السعودية وأن الناشطين الحقوقين غالباً ما ينتهي بهم نشاطهم الى السجن. وكما جرى في السابق، فإن قيادات الحركة المطلبية الجديدة تتوقع إحدى الإجراءات الروتينية المعروفة: الإعتقال، الفصل من الوظيفة، أو المنع من السفر. ولكن هؤلاء الناشطات على استعداد لتحمّل تلك الكلفة إذا كانت النتيجة إنتزاع حق مشروع لهن، أي قيادة السيارة.

العريضة التي حظيت باهتمام خارجي أكبر من الداخلي، حيث أن وسائل الاعلام خاضعة في الغالب تحت سيطرة وزارة الداخلية وتعتبر ذلك من الموضوعات المحظور تداولها منذ سنوات قليلة، ولكن هذا البلد الذي ناضل الاصلاحيون ذكوراً وإناثاً من أجل فك عقده الوهمية والحقيقة من أجل الانتقال به الى اللحظة المعاشة وحاجات العصر، أصبح في مواجهة واقع جديد يملي على الماسكين بزمام أمره القبول شاؤوا أم أبوا بحقائق التحوّل الداخلي والخارجي، فقد فرضت حوادث الحادي عشر من سبتمبر والتداعيات اللاحقة معادلة جديدة، فهذا البلد لم يعد هو ذاته القديم والمغلق بعد الحادي عشر من سبتمبر، فقد فتحت هجمات نيويورك وواشنطن أبواب السعودية، وأن الهزّة العنيفة التي ضربت التحصينات الثقافية والاجتماعية والأمنية والسياسية أجبرت البلد على خوض عملية مراجعة واسعة النطاق وناشطة من أجل إعادة تقييم الدولة السعودية بكل حمولتها السياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية، فقد انكسر (المحرّم) الاجتماعي والسياسي والعقدي وخرجت النقاشات

الى الهواء الطلق بعيداً عن السلطات الدينية والاجتماعية، ولم يعد سوى العقل والجدل المنطقي وإرادة التغيير أدوات حاكمة في نقاشات محمومة تسرّبت الى وسائل الإعلام: الصحف، الانترنت، التلفزيون الفضائي.

لم تعد قضية مثل قيادة السيارة من المحرمات كما كانت سابقاً، وعلى الاقل ليس هناك سلطة عليا دينية أو سياسية قادرة على أن تلجم النقاش بفتوى دينية أو تدابير أمنية، بل هناك من يسعى الآن لتوظيف النشاط النسائي في حال بلوغ لحظة الإنجاز لصالح الجلاّد الذي رفض لسنوات طويلة مجرد القبول بمناقشة الأمر فضلاً عن القبول به، بل كان يطلق التصريحات الصارمة والنهائية لإرضاء التيار المتشدد، الحليف لسلطته، ولكن قد يأتي في يوم ما ويصبح هو رائد تحرير المرأة!

لم تعد مقولات من قبيل أن السماح للمرأة بقيادة السيارة سيجلب الآثام، وأن الشرور جميعها كامنة في جواز هذا الأمر، من قبيل اختلاط الأجناس، والاغراءات، وإفساد سمعة المرأة المسلمة المتلزمة، تحسم مسار المناظرة الأيديولوجية في شكلها الإجتماعي، فهناك أوضاع جديدة تطيح بمقولات كهذه، وهناك مقولات مضادة تنضح جرأة وجدارة، وبلا شك فإن الشجاعة التي تتحلى بها النسوة المشاركات في لجنة المطالبات بإعطاء المرأة حق قيادة السيارة تبعث على الإعجاب وتحرّض على جلب الدعم المادي والمعنوي.

لابد أننا نتذكر شجاعة رائدات في النشاط النسائي الحقوقي اللاتي قدن سياراتهن في الرياض قبل سبعة عشر عاماً، وقد أفاضوا على من يليهن من الناشطات من الشجاعة ما دفع بالعضو المؤسس للجنة الجديدة وجيهة الحويدر لأن تقف على جسر البحرين خلال الحرب الصهيونية على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وأن ترفع لائحة كتب عليها (أعطوا المرأة حقوقها)، وقد تم اعتقالها بعد ذلك والتحقيق معها وإجبارها على توقيع تعهّد خطي بعدم التظاهر، ولكن مثل هذه الاجراءات القهرية بات ينظر اليها الناشطون الحقوقين والاصلاحيون على أنها غير ملزمة، وهو ما دفع بالحويدر، شأن زميلات وزملاء لها في العمل الاصلاحي والحقوقي، الى استئناف نشاطها الحقوقي عبر كتابة المقالات حول حقوق المرأة، وتنظيم النشاطات المطلبية بمشاركة رفيقات معها في درب النضال الحقوقي والاصلاحي.

عقدت الحويدر لقاءً نسوياً في منزلها في منتصف سبتمبر الماضي، وضمّ أعضاء لجنة حماية والدفاع عن حقوق المرأة في السعودية، حيث انطلقت حملة مطلبية تؤكّد القائمات عليها بأنها لن تتوقف حتى تلبية مطالبها. وتقول فوزية العيوني، عضو مؤسس وناشطة حقوقية، بأن (الأمر ليس ترفاً بل هو ضرورة، وهناك نساء كثيرات ينفقون على عوائلهن بصورة كاملة ولا يمكنهن دفع نصف مرتباتهن للسائق). وتقول العيوني بأن مجموعتها قد كسرت حاجز الخوف،

تقود سيارتها ولكن في الصحراء!

عريضة المطالبة بحق المرأة في قيادة السيارة

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا تهنئتكم والشعب السعودي الكريم بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية التي أرسى دعائم وحدتها ومسارات تقدمها والدنا الراحل الكبير جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله.

يا خادم الحرمين الشريفين:

نستذكر نحن ـ النساء والرجال ـ الموقعات والموقعين على هذا الخطاب ما أكدتم عليه في كثير من المناسبات (من أن مسألة قيادة المرأة للسيارة مسألة اجتماعية، وليست دينية).

وفي هذا الإطار، فإننا نرى أن الدين الإسلامي الحنيف بريء من التضييق على المرأة في مجال قيادتها للسيارة، لأن المركبة الحديثة ليست سوى شكل متطور لأشكال المركوب القديم من الدواب الذي لم يحرمه الدين ولا العرف الاجتماعي، كما نعلم مثلكم أن المرأة في الصحراء أو في القرى والهجر النائية تقود مركبتها الحديثة رغم توفر عادات النخوة والفزعة في محيطها الاجتماعي، مثلما تقود المرأة سيارتها في بعض المجمعات السكنية الكبيرة، رغم ما يتوفر للمرأة داخل هذه المجمعات من وسائل نقل عامة مكثفة ومبرمجة تفي باحتياجاتها.

أما المدن فإنها تفتقر إلى كل تلك المعطيات مما يضطر العائلة إما لاستئجار سيارات الأجرة بشكل يومي مما يستنزف دخلها بشكل كبير، أو اضطرارها إلى وجود سائق غريب يقاسمها دخلها وبيتها وخصوصياتها، مختلياً بأطفالها، ومراهقاتها، وقد حملت الأخبار الاجتماعية ووسائل الإعلام تجارب مأساوية تستدعي التحذير من مخاطر وجود السائق الأجنبي في المنازل.

يا خادم الحرمين الشريفين:

إننا وبمناسبة اليوم الوطني لهذا العام ١٤٢٨ هـ نرى أنه قد حان الأوان، لتمكين المرأة من حقها الطبيعي في قيادة سيارتها، ذلك الحق الذي تعطّل لأسباب إجتماعية صرفة، لا مبرر لها، ونعتقد أن ما وصل إليه المجتمع من رقي في الوعي، وما بلغته المرأة من مستويات عالية في التعليم والعمل، يجعلنا أكثر ثقة في القول بأن السماح بقيادة المرأة للسيارة أصبحت من ضرورات المرحلة، وذلك وفق تشريعات وقوانين وضوابط لهذه المسألة يتم تحديدها من قبل الجهات المسئولة مثل مجلس الشورى والجهات الحكومية ذات الصلة.

خادم الحرمين الشريفين

وإذ نزهو بالاحتفال معكم ومع الشعب السعودي بهذا اليوم التاريخي المجيد، فإن الأمل يحدونا وأنتم تقودون مسيرة الإصلاح والتطوير المستمرة في بلادنا، لكي يكون تشريع حق قيادة المرأة للسيارة أحد مشاريعكم التي تهدونها بهذه المناسبة إلى نساء الوطن، الشريكات في المسيرة التي تمضون على طريقها المباركة.

حفظكم الله ورعاكم، وسدد على طريق الخير خطاكم، لرفعة هذا الوطن وشعبه، رجالاً ونساء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لجنة حملة المطالبة بحق المرأة في قيادة السيارة

وجيهه الحويدر

هيفاء أسره

ابتهال مبارك

فوزيه العيوني

١٤٢٨/٩/١١ هـ

الموافق ٢٠٠٧/٩/٢٣ م

وباتت قادرة الآن على المطالب بحقوقها. واعتبرت العيوني بأن ذلك يعتبر إنجازاً، وعلى السلطات السعودية أن تدرك حقيقة الكيانية النسائية المستقلة، وأحد مفرداتها حق قيادة السيارة.

الحويدر دعت بنت الملك عبد الله الأميرة عادلة وباقي الأميرات الأخريات الى الإنضمام الى العريضة واللجنة لدعم حق المرأة في قيادة السيارة.

وقالت الحويدر بأن ثمة إقبالاً كبيراً على العريضة في الداخل والخارج، وذكرت بأن عضوات من اللجنة ستقوم بالتنقل بين المرافق العامة والأسواق لجمع أسماء مؤيدين للحملة، رغم ما قد يعترض حركتهن أعمال عنف من قبل رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إشارة سيئة عن هيئة حقوق الانسان الرسمية: نقلت وجيهة الحويدر لموقع (آفاق) على شكة الانترنت أن الدكتور تركي السديري رئيس هيئة حقوق الانسان في السعودية اتصل بالأستاذة فوزية العيوني، وأعلن إستياءه وغضبه من الحملة، والذي كان من المتوقع منه ان يقوم بدور المساند والداعم بحكم منصبه.

الباعث على الضحك والشفقة في موقف السديري أن سبب استياءه هو أن الحملة ستعيق بعض الدراسات التي تقوم بها مؤسسته من أجل أن تثبت ان قيادة المرأة للسيارة مهمة، لأن السائقين الأجانب يسببون أذى وضررا للأسر خاصة للاطفال). يذكرنا هذا المواقف بمواقف سابقة لرجال مقربين من الحكومة حين يستاؤون من نشاط مطلبي أو حقوقي ما تحت ذريعة أن هذا النشاط سيعطل قراراً وشيكاً صدوره من الملك أو ولي العهد أو وزير الداخلية لصالح القضية المراد طرحها بصورة علنية أو تقديمها في الاعلام. وحسناً فعلت العيوني حين ردّت على السديري بالقول (إن ما نقوم به داعم لدراستكم، ونحن معكم ونضم اصواتنا اليكم، وسنواصل حملتنا..).

الحويدر: مستمرون حتى يسمح لنا بالقيادة

اعتراضات وردود

- رسالة إعتراضية من الدكتور محمد بن صالح الحمدان جاء فيها:

اللهم إن كنت قد كتبت ما كتبت بثاً للفتنة وعبثاً بالمجتمع، فأسأل الله أن يشل يدك وأن يخرس لسانك..

- رد اللجنة:

أولاً: الكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء.. الدعاء على الناس بالمرض والسوء في هذا الشهر الكريم وفي غيره أمر لا يقبله الله ولا رسوله..

ثانيا: انت يا سيدي من حقك أن تعارض، كما ربما عارض أجدادك تعليم المرأة، حيث رأوا أن في تعليمها بلاءً للأمة وفتنة، ولم نر سوى الخير والرخاء من تعليم المرأة، فهي التي تعلم بناتك اليوم وتربيهن.

ثالثا: يا دكتور محمد الحمدان، أمك وجدتك وأخواتهن كن يتنقلن من مكان الى مكان بوسائل التنقل المتاحة من غير أن تدور حولهن شكوك، ولم يتهمهن أحد قط بالفتنة، فلماذا تنظر لنساء اليوم بهذه النظرة السيئة، وتظن بهن سوءاً، وتشكك في نواياهن، أو لم يقل الله سبحانه وتعالى في الذكر الحكيم (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم).

رابعاً: إن كنت ممن يتبعون سيرة سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) فكلنا نعلم أن نبي الأمة لم يحرم زوجاته ولا بناته ولا نساء المسلمين من وسائل التنقل المتاحة في ذاك الزمان، فمن أنا أو أنت أو أي انسان آخر يأتي ليحرّم ما احله الله ونبيه للبشر اجمعين.. قال الله تعالى :(وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ).. اليوم في مدننا الحديثة لم تعد تلك الحيوانات صالحة للتنقل، لذلك استبدلت بوسائل جديدة منها السيارة.

من جهة ثانية، كتبت حليمة مظفر في صحيفة (الوطن) مقالاً بعنوان (نعم..لقيادة المرأة للسيارة) في السادس والعشرين من سبتمبر افتتحته بعرض إقتصادي وإجتماعي وأخلاقي لمشكلة السائقين الأجانب، وقالت بأن (وجود ما يزيد عن مليون سائق أجنبي من ديانات ومجتمعات مختلفة، بعضهم تم تصديرهم إلينا للتخلص منهم كونهم من أصحاب السوابق والسجون ونحن لا نعرف شيئاً عنهم سوى أنهم في مهنة سائق). وهذا المليون سائق أجنبي يستنزف (مليارات الريالات ويصدرونها للخارج، ويتولوا مسؤولية أطفالنا وأسرنا، ويقاسمونا بيوتنا ويتلصصوا على النساء ليتسلوا بأخبارهن في سمرتهم الليلة مع بقية سائقي الحارة، لتجد أن الحارة بكالمها أصبحت تعرف تفاصيل أخبار زوجتك وبناتك). وتخلص في عرض المشكلة الى أن هذا العدد الكبير من السائقين القائدمين من مجتمعات منفتحة إجتماعياً وثقافياً يكون فيها الجنس متاحاً في الطرقات، حيث يقدم الى بيئة مغلقة إجتماعياً ومتدينة (ما يعني أنه سيحاول تفريغ سلوكياته (...) وهذا من الخطورة بمكان على المجتمع، وقد أصبحنا شبه يوميا نسمع ونقرأ في الصحف عن اكتشاف بيوت الدعارة التي تديرها العمالة المتخلفة وروادها من السائقين الأجانب).

هذا العرض الذي أوردته حليمة مظفر كان أشبه بمرافعة مكثفة ولكنها تلامس أبعاد المشكلة، وفي النهاية يبرر قرارها بالتوقيع على عريضة تطالب بقيادة المرأة للسيارة. وخلصت الى نتيجة أن قيادة المرأة للسيارة في مجتمعنا أصبحت من الضروريات وليست رفاهية، وتفعيل هذا القرار سيكون مردوده الإيجابي كبيراً جداً على اقتصادنا ومجتمعنا، خاصة أنه لا يوجد أي نص قانوني.

وفد الشورى الى جنيف: تسويق كذبة الإصلاح

منذ سنوات والحكومة السعودية تحاول رسم صورة مفبركة عنها غير تلك الواقعية، فقد سعت الى تقديم نظام الحكم السعودي بوصفه ديمقراطياً، ونصيراً لحقوق المرأة، والحريات العامة، وتطبيق القانون، وتحقيق العدل. وفود رجالية ونسائية تتقاطر على عالم الغرب من أجل تسويق مزاعم بنكهة إصلاحية مزيّفة.

في السادس من أكتوبر إستقبل برلمانيون دوليون كانوا يجتمعون في جنيف وفداً سعودياً من مجلس الشورى، حيث وجّه أعضاء البرلمان الدولي أسئلة للوفد عن دور المرأة السعودية في المجتمع ومجلس الشورى. بعيداً عن الأنطباع الذي خرج به البرلمانيون الدولين والتضليل اللاحق لتصريحاتهم، فإن الوفد اشتغل حثيثاً على غرس انطباعات من قبيل أن حقوق المرأة شهدت تطوّراً ملحوظاً في مجالات العمل البرلماني ومشاركة المرأة. لا شك أن الوفد برئاسة الدكتور محمد الحلوة لم يرق له سؤال قيادة المرأة للسيارة، لأن بيانات لجنة حماية المرأة وحقها في قيادة السيارة تكذّب ما سيصدر عن الوفد من تصريحات، ولذلك فإن الحديث عن حقوق المرأة السياسية يبدو لغواً وأن التطور المقصود يفتقر لمعايير الصدقية، وباعتراف الحلوة نفسه لصحيفة (الحياة) في السابع من أكتوبر بان نظام الانتخابات لا يستثني المرأة، لكن ذلك يحتاج إلى توفير البيئة الملائمة لمشاركتها من جهة المقار والرقابة على عملية التصويت، كون السعودية حديثة تجربة في مجال الانتخابات). إذن أين التطوّر؟ ثم كيف أصبحت المرأة عضواً فاعلاً ومشاركاً في صنع القرارات في مجالات عدّة، خصوصاً في مجلس الشورى، على أساس أن هناك ست مستشارات دائمات غير متفرغات.. تأملوا طويلاً في تجربة مجلس الشورى، وأين دور المرأة، وكيف أصبحت عضواً فاعلاً ومشاركاً أيضاً..كل ذلك يجعل معايير التطوّر والمشاركة والفعالية في هذا البلد مختلفة عن كل بلدان العالم.

الأسعار تضاعفت وحال الناس لم يتغيّر

أين تذهب أموال النفط؟

هاشم عبد الستار

سؤال، دون أدنى ريب، مشروع، ويحرّض على البحث في مصير ثروة نفطية تتراكم بوتيرة سريعة. أين تذهب كل تلك الأموال؟ سؤال طرحه جوناثان سكانزر في (ناشيونال ريفيو أون لاين) في الثالد من أكتوبر في مقالة بعنوان (التبذير السعودي). يقول سكانزر: قبل خمس سنوات، كان سعر برميل النفط ٣٠ دولاراً. وقبل يوم العمال في سنة ٢٠٠٨، صعد النفط ليعمل الى ٨٢ دولاراً للبرميل. وقد أنتج ذلك الإرتفاع كسباً مفاجئاً من مليارات الدولارات لعالج الدول المنتجة للنفط، وخصوصاً السعودية، التي تربض على أكبر إحتياطي للنفط في العالم. وقام سكانزر بوضع مخطط لكيفية صرف هذه المملكة للبترودولارات الأميركية.

البنية التحتية الهرمه: فقد رفض السعوديون تحسين البنية التحتية المتداعية. ونقل سكانزر عن نورا السعد من جريدة (عرب نيوز) قولها في السابع من أغسطس الماضي بأن جدة، ثاني أكبر مدن السعودية بعد العاصمة الرياض، (لا تملك الماء الذي يمرّ عبر المواسير ليصل لبيوتها من خلال نظام الصرف الصحي المتعارف عليه..فقد عرف عن الناس في جدة أنهم يمضون أياماً بدون مياه). وقد اعتبرت السعد هذا الفشل بأنه (انعكاس لحالة المملكة بصورة عامة وكيف تدار).

وكانت نورا السعد قد ذكرت في مقالتها بأن من المدهش حقاً أننا نعيش في القرن الحادي والعشرين فيما لا نزال نرسل الشاحنات من نقاط التوزيع المركزية لإيصال الماء الى أحواض تحت الأرض لكل بناية. وتضيف السعد قائلة فيما لا نزال نفكّر في الأسباب التي تجعل جدة ومناطق أخرى في المملكة تحصل على الماء من خلال صهاريج المياه، فإن الحكومة تبدو منشغلة بسدّ ثغرات التسرّب في النظام بدلاً من تشخيص المشكلة الجوهرية. وذكرت السعد مثالاً في الصيف الماضي، حيث شهدت جدة نقصاً حاداً في المياه ولم تحل المشكلة بصورة مؤقتة الا عبر استعمال نظام بطاقات الدفع المسبق لفواتير المياه. وكان الهدف كما يبدو منع السائقين من سرقة المياه من مراكز التوزيع وبيعها بأسعار مرتفعة في الشوارع، والتي يشتريها عادة الأثرياء المحليون الذين هم على استعداد لدفع أعلى الأثمان من أجل تفادي خطوط الانتظار داخل المركز.

وتشير السعد الى أحياء في جدة لا يمكن لصهاريج المياه الوصول اليها بسبب ضيق الشوارع حيث لا تقدر تلك الصهاريج العبور فيها. والبديل عن ذلك هو شراء خزّانات صغيرة (وبالطبع بأسعار حالية جداً للوحدة)، وحملها الى البيوت. وبعض السكّان يكابدون من أجل إقناع سائقي الصهاريج من أجل إيصال المياه الى بيوتهم

حالة الصرف الصحي المتداعي تعكس الفشل في أحوال المملكة بصورة عامة، وكيفية إدارتها، وأن الحلول المؤقّتة تترجم عقلية الحاكم

الواقعة في مناطق بعيدة. فهذه المشاكل لا تحلّها بطاقات الدفع المسبق. وما يجري في جدة ينسحب على الطائف التي تعاني من النقص وكذلك مدن أخرى.

ولنتخيّل أن جدة التي تعتبر واحدة من أهم المدن الاستقبالية، فهي بوابة المدن المقدسة في مكة والمدينة، وتستقبل زائرين من أرجاء العالم، ما يجعلها وجه المملكة عموماً. وتلفت السعد إنتباه أولئك الذين لا يعيرون إهتماماً لمشكلة المياه الى أن يتخيلوا الحياة بدون ماء يجري داخل بيوتهم لعدة أيام.

تختم السعد مقالتها بحسرة: من الجيد أن تدشّن صناعة سياحية في السعودية، ولكن ماذا لو تم تدشين بنية تحتية للخدمات البلدية الحديثة أيضاً.

مثال آخر من العاصمة الرياض، حيث نشرت وكالة أنباء الجزيرة (واجز) مقالاً في موقعها على شبكة الإنترنت في الثالث من أكتوبر بعنوان (مياه المجاري.. أكبر مشكلة لصيقة بالحياة اليومية) جاء فيه:

تعاني مدينة الرياض التي تعتبر عاصمة المملكة السعودية، من مشكلة الصرف الصحي ، فرغم كونها عاصمة أمراء آل سعود فإن أغلب أحيائها لا توجد فيها شبكة مجاري صرف صحي أو آلية أخرى لتصريفها.

ويعاني سكان الرياض خاصة الطبقة الفقيرة منهم الكثير بسبب هذه المشكلة، نظرا لأن بلدية الرياض لم تضع الحلول المناسبة لذلك منذ سنوات، بحيث أصبحت شكاوى المواطنين من مشاكل المجاري تذهب سدى ولا من مستجيب في بلدية الرياض.

وفي هذا السياق أكد عضو المجلس البلدي بالرياض سليمان الرشودي في حديث صحفي أن أكثر من نصف شكاوى السكان تتركز في مشاكل الصرف الصحي، خاصة في عملية النقل والتكلفة المالية العالية لذلك، مشيراً إلى عدم فعالية الشبكة القائمة في بعض الأحياء بالمدينة إضافة إلى تسرّب المياه منها مكونة بركاً ومستنقعات أصبحت مرتعاً للبعوض والحشرات الأخرى، مبيناً أن أجزاء كبيرة من الرياض لا توجد فيها أصلا شبكات صرف صحي.

وأضاف أن أموراً أخرى لا يمكن ذكرها تتعلق بالإدارة أدّت بدورها إلى تباطؤ مشاريع الصرف الصحي طيلة عمر هذه المدينة والتي لا دخل للمواطن بها.

وفي توضيح لآراء السكان حول مشكلة عدم وجود شبكة المجاري بمدينة الرياض تجول مراسل وكالة أنباء الجزيرة في بعض أحياء العاصمة حيث تنتشر مستنقعات المياه الآسنة وتنبعث منها الروائح الكريهة وسط الأحياء السكنية مستوضحا

آراء الناس، حيث تحدث المواطن (ج ز) فقال من الغريب أن نطلق إسم العاصمة على هذه المدينة التي تفتقر إلى أهم عناصر البنى التحتية لأية عاصمة في العالم وهي شبكة الصرف الصحي، مضيفا بأن المشكلة لا تكمن في عدم وجود شبكة صرف صحي بالعاصمة بل تكمن في عدم وجود مسؤولين في البلاد أو في مدينة الرياض لديهم وطنية وغيرة على بلدهم ومواطنيهم.

المواطن (ض ل) قال من جانبه إن مناطق الأمراء في المدينة هي فقط يمكن أن نطلق عليها العاصمة أما بقية المناطق فإننا نعتبرها قد اقتطعت من أفريقيا جنوب الصحراء وضمت إلى أراضي المملكة.

واستغرب من ناحية أخرى كيف يمكن لمدينة مثل الرياض أن تعيش بدون شبكة صرف صحي خاصة وأن مشاكل النقل والتكاليف العالية لمياه الصرف الصحي تثقل كاهل الناس مالياً ناهيك عن المشاكل الأخرى المترتبة عن أي إهمال أو تقصير في ردم البرك ومستنقعات المياه الآسنة فيتكاثر البعوض وتنتشر معه الأمراض الفتاكة مثل حمى الصنك والملاريا.

- السلع باهظة الكلفة: فقد ذكرت الصحف ووسائل الاعلام المحلية والأجنبية في بداية أكتوبر أن المواطنين ساخطون على ارتفاع الأسعار للسلع الأساسية مثل الرز والحليب والفواكه والخضروات. وبحسب الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان فإن ارتفاع الأسعار قد أضرّت بـ ٤٠ بالمئة من السكان. في المقابل، فإن الحكم السعودي يرفض دعم المواد الغذائية. ويعتقد السعوديون بأن وزارة التجارة والصناعة أخفقت في التعامل مع هذه الأزمة.

- نقص دخل السكن: وبحسب وكالة الأنباء السعودية فإن المملكة بحاجة الى أكثر من مليون وحدة سكنية من أجل إيواء الفقراء. وبحسب أحمد بن إبراهيم الحكيمي، وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط، فإن خططاً وضعت من أجل بناء ٣٥ ألف وحدة سكنية في مناطق مختلفة من المملكة خلال العامين القادمين. في غضون ذلك، فإن بناء المشاريع التجارية تشهد طفرة عالية.

- البطالة: وبحسب الصحافة العربية، هناك إثنان من أصل ثلاثة سعوديين تقريباً عاطلان عن العمل. وفي الواقع، فإن المملكة تستقدم عمالاً أجانب للقيام بالأعمال الوضيعة التي قد توفّر مرتبات شهرية للفقراء من المواطنين، حيث يقدّر عدد سكان المملكة بنحو ٢٢ مليون نسمة بمن فيهم ٧ ملايين عامل أجنبي.

- التعليم الفاشل: وبحسب صحافي سعودي فإن السعودية مجتمع قد أنتج الاعتماد على عمال أجانب مهرة، وفشل في تعديل مناهجه التعليمية لحاجات البلد النامي. وفي الواقع، فإن من المتوقع من خريجي المرحلة الثانوية أن لا يؤدّوا الدور المطلوب منهم.

ومن الواضح، فإن الحكم السعودي لم يستثمر الطفرة النفطية المفاجئة في تحسين ظروف الداخل، ما يعيد طرح السؤال مجدداً: أين ينفق السعوديون أموال النفط؟

ترف ورفاهية الأغنياء: وفيما تعاني أغلب المملكة من الصمت، فإن العائلة المالكة في السعودية وكذلك شيوخ النفط يديرون حياة الرفاهية المبهرجة. فالصحافة العامة قد وثّقت قصص الأمراء السعوديين الذين يقيمون الولائم السخيّة، وحيث يشترون المجوهرات باهظة الثمن، ويسافرون بطائرات خاصة، ويخرجون في رحلات بحرية على يخوت فارهة ويستمتعون بالبذخ، ونمط الحياة الأوروبية العلمانية. وبحسب أحد التقارير، فإن السعودية أصبحت ثاني أكبر سوق لسيارات بنتلي الفارهة في الشرق الأوسط بعد الإمارات العربية المتحدة.

- دعم المتمردين: وبناء على تقرير للحكومة الأميركية، فإن السعودية تمنح (دعماً مالياً للجماعات السنيّة في العراق. فمن بين ٦٠ الى ٨٠ مقاتلاً أجنبياً يدخلون الى العراق شهرياً، هناك ما

الحكم السعودي لم يستثمر الطفرة النفطية المفاجئة في تحسين ظروف الداخل، بل أنفقها على ترف الأمراء، ونشر التطرف، وصفقات الأسلحة

يقرب من نصفهم يأتون من السعودية، وأن السعوديين لم يقوموا بما يكفي من الإجراءات لمنع تدفق هؤلاء). كما لحظ مسؤولون أميركيون بأن (غالبية انتحاريي الشاحنات في العراق هم من السعودية، وأن نحو ٤٠ بالمئة من كل المقاتلين الأجانب هم سعوديون). وفق تلك المعطيات، الأسئلة تبقى قائمة حول ما اذا كان المال السعودي يموّل بصورة مباشرة هؤلاء المتطرفين في العراق.

- نشر الوهابية: فمن أصل ١٢٠٠ مسجداً في أميركا، فإن ٨٠ بالمئة منها بني بأموال سعودية، بحسب الكاتب رضا صفا (داخل الاسلام). وقد كتب الأخير بأن السعوديين أنفقوا (٨٧ مليار دولار منذ عام ١٩٧٣ من أجل نشر الإسلام (الوهابي) عبر الولايات المتحدة ونصف العالم الغربي). وفي

أماكن أخرى من العالم، فإن ثمة إعتقاداً بأن السعودية تموّل نحو ٨٥ بالمئة من مساجد العالم، حيث يتم تدريس التفسير الوهابي العنفي المتشدد للإسلام. فليس هناك خلاف على أن الكراهية الدينية وأيديولوجيا العنف الديني يتم تعزيزها ونشرها عبر هذه المساجد.

إن التخصيص السعودي غير المسؤول للثروة الفجائية تعتبر مقلقة من جهتين: الأولى، الدعم المسرف للتطرف في العراق وحول العالم يستمر في تغذية فايروس العنف حول العالم. وثانياً، فإن زيادة معاناة المواطنين تفضي الى زيادة اعتقادهم بأن أميركا تستغل المصادر الطبيعية في المنطقة، بما يستحث أعداد متزايدة من السعوديين المحبطين لتبني القضية الوهابية.

- صفقات التسلح الخيالية: بلغت نفقات السعودية على الأسلحة منذ بداية الثمانينات وحتى الآن ما يربو عن مائتي مليار دولار، وبلغت صفقات الأسلحة مع كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة خلال العام الماضي ما يقرب من ٣٥ مليار دولار. وفيما لاتزال بريطانيا منشغلة بقضية رشاوى دفعتها شركة الدفاع البريطاني بي أيه إي بقيمة ملياري دولار الى الأمير بندر بن سلطان، فإن عقداً تسليحياً جديداً بإسم سلام يجري تنفيذه في المرحلة المقبلة لشراء طائرات تايفون.

من جهة ثانية، ذكر تقرير للكونغرس الاميركي في الأول من أكتوبر أن الولايات المتحدة لا تزال تحتل المركز الأول عالمياً في تجارة الأسلحة، بحصولها على ٤٢ في المئة من حجم هذه السوق، مشيراً إلى أن حربي العراق وأفغانستان أدتا إلى حمى تسلح في الدول المجاورة لهذين البلدين.

وأشار التقرير إلى أن ابرز مشتري الأسلحة في العام ٢٠٠٦ هي باكستان (١,٥ مليارات دولار) ثم الهند (٥,٣ مليارات دولار) تليهما السعودية، التي بلغت عقود اتفاقاتها لشراء الأسلحة نحو ٣,٢ مليارات دولار وذلك في العام ٢٠٠٦ وحده، أي انها لا تشمل عقود التسلح السعودية الضخمة التي اعلن عنها خلال الاسابيع الاخيرة مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة.

رشاوى وتطرّف ديني

معركة السعودية في بريطانيا

سعد الشريف

تواجه شركة بي أيه إي دعوى قضائية في الولايات المتحدة على خلفية دعاوى سعودية. فالعاصفة التي تحوم حول تهمة الفساد لمزوّد السلاح البريطاني بي أيه إي أخذت منحى قانونياً جديداً، إثر قيام أكبر المؤسسات القانونية في الولايات المتحدة برفع دعوى ضد مدراء شركة بي أيه إي.

مايك ترنر، المدير التنفيذي، وبقية الهيئة الإدارية بين المدافعين في حقل العمل القضائي في واشنطن، إلى جانب الأمير بندر بن سلطان، المتهّم بتلقّي مئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية في رشاوي تعد جزءَ من اتفاقية شركة بي أيه إي لتزويد طائرات عسكرية ومعدّات أخرى للسعودية.

وقد نقل ستيفن فولي من صحيفة (الاندبندنت) اللندنية في الحادي والعشرين من سبتمبر عن باتريك دانييل، المدّعي العام في مؤسسة (Stoia Geller Rudman & Robbins Coughlin) التي رفعت الدعوى القضائية قوله (في ظل إنتهاك منظّم للقوانين المناهضة للفساد الوطنة والدولية، إقترن بتجاهل فاضح للواجبات الائتمانية، فإن مدارء بي أي أيه السابقين والحاليين قد تسببوا بأضرار خطيرة وطويلة الأمد للشركة وقوّضوا موقعها التنافسي).

لقد أصبحت سمعة بي أيه إي رثّة بشكل كبير، وفيما لا تزال الأسئلة الكبرى بدون إجابات حول معايير إدارة الشركة. ومن خلال هذه الدعوى القضائية، فإن الرؤوساء والمديرين التنفيذيين سيدعون الى المحكمة وسيكونون مسؤولين بصورة شخصية إزاء أعمالهم. وقد نفت بي أيه إي قيامها بأية رشاوى غير قانونية، وتحرّكت للدفاع عن سمعتها في يونيو الماضي خلال موعد مع هيئة أخلاقية مستقلة. الغريب، أن الأمير بندر نفسه قد أنكر تلك الاتهامات.

مكتب التحقيقات في الغش التجاري الخطير أوقف التحقيق العام الماضي، على قاعدة الحفاظ على الأمن القومي. وقالت بي أيه إي، بأنها لم تتلقَ إخطار سابق بالدعوى القضائية، وأنها ليست على استعداد للقبول بمقتضاها ولكنها (تنوي وبصورة صارمة الدفاع عن مثل هذه الدعاوى القضائية).

القضية المرفوعة تتّهم مدراء شركة بي أيه إي (بخرق متعمد وطائش وغير أبالي للواجبات الائتمانية، والانضباط، والتطابق والإلتزام بالعلاقة مع الشركة)، وسوء التمثيل المتكرر لكيفية إدارة شركة بي أيه إي.

المدّعي في القضية هو نظام تقاعد الموظفين في هاربر وودز، وهو نظام التقاعد العام في ميتشجن، والذي يملك حصة صغيرة من الأسهم في بي أيه إي.

فساد الحكومة البريطانية وصفقات الاسلحة مع السعودية ليست أمراً مثيراً للضحك، بحسب صحيفة (ذي جارديان) في الرابع والعشرين من سبتمبر. إنها محاولة مضحكة بصورة خطيرة لإعادة مكتب التحقيق في الغش التجاري الى لمسرح من أجل دعم الحملة لإعادة فتح التحقيق في مزاعم الرشوة ضد بي أيه إي في معاملاتها مع السعودية.

فقد أوقف توني بلير التحقيق في ديسمبر ٢٠٠٦ بزعم الأمن القومي. ولكن هذه الدعوى لم ترق للمراقبين والصحافيين في بريطانيا، الذين قالوا بأن هذه المقاربة تنطوي على هجوم ضد القيم الأصلية لبريطانيا ـ أي حق رئيس الوزراء وشركات الأسلحة الكبرى لأن تكون فوق القانون.

الصحافة البريطانية تضع صفقة اليمامة بكل الفضائح المنبعثة منها في سياق عملية توهين لبريطانيا وقيمها الليبرالية

إنه أمر مثير للضحك ولكنه يحمل في طياته غرضاً مميتاً حتى لو تمكّن الممثلون الواردة أسماؤهم في لائحة المتابعة والتحقيق قاموا بعمل إعجازي من اجل تبديد الشكوك المتراكمة حول الأسباب التي تدعو لذلك.

لقد أحال ثوماس مارك من دراما اليمامة السوداء كوميديا نقدية لإنهاء العفاف المصطنع لدى الحكومة البريطانية وامتثالها الواهي بالقيم الليبرالية، فقد وجد مارك في تصرفات رجال الحكومة المتورّطين في فساد اليمامة علامات إرشاد الى طريق الجناح اليساري المعمم الذي انغمس في الفساد وغطّى غريمه اليميني عبر وقف التحقيقات.

لقد اختارت شخصيات الدراما طرقاً متباينة في مقاربة عملية الإفساد السعودي للقيم البريطانية، فبينما نظر اليها أحدهم من وجهة دينية مسيحية وعدّها عملية توصيم للحق المسيحي، فإن الآخر وضعها في سياق الاستهلاكية الاخلاقية. ولكن رفض أي من تلك التصرفات لتعريف وبصورة مباشرة الغرض من تلك الدراما يبدو مختلفاً.

ولكن تبقى تلك الكوميديا على درجة من السخرية والمثيرة للضحك، وإن كانت على غير صلة مباشرة باليمامة. ما يحاول مارك ستيل توظيفه في عقد مقابلة بين الإلتزام السياسي لكل ما هو متعلق بثقافتنا الظاهرة بصورة عامة ـ وهي ثقافة قد تخفّض أشخاصاً بحجم نعوم تشومسكي، وجون بيلجر، وريتشارد داوكينس الى درجة الغباء عبر وضعهم في برنامج (الأخ الأكبر) للشهرة.

واستمراراً مع موضوع الأخ الأكبر، فإن ستيوارت لي يستعيد عادته الرائعة حول إيقاعه المتغطرس حيث نأت شركة كارفون بنفسها عن عنصرية جايد جودي. فحين سئل: هل تقتفي قيم عيسى أو بوذا، أو ماركس؟ أجاب قائلاً: لا، فأنا أتّبع قيم متجر كارفون.

ثوماس أقرب الى النقطة الجوهرية.. فلديه نكات حول الصخرة الشمالية، وحلاً بارعاً للنائب الذي يمسك بمصالح محددة. فعليهم أن يغنّوا الجلجلات لكل شركة ترعاهم (كلما تحدثوا). ولكن راسل براند يسرق المشهد ويحتله، وبين الممثلين على المسرح، يقدّم الوضع المعقّد لقضية بي أيه إي/السعودية، ما لم يمارس الجهل لكل القضية. لم يكن متأكّداً ما إذا كان يعني لإثبات العكس، وليس متأكّداً من هو المسؤول، بالرغم من أن هناك أميراً متورطاً والذي يشبه الى حد كبير شخصاً من حرب النجوم. فلأول مرة طيلة هذه الليلة، فإن القضية والكوميديا تأتيان دفعة وحدة، ومحمّلتان بكل الدلالات المطلوبة في قضية تبدو مفتوحة على كل الدلالات والإحتمالات.

صحيفة الأوبزورفر، وضعت في الثالث والعشرين من سبتمبر، قضية اليمامة بكل الفضائح المنبعثة من داخلها في سياق عملية توهين لبريطانيا، وتقليل من شأن قيمها الليبرالية. فقد كت نيك كوهين أن الإثراء يتواصل من السعودية. فعلاوة

على ٢١ مليار جنيه صفقة اليمامة العسكرية، فقد وافق السعوديون على دفع ٤.٣ مليار جنيه (ثمانية مليارات ونصف المليار دولار)، في منتصف سبتمبر الماضي من أجل شراء ٧٢ طائرة يوروفايترز. قطع الغيار قد تجلب ملياراً آخر من الجنيهات الاسترليني (مليـاري دولار أميركـي)، وهـنـاك فـائض مـن المليارات في المصدر الذي جاءت منه. مال كثير، ولكن ماهو الثمن؟

كـانت الأيـام الأخيرة لـتـوني بـلير مـؤلمة حيث كان واضحاً بأنها وقعت بين خيارين: حكم القانون من جهة والاعتماد الصناعي البريطاني على طلبات التسلح السعودي واعتماد الغرب على النفط السعودي من جهة ثانية، فكان الخيار هو زوال حكم القانون.

حين أمر المدّعي العام اللورد جولدسميث مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير بوقف التحقيق بشأن المزاعم بأن بـأن بي أيه إي قد دفعت رشى للأمراء السعوديين، فإنه أبدى بأن عدم التسامح له حدوده وأن حـزب الـعـمـال الجدد كان مستعداً لأن يكون متساهلاً في الجريمة وكذلك أسباب الجريمة في سبيل المحافظة على حلوى السعوديين.

وشـأن فضـيـحـة حـجـم المزاعـم الـتـي وجدت السلطات من المناسب تجاهلها، كذلك الإتهامات التي قالت بأنها ستقوم بمتابعتها. وفيما تم تجاهل التحقق من صحة الغش المزعوم، فإن قضية شرطة ويست ميدلاندز ضد القناة الرابعة بسبب تحقيقها في تمويل السعـوديـة لـلمساجد المتطرّفة في لـنـدن وبـريـطـانـيـا بصورة عـامـة تـتـواصل حتى الآن. في المدى البعيد، ماذا يمكن أن يحصل للقناة الرابعة يـعـتـبر بـالـغ الأهـمـيـة أكبر من تقديم رشى لمكتب التحقيق في الغش التجاري.

ويمضي الأمر ليصيب كبد فشل بريطانيا في الـتـوصّل الى شروط مـع محاولة السعودية لـتـغـيـير المسلمين في أوروبا الى الوهـابـيـة والعقائد المتآخية معها. فليس هناك ما يعادل حجم المجهود الدعائي الذي تقوم به السعودية في التاريخ البريطاني.

صحيح، أن الاتحاد السوفييتي قد موّل بصورة سـريـة مـؤيـديـه في الـقـرن الـعـشرين، ولكن الحزب الشيوعي البريطاني لم يكن أكثر من كونه مذهباً صغيراً، وفي كل الأحوال فإن (ذهب موسكو) الأمس كـان عـمـلـة صـغـيرة بـالـقـيـاس الى بترودولارات الـسـعـوديـة الـيـوم. وإذا قـابـل الأثـريـاء الـنـافـذون المسـيـحـيـون الـتـحـيّـة بمثلـهـا وأغدقوا المال في السـعـوديـة من أجل تـغـيـير المسلمين الى الأصـولـيـة البروتستانتية، فإننا سنسمع عن صفقة جيدة في هذا الشأن.

وعلى أية حال، فإن الإحتفال العلني للأديان غير الإسلامية وكذلك التبشير بها يعتبران عملين غير قـانـونـيين في السعودية، وأن المسلم المتحوّل الى ديـانـة أخرى يواجه عقوبة الإعدام، ولذا فإن فرص الأوروبـيين لـلـعـمـل بـالمثل في الـسـعـوديـة تـعـتـبر محدودة.

فـالمرور هـو بـاتـجـاه واحـد فـحسب، ولـكـن قـلـة تجرؤ على الإفصاح عن الشكوى حيث تجري الأمور. فعدم الرغبة الرسمية في التسبب بأي إزعاج لمزوّدي النفط ومشتري السلاح ليس السبب الوحيد للصمت. فالمسلمون البريطانيون يشعرون بالتهديد.

وبحسب شخصية بـارزة، يسمح لها بالظهور أحـيـانـاً في وسـائـل الإعـلام لـتـقـديم رؤيـة مـقـابـلـة للمجلس الإسلامي في بريطانيا أبلغ الأبزورفر بأنه لم يسـتـعـمـل قـط كـلـمـات من قـبـيـل (السعـوديـة) أو (الوهابية). وحين أراد مناقشة هذا الأمر فإنه يحيل بصـورة غـائـمـة الى (الـتـمـويـل الخـارجـي لـلـعـقـائـد المتطرّفة). فهو يدرك بأنه في حال أفصح عن ذلك، فإنه سيمنع من دخول السعودية. فالقائمة السوداء هي القرار المرعب بالنسبة له ولآخرين حيث أن عليه واجباً دينياً بأداء فريضة الحج في مكة.

كـمـا تـخـشـى هـذه الشـخـصـيـة مـن أن تـخـضـع لـلـمـحـاكـمـة، كـمـا الحـال بـالـنـسـبـة لأي شخص آخر. فـقـوانين الـطـعـن الـصـارمـة في بـريـطـانـيـا أصـبـحـت مصدر تهديد للأمن والإنسجام العنصري. وبحسب أحـد المحامين فـإن (المال الـسـعـودي أصـبـح الآن مصدراً رئيسياً للدخل لشركات الطعن في لندن، وأن رسوم المدارس والمساكن الثانية تعتمد عليها).

عـلـى الضد من الخلفـيـة الخـانـقـة لـلـصـحـافـيين والـنـاشـطين المسلمين الذي يـعـضّـون ألسنتهم ويسحبون أيديهم فإن القرار غير المسبوق لشرطة ويست ميدلاندز وخدمة الإدعـاء الملكية لـتـعـقّب القناة الرابعة يجب أن يوضع في نظر الإعتبار.

وكـمـا هـو الحال بـالـنـسـبـة لكتاب (آيات شيطانية) وبريك لين، وبـيـهـزتـي، والـرسـوم الـكـاريـكـاتـوريـة الدنماركية، فـإن من الصـعـوبـة بمكان أن تجد لماذا مسجد تحت الرقابة يـثير الإهـتـيـاج حين نـعـود أدراجنا الى الأصل. فالكاميرا تظهر أبو أسامة، في مسجد جرين لين الخاضع تحت النفوذ السعودي في بيرمنـجـهـام، وهـو يـتـهـجـم عـلـى الكفّار (أي غير المؤمنين بالإسلام)، وقوله في المرأة: (إن الله خلق المرأة ناقصة حتى لو حصلت على درجة الدكتوراه. وأن عقلها قاصر).

إن لقطات وطلقات رجال الدين السعوديين وهم يكيلون جلد الكفّار كلها حقيقية. وكذلك النشرات وأقراص دي في دي التي تهاجم النساء، واليهود، والمسيحيين وتفسّر لماذا أن مرض الأيدز مؤامرة غـربـيـة. وهـذه المواد مـتـوفرة في مكتبة عـامـة في مسجد ريجنتس بارك في لندن، والذي بني بالمال السعودي ويدار من قبل دبلوماسي سعودي.

وحـيث يـكـذب بـلـو بـيتر عـلـى الأطـفـال، فـإن الإستنكارات على زيفية التلفزيون تثير الغضب في هـذه الـلـحـظـة. ولكن القوانين الـتـي تحكم الوثـائـق التلفزيونية تبقي صارمة الى حد كبير. وقد التزمت القناة الرابعة بهذه القوانين. فقد أثبتت القناة كل إدعاء وأعطت للأشخاص الذين انتقدتهم حق الرد. ومع ذلك، فإن شرطة ويست ميدلاندز أحالت القضية الى مؤسسة رقابة التلفزيون، وفي غضون ذلك، بعثت برسالة الى الصحافيين الآخرين الذين يفكّرون في فضح التطرف الديني من أجل التراجع إذا ما أرادوا ألا تشملهم القضية أيضاً.

وبـحـسـب الـصـحـافي في (الأوبـزرفـر)، إنـنـي أستطيع، إذا شئت، المضي في ختام الكلام اليائس حول بلد مصاب بـالـعـمى بـفـعل الطمع والمستغبى بالنسبية أن يسمح لضباط الشرطة ومحامي الطعن بإثارة أولئك الذين يغطّون موضوع الأئمة مثيري الكراهية.

لحسن الحظ، هناك قلة من عناصر التفاؤل. فـ (أوفكوم) سـتـصـدر قـراراً فـيـمـا يـرتـبـط بـالمسجد الخاضع للرقـابـة خلال أسابيع قليلة وفيما يبدو فإنها ستستبعد مزاعم شرطة ويست ميدلاندز المثيرة للضحك بأن القناة الرابعة وجّهت إتهامات لخطباء أبرياء. فـالـفـيـلـم الـوثـائـقي الـذي استغرق ٥٦ ساعة والذي تم على يد معدّي البرامج الوثائقية يظهر بأن الـطـاقـم لم يضـع رجـالاً مـتـسـامحين في خـانـة المتعصّبين المولـوين عبر الـتـوسّل بـعـمـل كـاميرا خادعة أو القيام بتحرير ماكر للبرامج ولكنهم غطّوا ما وجده صحافيوها.

اليوروفايتر: فضيحة جديدة

إن خدمة الإدّعاء الملكية، التي لعب محاموها دوراً خسيساً في هذا الهجوم على الصحافة التحقيقية، تبدو أنها قد توصّلت الى أنها ذهبت بعيداً جداً وأنها أبلغت كل شخص سيستمع بأن شكوى (أوفكوم) هي وحدها المسؤولة في شرطة ويست ميدلاندز.

وما يدعو لمزيد من البهجة، فإن المسلمين البريطانيين المعتدلين سيقودون قريباً هجوماً مضاداً على النفوذ السعودي نتيجة الإستجواب طويل الأمد الذي قاموا به. لقد وجدوا الشجاعة لعمل ما لم يقم به المدّعي العام، والمحكمة العليا، وشرطة ويست مدلاندز، وخدمة الإدعاء الملكية ووقفوا الى جانب أفضل القيم لهذه البلاد.

نشير الى أن المسلمين البريطانيين المعتدلين قد بدأوا حملة توعية عامة بالإسلام، ووضعوا الملصقات على حافلات السيارات والأماكن العامة التي تحاول التمييز بين الإسلام الذي يعتنقه المسلمون البريطانيون والنموذج الديني المتطرف القادم من الخارج، أي من السعودية.

الرياض تعوّل على مشرف لتوازن إقليمي

آل سعود والقاعدة في المسرح الباكستاني

محمد قستي

لعبها برويز مشرف صح، فقد نجح في توظيف كل أوراق الضغط على حلفائه من أجل تأمين مستقبله السياسي، فقد رمى الكارت تلو الآخر على طاولة المساومات ليحصل على القدر الأعلى من التنازلات. لم يكن التحرّك العاجل للقيادة السعودية في الرابع من سبتمبر الماضي لكبح جماح رئيس الوزراء السابق نواز شريف للحيولة دون عودته الى باكستان والإلتزام بما تعهّد به للملك فهد ورئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري بعدم العودة الى بلاده والعمل في السياسة مدة عشر سنوات على الاقل مفصولاً عن أوضاع داخلية في باكستان وأمنية وسياسية واستراتيجية في المنطقة والعالم.

السعودية استقبلت نواز شريف بعد إطاحته في انقلاب قاده الجنرال برويز مشرف في ١٢ أكتوبر ١٩٩٩، وأقام شريف في جدة منذ ذلك الحين قبل أن ينتقل الى لندن العام الماضي في خطوة تمهيدية لاستئناف العمل السياسي.

وفور إعلان شريف أنه سيعود الى باكستان في العاشر من سبتمبر بعد صدور قرار المحكمة العليا في الرابع والعشرين من أغسطس يسمح له بالعودة الى باكستان، استنفرت الدبلوماسية السعودية على حين غرّة من أجل تطويق تداعيات منتظرة في الداخل الباكستاني الهش. وكان شريف يخطط للإطاحة بمشرف وتخريب الاتفاق بينه وبين بنازير بوتو، الا أن شريف عاد على أساس رصيد سابق، إنتقل معظمه الى خلفه مشرف، وقد اكتشف نواز شريف أنه ليس أثيراً كشخص لدى الرياض، وأن الأخيرة مستعدة لإبرام تحالفات مع من يكفل مصالحها في باكستان. صحيح أن نواز شريف يعتبر أحد الرعاة الأوائل لحركة طالبان بجانب السعودية والإمارات، ولكن مشرف نجح في الحلول مكان شريف في الرعاية الثلاثية، كما ينجح الآن في توظيف الخطر القاعدي والطالباني في معركته الداخلية، حين هدد بالتحالف مع القوى الدينية المتشدد في باكستان من أجل ضرب خصومه، وهذا يعني السماح للقاعدة بالتمدد والانتشار داخلياً وخارجياً، في الوقت الذي تسعى الرياض ومعسكر الإعتدال الأميركي الى جعل باكستان قاعدة خلفية لمواجهة الخطر الإيراني المتخيّل، وكذلك ملاحقة فلول القاعدة وطالبان في التخوم الباكستانية.

الزيارة العاجلة التي قام بها رئيس الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز ورئيس تيار المستقبل اللبناني سعد الحريري في الثامن من سبتمبر الماضي الى باكستان ودعوة نواز شريف من هناك بعدم العودة الى باكستان خشية إنفلات الأوضاع الداخلية في باكستان من خلال ترشّحه للانتخابات الرئاسية التي جرت في السادس من أكتوبر، كانت زيارة محمّلة بكل الدلالات السياسية الهامة.

قرار شريف بالعودة الى باكستان ضرب مصداقية السعودية في ظل إخفاقات متزامنة بعد فشل اتفاق مكة، ومبادرة عبد الله للسلام

شريف فوجيء بالدعم السعودي المبالغ فيه لنظام برويز مشرف، ما دفع به للتخلي عن تعهده السابق للقيادة السعودية، والذي لم يضعه حينذاك في سياق التدخل في شؤون بلاده الداخلية، ولكن دعوة حليفه السابق بالكف عن قرار الترشّح للرئاسة بل وعن العودة الى باكستان إعتبره تدخلاً، ولم يكن يدرك شريف بأن خصمه مشرف قد أتقن تنسيقه مع الرياض، فكان على استعداد لتبني خيارات راديكالية من أجل تطويق حركة زعيم حزب الرابطة الإسلامية نواز شريف. وبالفعل، وبعد وصوله الى كراتشي بساعات، نقلته طائرة باكستانية الى السعودية حيث وقع تحت سلطة جهاز الاستخبارات العامة، التي يديرها الأمير مقرن، حيث قدّمت الرياض نفسها كلاعب أساسي في الملف الباكستاني، لاعتبارات عديدة، فثمة صندوق باندورا في باكستان يثير هلع السعودية.

شريف خرج من السجن بعد إنقلاب أبيض قاده بروزير مشرف، وطلب الأول وساطة السعودية لإخراجه من السجن، فقبل بالشرط السعودي، فبعث الملك فهد سعد الحريري الى باكستان لإبرام الإتفاق مع مشرّف بحيث يلتزم شريف بوقف نشاطه السياسي وعدم العودة الى البلاد فور الإفراج عنه وقدومه الى السعودية في العام ٢٠٠٠، على أساس أن يبقى شريف في المنفى مدة عشر سنوات في مقابل تجنبه عقوبة السجن مدى الحياة بتهم الخطف والفساد، وشمل الاتفاق عائلة شريف.

فهم شريف مغزى دعوة الأمير مقرن والنائب سعد الحريري، وقال بأنها بمثابة محاولة لإنقاذ مشرف، ولذلك (قرر التصدي لمحاولة مشرف إعادة انتخابه رئيساً للبلاد). فشلت محاولة شريف، ونجح مشرف وبوتو في التوصل الى إتفاق مصالحة على قاعدة تقاسم السلطة، ونجح مشرّف في ترشيح نفسه للرئاسة بعد تنازله عن قيادة الجيش.

تصريح الأمير مقرن في الثامن من سبتمبر بأن (السعودية سترحب بعودة شريف إذا قام مشرف بترحيله)، يشي بإتفاق مسبق بين الجانبين على أن يتم ترحيل شريف الى الرياض وليس الى لندن حيث مقر منفاه الأخير، بالرغم من تأييد المحكمة العليا في باكستان قرار عودة شريف الى بلاده.

شعرت السعودية بأن قرار عودة شريف الى باكستان يضرب مصداقيتها في ظل إخفاقات متزامنة حصدتها القيادة السياسية في السعودية بعد فشل اتفاق مكة ووقوع أخطر إنقسام داخلي شهده الشعب الفلسطيني في تاريخه النضالي، وفشل مبادرة الملك عبد الله في موضوع السلام بالشروط الأميركية والاسرائيلية، وتعقّد الاوضاع الأمنية على المستوى الإقليمي.. هذه وغيره لابد أنها كانت حاضرة بقوة في رد الفعل السعودي الاستثنائي من أجل إنقاذ مصداقية المملكة في الملف الباكستاني، حيث مازالت تراهن الرياض على إسلام أباد في لعب دور جوهري في التحديات التي تواجهها الرياض سواء داخل باكستان أو في موضوعات أخرى رئيسية مثل: أفغانستان، القاعدة، إيران، وموضوعات فرعية مثل تجارة المخدرات.

كانت الرياض تسعى الى تسوية سريعة للخلاف المتصاعد بين الأطراف الأساسية على الساحة الباكستانية: مشرف، شريف، بوتو، لأن إيقاع الخطر الأمني والسياسي والإستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي سريعاً، إذ بمقتضى الإتفاق مع برويز مشرف الذي اشترط سحب البساط من أسفل قدمي شريف من أجل توفير شروط نجاحه في الرئاسة وقبل أن يتبدد خطر التحالف بين مشرف والأصولية المتطرفة ممثلة في طالبان والقاعدة.

أنصار شريف الذين تعرّفوا على خدعة الاتفاق بين مشرف والأمير مقرن بن عبد العزيز فوجئوا بتصريح للأخير ينبيء فيه خلال مؤتمر صحافي في إسلام أباد عن قرار مشرف بترحيل شريف في حال عودته الى باكستان. ومصدر المفاجأة أن التصريح ينطوي على إختراق صارخ للسيادة الباكستانية، وثانياً أنه بمثابة إعلان قطيعة نهائية مع نواز شريف وحزبه وهو الذي كان يمثل حليفاً استراتيجياً سابقاً، بل أن التصريح يضمر عداوة غير مباشرة، وثالثاً أن تصريح الأمير مقرن يشي بمؤامرة حيكت خيوطها مع خصوم شريف، وربما للمرة الأولى التي تخوض العائلة المالكة معركة خارجية بصورة علنية، ورابعاً أن تصريح الأمير مقرن كان بمثابة إهانة لنواز شريف، ففي المرة السابقة كان نفيه الى السعودية قد تم عبر القنوات الدبلوماسية، وفي هدوء وسرية شبه تامة، ولكن أن يأتي الأمير مقرن ليعلن من باكستان بأن شريف سينفى الى السعودية حال وصوله الى باكستان، ففي ذلك توهين وخرق للأعراف الدبلوماسية وأخلاقيات التعامل الأخوي.

لاشك أن الاستنفار السعودي أنبأ عن أمر بالغة الأهمية، فالتقارير الاستخبارية والصحافية الأجنبية حول الأوضاع السياسية في باكستان ومنذ تفجّر قضية المسجد الأحمر في يونيو الماضي، والتي انتهت بصورة مأساوية، وكان ذلك بداية تحوّل دراماتيكي في الوضع الداخلي، وجاء قرار مشرف في منتصف يونيو بعزل رئيس المحكمة العليا افتخار تشودري واعتقال المئات من بينهم زعيم الجماعة الاسلامية القاضي الحسين أحمد ورئيس باكستان الأسبق محمد رفيق ترار ونواب وقادة أحزاب ليضع باكستان على شفير مواجهة مفتوحة بين الحكومة وقوى المعارضة، وكانت التقارير قد أشارت بأن باكستان قد تشهد إنفلاتاً أمنياً ستكون له انعكاسات على منطقة واسعة. كل هذه التطورات تأتي في سياق تحدّيات أخرى سعت السعودية لمواجهتها عبر تشكيل جبهة سياسية مؤلفة من دول عربية معتدلة بالحسابات الأميركية إضافة الى تركيا وباكستان تقف أمام أخطار متخيّلة تفرضها إيران وسوريا وحلفاؤهما في المنطقة.

التدابير القمعية التي فرضتها أجهزة مشرف على نشاطات المعارضة ورموزها وخصوصاً في مجال الحريات العامة، وتجاوز السلطة القضائية بعد قرار المحكمة بإعادة قاضي القضاة الى منصبه، وضرب النظام الحزبي التعددي والتوافقي السائد في البلاد.

لا غرابة أن يواجه مشرف السلطة القضائية التي لم تبت بعد في شرعية فوزه بالرئاسة، ما يعد سابقة في باكستان، ولا غرابة أيضاً أن ينعقد التحالف بين مشرف وبوتو على أساس تطبيع العلاقات مع الدولة العبرية، فالمخالفات باتت القاعدة في الدول الحليفة لواشنطن، وطالما أن الرياض شريك أساسي في التحالف الإقليمي وبأبعاده الدولية فإن مبادرة الرياض للسلام مع الدولة العبرية ستأخذ مديات بعيدة حتى وإن تطلب الأمر تخريب المؤسسات التشريعية والقضائية في الدول الحليفة، فقد أصاب شرر التخريب دول عظمى مثل بريطانيا.

يضعنا التحرّك السعودي العاجل في سياق تحوّلات سياسية وأمنية باكستانية حرجة أمام مصير العلاقة بين الرياض وإسلام أباد. فمن المعلوم، أن التحالف السعودي الباكستاني قديم وأخذ أشكالاً متنوعة، أمني وعسكري وإقتصادي، وقد شاركت قوة مؤلّفة من عشرة آلاف جندي باكستاني في بداية الثمانينات ضمن القوات المسلّحة السعودية، كما ساهمت باكستان في بناء القوة البحرية السعودية. كما عمل العشرات كطيارين متعاقدين لحساب سلاح الجو الملكي السعودي خلال ثلاثة العقود الماضية، وأن ما يقرب من مليون عامل باكستاني (ماهر وغير ماهر) يعملون في أنحاء متفرقة من المملكة.

وبلغ التعاون بين الدولتين درجة متطوّرة في السنوات الأخيرة، فقد توصّلت باكستان والسعودية في أكتوبر ٢٠٠٣ الى إتفاقية سريّة حول (التعاون النووي) حيث يقضي الإتفاق بأن تحصل السعودية على تكنولوجيا الأسلحة النووية في مقابل حصول باكستان على النفط بأسعار رخيصة. هذه الإتفاقية تمّت خلال الزيارة التي قام بها الملك عبد الله (إبان ولايته للعهد) الى إسلام أباد ضمن جولة آسيوية إستراتيجية، شملت الصين والهند. وبالرغم من أن البلدين نفيا تلك المعلومات المتصّلة بالإتفاقية، وقد انبرى الأمير سلطان البارع في النفي في تصريح لصحيفة عكاظ في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ بأن لا إتفاق عسكري بين البلدين قد تم خلال زيارة عبد الله الى إسلام أباد. وكما كان متوقّعاً فإن السعودية التي واجهت شكوكاً دولية قوية لسنوات طويلة بأنها كانت تبحث عن القدرة النووية عبر الباكستان قد لجأت الى النفي بقوة. ومهما يكن، فإن التعاون بين الرياض وإسلام أباد قد تعزز بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة بفعل بروز أخطار جديدة ليس أشدّها الخطر النووي الايراني، فثمة خطر يواجه باكستان وهو وقوعها في قبضة القاعدة والقوى الدينية المتشددة، بحيث تصبح باكستان البديل النموذجي لأفغانستان، والتي قد تكون منطلقاً لاعادة عقارب الساعة للوراء، الأمر الذي يحيل من باكستان الى مصدر شقاء للسعودية بعد أن تقع في قبضة طالبان والقاعدة وحلفائهما.

فاز مشرف في انتخابات رئاسية مثيرة للجدل جرت في السادس من أكتوبر، وقد أعلنت

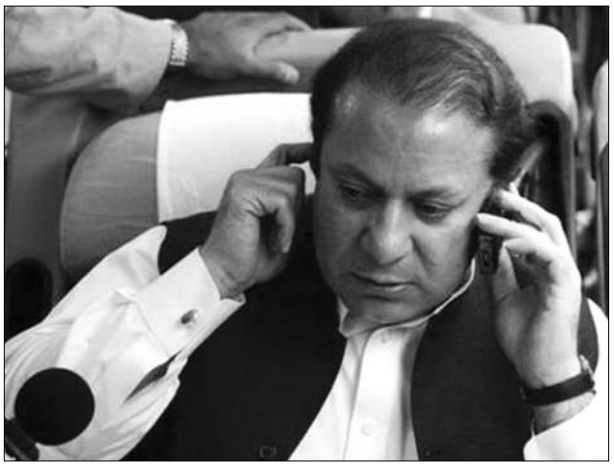

شريف: السعودية تمنع عودته للحكم

النتيجة قبل نهاية الفرز وقبل البت في الطعون، وبالرغم من المقاطعة الكاملة للإنتخابات من قبل المعارضة، ودفعت السعودية أموالاً طائلة من أجل إبقاء مشرف في سدة الرئاسة (وذكرت وسائل الإعلام بأن الانتخابات الأخيرة هي الأعلى كلفة في تاريخ الانتخابات الرئاسية الباكستانية)، وفي المقابل أبدت الرياض سخاءً متميزاً مع شريف من أجل تهدئة غضبته بعد أن هدّدته في أعماله التجارية داخل المملكة، لولا شراكته مع الأمراء النافذين في العائلة المالكة، بمن فيهم الأمير سلطان.

ترى الرياض في باكستان حليفاً قابلاً للسيطرة عليه بخلاف تركيا التي لها حسابات خاصة وأجندة مختلفة، وهكذا كانت تركيا تاريخياً. لقد جرّبت الرياض أن تخوض مع أنقرة إمتحان التحالف غير المتكافىء، إلا أنها أخفقت في تمرير أفكارها، فتركيا كما إيران ليس بالبلد اللذي يسهل هضمه سياسياً، فقدرته على تكييف نفسه ضمن أوضاع ضاغطة تجعله أقرب الى الإفادة وتثمير الفرص في بناء الذات أكبر من مجرد دفع الضرر.

في الزيارة التي قام بها برويز مشرف الى الرياض في الثاني والعشرين من يناير الماضي كانت ثمة ما ينبىء عن علاقة إستثنائية تربط الحكومتين، فطبيعة الوفد المشارك في الزيارة وكذلك الشخصيات الرفيعة المشاركة في الإستقبال، والموضوعات التي كانت على طاولة التشاور الثنائي والتوقيت أيضاً تظهر مدى إلتزام الرياض وإسلام أباد بتحالف إستراتيجي على المستوى الإقليمي، وهو يأتي إستكمالاً لصوغ توجّه جديد لدى العائلة المالكة بإحياء وتعزيز تحالفاتها التقليدية في العالم بعد أن تبيّن أنها - أي السعودية - لم تعد تحتفظ بالمكانة الأثيرة في المنظور الاستراتيجي الأميركي وخصوصاً بعد سقوط الإتحاد السوفييتي، ولولا مأزقها في العراق، وأزمة الملف النووي الإيراني لكان وضع الرياض مختلفاً، وربما أصبح الآن جزءً من مخطط التقسيم الأميركي.

على أية حال، يبدو إن الرسائل المثيرة للفزع القادمة من خلف الأطلسي دفعت الرياض لتوظيف المال النفطي مجدداً لتشكيل تحالفات ذات طبيعة حمائية، وهو ما يجعل دوائر الاستخبارات الأميركية وخصوصاً وكالة الـ (سي آي أيه) على قناعة تامة بأن إسلام أباد قد دخلت في مفاوضات مع الرياض من أجل تبادل بعض المعلومات حول التكنولوجية النووية، ولكن الرياض تبدو في حالة إرتياب دائم من الإقدام على ما يعتبر في التحليل السعودي إستفزازاً أميركياً وإسرائيلياً، ولذلك فهي تتريث في الدخول الى عالم الصناعة النووية قبل التأكد من أن

مشرف لازال حليفاً لأميركا والسعودية

منسوب الحماقة لدى فريق الرئيس بوش قد انخفض الى مستوى يجلب الإطمئنان، خصوصاً وأن الاتهامات الأميركية مازالت مستمرة حول تعاون نووي بين باكستان وكوريا الشمالية، في مقابل حصول إسلام أباد على صواريخ سي - ١٣٠ من بيونج يانج.

وكما ذكر مصدر باكستاني، فإن باكستان والسعودية ينظران الى عالم ينتقل من عدم إنتشار الى إنتشار الأسلحة النووية. ويحلل مصدر غربي هذه النظرة الثنائية بالقول أن الحكام السعوديين، الذين ينتمون الى الإسلام السني، ربما قد توصّلوا الى نتيجة أن لاشيء يمكن أن يحول دون إستمرار المسلمين الشيعة، الذين يحكمون إيران، في البحث عن القدرة العسكرية النووية.

باكستان التي عبّرت عن قلقها بشأن الاتفاقية العسكرية بين الهند، القوة النووية

أصيب نواز شريف بصدمة عنيفة حين اكتشف بأن حليف الأمس يعدّ مخطّطاً للقضاء على مستقبله السياسي، وإعادته الى منفاه السعودي

المنافسة لها، واسرائيل، وهي القوة النووية التي تملك ما يقدر بين ٢٠٠ الى ٤٠٠ سلاح نووي، ترى في الشراكة الاستراتيجية مع الرياض ضرورة لمواجهة تهديدات إقليمية مزدوجة، ولذلك قررت إسلام أباد بيع المعرفة النووية الى الرياض في مقابل الحصول على نفط رخيص، وخصوصاً في ظل تصاعد متسارع لأسعار البترول.

وبالرغم من أن مشرف كان ينظر الى إقدام الملك عبد الله على إحياء تحالفه مع باكستان كتعويض عن خسارة الولايات المتحدة التي كانت تستعد حينذاك لنقل قواتها من السعودية والتموضع في قطر، الا أن مشرف يدرك خوف السعودية، ويقدّر الضغط الأميركي الذي كانت تتعرّض له العائلة المالكة على خلفية الحادي عشر من سبتمبر، وما أعقبها من مخططات تصل أحياناً الى مشاورات داخل هيئة السياسة الدفاعية الأميركية باحتلال منابع النفط.

لاشك أن ثمة وقائع سابقة أثارت أسئلة حول مدى التعاون السعودي الباكستاني في القضايا الدفاعية. سيمون هندرسون، المحلل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ذكر بأن الأمير سلطان زار معمل كاهوتا لتخصيب اليورانيوم العام ١٩٩٩، وقد تسببت هذه الزيارة في شكوى دبلوماسية رسمية من قبل واشنطن، كما حضر ابن الملك عبد الله تجربة إطلاق صاروخ من طراز غاوري، والذي يصل مداه نحو ٩٥٠ ميلاً وقد يستعمل لحمل شحنات نووية. وقد تسرّبت أخبار في زيارة برويز مشرف الى واشنطن ولقائه بالرئيس بوش بأن الأخير وجّه انتقاداً لاذعاً لمشرف حول القضية النووية السعودية، كما أثار نائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج القضية مرة أخرى خلال زيارة الى إسلام أباد. وبحسب هندرسون فإنه وبعيداً عن مخاوف إنتشار السلاح النووي، فإن لدى واشنطن مخاوف عامة حول ما سيحدث فيما لو أصبحت الرياض وإسلام أباد متطرفتين دينياً.

موقع الأمن العالمي (globalsecurity.org) كان قد ذكر في استطلاع بأن لدى السعودية بنية تحتية لاستثمار الصادرات النووية بصورة سريعة. ويمضي الموقع للقول بأنه بالرغم من غياب دليل مباشر على أن السعودية قد تبنّت الخيار النووي، فإن لدى السعوديين التأسيس لبناء صناعة نووية. وبالتأكيد ثمة إشارات مضمرة الى دور إسلام أباد في نقل المعرفة النووية وربما التكنولوجيا النووية في مرحلة ما. ومن اللافت، أن هذه الرغبة في الحصول على القدرة النووية كانت حلماً راود ومازال قادة تنظيم القاعدة وقد سعوا للحصول عليه من الأقربين قبل الأبعدين، وهو مايجعل خوف واشنطن من الحليف والخصم سواء مع فارق التوقيت.

اليوم الوطني السعودي

لم يكن وطنياً ولا عيداً ولا مناسبة فرح!

عبد الوهاب فقي

يا له من احتفال باليوم الوطني!

الثالث والعشرون من سبتمبر من كل عام ميلادي.. يومٌ لا يحفظه ولا يتذكّره المواطنون المسعودون، كونهم لا يتعاطون بالتاريخ الميلادي، وإنما بالتاريخ الهجري.

في كلّ وثائق الدولة الرسمية، لا يتعاطى بالتاريخ الميلادي، بل ولا بالحروف الإنجليزية، حتى أرقام السيارات لاتزال تستخدم الحروف العربية، الأمر الذي يوقع الكثير من المواطنين في مشاكل إن هم استخدموا سياراتهم في السفر الى دول غير عربية: تركيا مثلاً!

لماذا اعتماد التاريخ الميلادي في المناسبة الوطنية؟

لأنّ أصل الإحتفال باليوم الوطني أو ما كان يراد تسميته بـ (العيد الوطني) كان مخصصاً للخارج، أو كان المستهدف به البعثات الدبلوماسية الأجنبية في الداخل السعودي. فالإحتفال باليوم الوطني، يوم توحيد المملكة، لم يُنظر إليه في الأساس كشأن وطني، وإنما كمناسبة دبلوماسية رسمية احتفائية تتردد بعض أصدائها في سفارات السعودية القليلة يومها في الخارج، خاصة تلك التي في لندن والقاهرة. وليس من المنطقي طالما ان المستهدفين هم من الأجانب في الأساس اعتماد التاريخ الهجري المتقلّب كل عام. ولذا جرى تثبيت الإحتفال يوم الثالث والعشرين من سبتمبر من كل عام.

أراد الملك عبدالعزيز - وبتوجيه من طاقم مستشاريه الأجانب - الإحتفال بذكرى يوبيله الفضي!، فصرح المشايخ بوجهه مستنكرين العمل الشرير، فانصاع وألغى الإحتفال.

وأراد الإحتفال بذكرى توحيد مملكته، تحت مسمى العيد الوطني، كما هو في كل بلدان الدنيا، فقال له مشايخه الوهابيون: ليس هناك سوى عيد الفطر وعيد الأضحى وما دونهما بدعة وضلالة!

هنا تفتّقت عبقريته! أو عبقرية أحد مستشاريه، فغيّر الإسم الى (اليوم الوطني) بدل (العيد الوطني) وأمر بأن يحتفى بذلك اليوم لدى السلك الدبلوماسي وفي السفارات السعودية في الخارج فحسب. أما الداخل فمشغول بـ (عبادة الملك) بصورة أخرى! وأما الوطن فهو مجرد (وثن) والوطنية هي (وثنية) كما نظّر بعض مشايخ الوهابية، فالوطن لا يعدو مجرد قطعة أرض لا تستحق أن يتوحد قاطنوها على أساسها، وإنما التوحد يكون على أساس (التوحيد) بنسخته وتعريفه حسب التوجيه الأيديولوجي الوهابي.

وهكذا كان.

بقي الوطن هملاً، وبقي الإحتفاء بالوحدة الوطنية حتى في ظاهرها الشكلي أمراً زائداً عن الحاجة.

كان الأمراء السعوديون يميلون الى أن ولاء المواطنين يجب أن يتجه اليهم، وكان شركاؤهم من مشايخ الوهابية يرون أن الولاء يجب أن يتوجه اليهم باعتبارهم حماة الدين والفضيلة، وأنهم من يمثل الإسلام الصحيح.

وبين هذا وذاك ضاعت (روح الوحدة) وانشغل اللاعبون النجديون الأساسيون بتقاسم السلطة والعبث بها وبخيراتها، معتمدين على مبدأ أن الأقلية الحاكمة لا تحتاج الى وطنية حقيقية، لأنها تعني مساواتية في الحقوق والواجبات لا يؤمنون بها ولا يريدونها، وكان المتسلطون يرون بأن الأكثرية المهملة والمهمشة في الحياة السياسة والإجتماعية وغيرها لاتزال نائمة، وأن الحس الوطني قد يخلق متاعب جمّة لآل سعود وشركائهم الوهابيين، الذين يرون بأن (وحدة السلطة) لا تتحق إلا بـ (تفكيك المجتمع) وبالتالي فإن المطلوب ليس بث روح وطنية بقدر ما يحتاج الأمر الى غلالة شفافة من الربط الصوري بين السكان، الذين يوحدهم (جامع) عبوديتهم لآل سعود، وطاعتهم لمشايخ الوهابية، وكلا الطرفين لا يمثلان إلا أقليّة.

لهذا لم يكن اليوم الوطني معروفاً للمواطنين أبداً.

في اليوم الوطني، ويا للغرابة، تمنح الشركات الأجنبية - تفضلا منها - موظفيها عطلة رسمية، في حين أن الدولة المسعودة، دولة التوحيد والوحدة!، لا تمنح مواطنيها ولا موظفيها يوم عطلة، وهذا وحده يكفي لإثبات مدى اهتمام الحكومة بموضوع الوحدة الوطنية، وخلق ثقافة وطنية، وحس وطني يجمع سكان المملكة متعددي الثقافة والأقاليم والمذاهب.

(اليوم الوطني) هو المناسبة الوطنية الوحيدة التي تتحدث عنها السعودية. ولكن الاحتفال به يجري في السفارات فقط، ولدى السلك الدبلوماسي في جدة سابقاً والرياض حالياً. أما المواطن، فتمر عليه المناسبة دون أن يشعر، لأن تأرختها ميلادية، ولأن لا احتفالات تصاحبها، ولأن الإعلام السعودي والصحافة منبوذان لا يتطلع اليهما إلا القلة، ولأن البرامج التي تأتي بالمناسبة تافهة وضعيفة، لا تشكل تميّزاً عن الأيام العادية!

زد على ذلك، فإن الروح الوطنية والوحدة

الوطنية لا قيمة كبيرة لهما في دولة تقرّ التمييز شبه العلني بين مواطنيها على اساس المنطقة والقبيلة والمذهب.

لا قيمة لليوم الوطني في ظل سياسة رسمية تحابي أقلية شعارها: تنجيد الدولة وتوهيب الدين!

لا قيمة لـ (وطنية) أو (وحدة) قامت في الأساس على السيف، وعلى إلغاء الآخر، وعلى الإحتكار السياسي والمذهبي والإقتصادي.

لا قيمة ليوم وطني في دولة تعتمد تدرج المواطنة بحيث تفرغها من مضمونها على أرض الواقع.

بزلزال ٩/١١، صحا الأمراء السعوديون على خطر قريب. فالمملكة المحكومة بالقوة والعنف والإستئثار، أصبحت مستهدفة في وحدتها. لا يقال هذا مثلاً عن مصر أو سوريا، لأن العدو يعرف أن نقطة ضعف آل سعود تكمن في تمزيقهم للنسيج الإجتماعي على أسس غير وطنية، وبالتالي فإن الوحدة التي ابتنيت إنما هي وحدة هشة لأقاليم لاتزال تتمسك بثقافتها وانتماءاتها الخاصة التي تعلو الإنتماء الوطني (السعودي المزعوم).

صحا الأمراء على حقيقة أن مملكتهم! قابلة للتفكك الى أجزائها التاريخية، لأنهم لم يبتنوا وحدة حقيقية، بل قاموا بتسويد منطقة أقلية سكانية على مناطق أخرى، ومذهب أقلية فوق مذاهب أخرى، وعززوا خصوصية تلك المنطقة لتدمّر خصوصيات المناطق الأخرى. لم يكن انحياز آل سعود لعصبية وطنية، بقدر ما كان انحيازهم لفئوية فاقعة اللون متعددة الآثام.

حين بدا أنهم قد صحوا، كان المطلوب عملاً إصلاحياً لا شكلياً. كان المطلوب إصلاحات سياسية ودينية وقضائية وإعلامية واقتصادية على الأرض تعطي مصداقية لأي شعار وطني يرفع.

لكن آل سعود لا يريدون شيئاً من هذا. كل ما كانوا يريدونه هو إبقاء خيط رفيع يجمع السكان، يسمونه حسّاً وطنياً، ولكنه في واقعه حسّاً جمعياً بالعبودية لآل سعود وشركائهم الوهابيين.

أسهل أمر كان أمامهم، رفع طابع (التحريم والتجريم) للفظة! مثل الوطنية والوحدة الوطنية، وبقوا خمسة أعوام بعد أحداث سبتمبر (من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦) يقدمون رجلاً ويؤخرون أخرى، حتى طلعوا علينا في سبتمبر من العام الماضي بإقرار إجازة لمدة يوم بمناسبة (اليوم الوطني)!

رخيصة هي الوطنية، ورخيص هو ذلك اليوم الذي استعبد فيه آل سعود سكان الجزيرة العربية!

أمرٌ غريب أن يعرف العالم أن السعودية ومنذ قيامها لم تحتفل باليوم الوطني شعبياً حتى الآن!

وأمرٌ غريب أن يعرف العالم أنه في الثالث والعشرين من سبتمبر الماضي يكون قد مضى عامان فقط على منح المواطنين عطلة رسمية بمناسبة اليوم الوطني العتيد.

في العام الماضي، صادف اليوم الوطني الجمعة، وهو يوم عطلة، ولكن أبت وطنية آل سعود إلا أن تمنح المواطنين يوم عطلة، فجعلوا يوم السبت التالي عطلة للمواطنين!

إن تقوية الحس الوطني في المملكة يتطلب سياسات وليس شعارات.

الوحدة الوطنية لا تبنيها أيد تمزّق المواطنين على أساس مناطقي وقبلي ومذهبي.

والوحدة الوطنية نقيض للممارسات الوهابية التي تعزز الشروخ الإجتماعية، الى حد يمكن القول بأن السلطات المتزايدة التي تعطى للمؤسسة الدينية تناقض في الصميم مفهوم الوحدة الوطنية والثقافة والحس الوطنيين.

الوحدة الوطنية ليست شعاراً محلقاً في السماء، بل ممارسة على الأرض.

الفرد الذي يعامل كعبد لا يمكن أن يكون وطنياً ولا مدافعاً عن وطن. فالعبيد لا يحمون الأوطان.

والفرد الذي يعامل كمواطن من الدرجة الثانية او الثالثة أو السادسة، حسب التقسيمات المناطقية والهاتفية!، لا يمكن أن يعني له الإحتفال باليوم الوطني سوى أنه يوم عطلة أو حسب التعبير الشائع: (شعرة من جلد الخنزير فائدة)!

لم يظهر احتفال شعبي واحد تلقائي في مدينة سعودية بمناسبة اليوم الوطني المبجل!

نعم حفزت اجراءات أمانة الرياض على الإحتفال ورأت نصب بعض اليافطات واستخدام الأضواء، ووزعت صور الملك والعلم السعودي، ولكن النتيجة أن الشباب الذي يعيش أزمة قمع رأى استثمار المناسبة بطريقة مختلفة لا إبالية، لا علاقة لها باليوم الوطني، ومع هذا راحت الصحافة السعودية تمجد (الجماهير الهادرة!) التي خرجت تحتفي باليوم العتيد.

مشايخ الوهابية لم يكتبوا كلمة واحدة عن اليوم الوطني، وفي ذلك دلالة واضحة على أن الوطنية لاتزال رجساً من عمل الشيطان لديهم، وأن الوطنية تمثل المسمار الذي يدق نعش احتكارهم تمثيل مجتمع لا يراهم أهلاً لتمثيله!

من يريد حماية المملكة من التفكك، عليه أن يعود الى جذور الأزمة، عليه أن يبني ثقافة وطنية، ويمارس سياسة وطنية، ويعامل المواطنين بالسواسية في الحقوق والواجبات.. وعليه أن يتخذ قراراً بالإصلاح السياسي يمنع احتكار السلطة والدين ويطلق العنان للتعددية الثقافية لتعبر عن نفسها. وعليه أن يتبع سياسة الدمج الوطني في ميادينه المختلفة حتى يمكن تجسير الهوة التي بنتها سلطة آل سعود ووهابيتهم طيلة عقود ثمانية مضت.

في غير هذه الحالة ستبقى المملكة (مملكة ومزرعة) لآل سعود وحلفائهم الوهابيين. لا يجد المواطنون أن من واجبهم الدفاع عنها، ولا يرون في الإنتماء إليها شرفاً أو قيمة على الصعيدين المعنوي والمادي.

وفي غير هذه الحالة ستبقى السعودية معرضة للتقسيم طالما أن المواطنين أنفسهم منقسمون ولم يجدوا قاعدة تلاق وطنية تسمو فوق انتماءاتهم المناطقية والمصلحية.

غياب المواطنة.. لماذا؟

المفهوم الانتمائي الذي يحقق المواطنة بشكله المصلحي للوطن والمواطن نراه غائباً بشكل واضح في وطننا خصوصا، وهذا ناتج عن عوامل عديدة منها مثلاً:

١ ـ قوة الانتماء العشائري أحيانا في مقابل الانتماء الوطني فما يحرك المواطن ليس ما هو صالح للوطن عامة بقدر ما هو صالح للقبيلة والعشيرة ومن ثم الفخذ. المجتمع السعودي مجتمعٌ عشائري في تكتلاته حتى الحديثة منها وما عودة المجالس القبلية إلا نوعاً من الارتداد لهذه العشائرية.

٢ ـ الانتماء المذهبي في مقابل انتماء المواطن للمصلحة الوطنية، ويظهر أكثر ما يظهر في رؤيتنا للآخر غير السني أو الآخر غير المتمذهب فقهياً إلى المذهب الفقهي الذي ننتمي إليه، أو كما هي الحال مع عبارات التخوين التي يتهم فيها الكثير من الرموز الوطنية أو إبعادهم.

٣ ـ ضعف الحقوق المدنية وهي الحقوق التي تحقق له الكرامة الإنسانية أولا والكرامة الوطنية ثانياً، وحينما تُخدش هذه الكرامة باعتباره تابعاً لمراكز أخرى وليس محور الاهتمام الوطني فإن كل عمليات التربية الوطنية التي يشاهدها في الإعلام أو المدارس أو في أي مكان آخر ليست إلا مجرد شكليات لا تمس الجوهر وهو الاهتمام بحق المواطن مدنياً.

٤ ـ تغليب المصلحة الذاتية على المصلحة الوطنية، وهذا التغليب هو ناتج لعدم المواطنة كما أنه سبب لها في الوقت ذاته. فتقديم المصلحة الذاتية على المصلحة الوطنية هو المعبر الحقيقي عن عدم وطنية المواطن، وعلى ذلك جرت كل عمليات الاحتيال أو عدم الاهتمام بالمواطن في مقابل بقاء المسؤولين على كراسيهم الوثيرة، في حين أن المواطن يرزح تحت ذل البيروقراطية أو اختلاسات المال العام في اطمئنان تام من عدم المساءلة أو المحاسبة.

٥ ـ توزيع التنمية لم يكن بالشكل المطلوب فقد كانت تتركز فقط في المناطق الرئيسة، مما جعل التفاوت واضحاً أشد الوضوح في المجتمع السعودي، هذا إلى جانب أن هناك الكثير من المناطق التي لم تصلها حتى الآن الخدمات التي هي أقل حقوق المواطن كالبنية التحتية من شق الطرق أو الاتصالات أو الكهرباء.

شتيوي الغيثي، الوطن ـ ٢٠٠٧/٩/٢٣

المفتي العام والنطق بالحكم بعد ثلاث سنوات!

مجاهدو السعودية سلع للبيع

نتمنى أن يكون المفتي قد قرأ بعض أقوال المعتقلين السعوديين الذين جاؤوا الى نهر البارد للدفاع عن أهل السنة وما هي تصوّراتهم لواقع لبنان وحرب يوليو ٢٠٠٦، حتى يدرك كم يخجل الغباء من نفسه وهو يوصم بأشخاص جاءوا الى تربة يجهلون موقعها على الخارطة، ويرسمون بأصابع طفولية حدوداً على رمال الوهم الجهادي

رجاء سلمان

أن تأتي الفتوى متأخرة أفضل من ألا تأتي أبداً، تلك هي القراءة المباشرة والفورية لبيان المفتي ورئيس هيئة الإفتاء والدعوة والإرشاد الشيخ عبد العزيز آل الشيخ. قراءة أخرى مفتوحة تستوحب وضع البيان في سياق العلاقة بين الدين والدولة في السعودية، حيث يعاد فحص قيمومة السياسي على الديني بما يجعل الأخير مرتهناً بصورة دائمة لقانون المصالح وليس المبادىء.

بيان المفتي الذي نشرته (وكالة الأنباء السعودية) في الأول من أكتوبر جاء متأخراً مدة ثلاث سنوات على الأقل حيث كانت التقارير تتحدث عن شباب سعوديين ينفّذون أعمالاً إرهابية داخل العراق ويتم استعمالهم قنابل بشرية تتفجر وسط الأسواق العامة، وبين الأبرياء العزّل، الأمر الذي يطلق السؤال الكبير عن غياب المفتي طيلة الفترة الطويلة السابقة. من الناحية المبدئية، إذا كان لدى المفتي معرفة منذ سنوات بـ (الأعمال القذرة) التي يقوم بها السعوديون في العراق، فذلك يملي موقفاً شرعياً ودينياً، وهي مسؤولية عالم الدين عموماً، المتصدّي لأمور العباد والقيّم على تطبيق العدل وأحكام الشريعة.

يثير البيان أيضاً سؤالاً حول تأثير السياسي في الديني، إذ كما يبدو أن الدافع السياسي كان أقوى من الدافع الديني والشرعي وراء هذه الفتوى، خصوصاً وأن بيان المفتي يشي بمعرفة دقيقة بتاريخ وطبيعة الأعمال التي يقوم بها سعوديون وصفها بـ (عمليات قذرة) حيث قال بأنه (لوحظ منذ سنوات خروج أبنائنا من البلاد السعودية إلى الخارج قاصدين الجهاد في سبيل الله، وهؤلاء الشباب لديهم حماسة لدينهم وغيرة عليه، لكنهم لم يبلغوا في العلم مبلغا يميزون به بين الحق والباطل).

يتحدث بيان المفتي عن قضايا تنبىء عن إطّلاع تفصيلي وعميق على حركة المقاتلين السعوديين والجهات التي يعملون تحت رايتها، والوظائف التي يضطلعون بها، وهو إطّلاع لا يمكن الحصول عليه بصورة فجائية أو إلهامية، إذ الأمر متردد بين إحتمالين: إملاء مصادر حكومية على المفتي مثل هذا البيان، والآخر: أن رد الفعل المتأخر من المفتي كان مقصوداً، بعد أن بلغت أضرار (الجهاد) بنسخته السلفية الوهابية حداً كارثياً.

وإذا كان المفتي يلقي باللائمة على (عصيان الشباب لولاتهم ولعلمائهم وخروجهم لما يسمى بالجهاد في الخارج) وعدّ ذلك ضمن قائمة (المفاسد العظيمة) واعتبر فعلهم (من كبائر الذنوب) فلماذا صمت المفتي وعلماء الدين الرسميين طيلة السنوات الماضية، التي كانت التقارير تبّث عبر وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية عن تورّط سعوديين في اعتداءات في العراق منذ إطاحة نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين في ٢٠٠٣، ثم التقارير الأخيرة عن وجود مقاتلين سعوديين ضمن أجانب آخرين، في صفوف ما يعرف بتنظيم (فتح الاسلام) في المعارك التي خاضها ضد الجيش اللبناني بين ٢٠ مايو و٢ سبتمبر الحالي في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان.

في يوليو الماضي وخلال زيارة مستشار الأمن القومي في العراق موفق الربيعي، تسلّمت القيادة السعودية ملفاً بأسماء السعوديين المتورّطين في أعمال العنف داخل العراق، وقال الربيعي لصحيفة عكاظ حينذاك بأن نحو ١٦٠ سعوديا هم موضع ملاحقة قضائية في العراق بتهمة المشاركة في أعمال العنف في العراق وأن مئات آخرين في انتظار إحالتهم على القضاء.

كان مؤمّلاً من المفتي أن يبرأ الى الله من أفعال هؤلاء وما سفك من الدماء البريئة من أبناء الشعب العراقي، الذي قضى الآلاف منه في عمليات إنتحارية قادها سعوديون بدفع من خطابات وبيانات دينية تحريضية من الداخل.

قول المفتي بأن هؤلاء وقعوا (فريسة سهلة لكل من أراد الإفساد في الأرض، واستغلال حماستهم حتى جعلوهم أفخاخاً متحركة يقتلون أنفسهم لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية لجهات مشبوهة) يخبر عن معلومات تفصيلية لدى المفتي، واذا ما وضعت بجانب معرفته الطويلة التي تعود لسنوات، فإن الأمر خطير للغاية.

ثمة ما يلفت في بيان المفتي الى حديث الأمير نايف مع رجال الدين قبل شهور، حين تحدّث عن القنابل البشرية السعودية، وكأن السياسي سبق الديني في تقرير الموقف الرسمي.

ندرك كما ذكرنا ذلك في عدد سابق بأن حديث الأمير نايف مع المشايخ السلفيين جاء على خلفية ضغوطات خارجية ودولية وملف حافل

بالمعلومات قدّمها مسؤولون عراقيون للقيادة السعودية قبل شهرين عن تورّط شباب سعوديين، ومؤسسات خيرية سعودية مثل مؤسسة الراجحي، ورجال أعمال سعوديين في محفل الدم العراقي، وهذا قد يفسر دعوة المفتي أصحاب الأموال الى (الحذر) في أوجه إنفاقها وعدم التورط في تمويل الجماعات الارهابية المقاتلة. وقال (أوصي أصحاب الأموال بالحذر فيما ينفقون حتى لا تعود أموالهم بالضرر على المسلمين)، دون أن يقطع في حرمة تمويل الأعمال الإرهابية التي تقوم بها مؤسسات وشخصيات سعودية.

الملفت أيضاً أن بيان المفتي ينطوي على تبرئة ذمة الدولة والدفاع عنها في كل ما جرى ويجري داخل العراق، بعد تقارير ومظاهرات تتناول بالنقد دور مسؤولين في الحكومة السعودية في أعمال العنف، حين قال بأن هؤلاء الشباب تم استغلالهم من قبل (أطراف خارجية، لإحراج هذه البلاد الطاهرة، وإلحاق الضرر والعنت بها، وتسليط الأعداء عليها، وتبرير مطامعهم فيها).

نشير الى أن دراسة ساهمت في تمويلها الحكومة السعودية تحدّثت عن أن السعوديين العائدين من العراق الى بلادهم كانوا أشد تطرّفاً. هذه النتيجة تكشف الوجه الأول من العملة، والوجه الآخر أن هؤلاء خرجوا من ديّاهم وهم يحملون أفكاراً متطرفة ثم حصلوا على زخم ميداني خلال تطبيق الأفكار المتطرفة التي حملوها معهم، فكان أشبه

المفتي لحظ منذ سنوات (الأعمال القذرة) التي يقوم بها السعوديون في العراق، ما يجعل الدافع السياسي وراء بيانه أقوى من الديني

بمرحلتين يعيشها المقاتل السلفي: مرحلة التربية النظرية التي يقوم بها جيل من العقائديين السلفيين في زرع الأفكار الجهادية وإشباع الغريزة القتالية بكمية هائلة من الحقن العقدية المحرّضة على القتال وبذل المهج والتضحية بالمال والروح والولد من أجل جنة باتت هبوبها قاب قوسين أو أدنى من أقدام المجاهدين. تلك هي المرحلة النظرية بصورة مكثفة، قبل أن ينتقل المقاتلون الى مرحلة التطبيق لما تشرّبوه وأدمنوه في مرحلة التنشئة العقدية. ففي مرحلة التطبيق العملي، تتصعّد المعنويات بعد اختبارها في مقدم الشدائد، فتجتازها بعزم يتلوه عزم آخر أشد، وهكذا حتى إذا عصرت المقاتلين المحن والمكاره أصبحوا في نهاية المطاف أصلب عوداً، وأقوّم عموداً، وباتت الدنيا كلها مسرحاً مفتوحاً لتحقيق ما نشأوا عليه وتالياً ما مارسوه عملاً. فالقضية إذن ليست مرتبطة بما عاد به المقاتلون من أفكار متطرّفة فتلك آثار حتمية لما تبضّعوه في ديارهم.

ولكن، هدف الدراسة وبيان المفتي وربما ردود فعل الأمراء قاطبة تدور حول نقطة لطالما طافوا وطوّفوا حولها كثيراً من الأتباع، وهو أن فصلاً مفتعلاً يراد له أن يتم بين جهاديي السعودية وحكومتهم بكل توابعها من أمراء وعلماء ومسؤولين. بكلمة إنهم يرددون بما وصّى به الأمير نايف بعد الحادي عشر من سبتمبر أتباعه في المؤسستين الدينية والإعلامية أن التطرف بضاعة مستوردة، وأن المملكة بريئة من دماء الأبرياء! فإن قابلت موقفه بالدلائل والبراهين من كتب مدرسية، ومراجع إفتائية، وخطب إرشادية، ونشريات شعبية تنضح بالكراهية الدينية وتحرّض على القتال تحت عنواني الولاء والبراء، تنطّعوا في الكلام.

هل يعقل أن المفتي غفل عن هجرة المئات بل الآلاف من الشباب الى الخارج تحت راية الجهاد. وإذا كان المفتي بحسب نص البيان (قد حذّر مراراً) من مغبة الضلوع في أمر الجهاد بدون إذن ولي الأمر الموكول بواجب إعداد العدة وتجهيز الجيش وله الحق وحده في تسيير الجيوش والنداء للجهاد، فأين كان صوت المفتي طيلة السنوات السابقة ولِمَ لم يسمعه أحد إلا بعد أن أصدر بيانه الآن، ثم إذا لم يستجب لنداءاته السابقة أي من المقاتلين السلفيين الذين تزايدت أعدادهم وباتوا الرقم الأكبر في العراق وفي لبنان وربما في مناطق أخرى لم يحن وقت إنفجار الأوضاع فيها، ألا يعني ذلك أن تآكلاً سريعاً في السلطة الروحية للعلماء وانفصال الطبقة الدينية العليا عن محيطها الاجتماعي وقاعدتها الشعبية الإفتراضية التي باتت الآن منهوبة من قبل قيادات جديدة ممثلة في شيوخ الجهاد المرتبطة عضوياً أو فكرياً بشبكة القاعدة، أو شيوخ الصحوة التي تقف في منتصف الطريق بين السلفية التقليدية والسلفية القتالية، دون أن ترسم حتى الآن شكلها الاجتماعي والتنظيمي، أو تحسم خياراتها السياسية، أو حتى تحدد مسارها الفكري والايديولوجي، حيث أن التلفيقات الثقافية بنكهاتها العصرية والتي تنبعث من فريق الصحوة تبدو أشبه بنبتات عشوائية خرجت من ثقوب أسفل الحائط الخارجي للبيت السلفي.

يتوقف القارىء لبيان المفتي عند عبارة قاسية وفي ذات الوقت تبطن غضباً بما نصه:(بات شبابنا سلعة تباع وتشترى لأطراف شرقية وغربية، لأهداف وغايات لا يعلم مدى ضررها على الإسلام وأهله إلا الله عز وجل)، وكنا نتمنى أن مثل هذا البيان قد صدر منذ سنوات قبل أن يكون الدم الحرام، وقتل الأبرياء، وصراخ الثكالى، ونحيب الأيتام منبّهات الى جريمة يقترفها شباب يدفعهم أشخاص بمسوح دينية يضنّون بأبنائهم ويسخون بأبناء غيرهم تحت راية جهاد مشبوهة.

نعم كان كثير من الشباب السعوديين الذين هاجروا من ديارهم الى العراق ولبنان أقرب الى السلعة منهم الى الإنسان فقد بيع بعضهم بـ ٣٠٠٠ دولار مقابل الرأس الواحد، وبلغ استرخاص أرواحهم من قبل من قذف بهم خارج الحدود ومن استقبلهم في بلاد الشام ومن أودعهم نقاط حتفهم أنهم كانوا يعاملون كـ (مشاريع موتى حمقاء)، فقد عرف القادة المصنّعين خارجياً أو وهمياً لتنظيمات مشبوهة كيف يحرّكون غرائز القتل والموت في صفوف الانتحاريين الجدد. فتحت راية (الدفاع عن أهل السنّة) تحرّكت مجاميع شبابية سلفية بحثاً عن معركة لا يعرفون مكانها، فالنداء يختزل المهمة والأدوار والوعي أيضاً.

نتمنى أن يكون المفتي قد قرأ بعض أقوال المعتقلين السعوديين الذين جاءوا الى نهر البارد للدفاع عن أهل السنة وما هي تصوّراتهم لواقع لبنان وحرب يوليو ٢٠٠٦، حتى يدرك كم يخجل الغباء من نفسه وهو يوصم بأشخاص جاءوا الى تربة يجهلون موقعها على الخارطة، ويرسمون بأصابع طفولية حدوداً على رمال الوهم الجهادي، وكل ذلك بإسم (الدفاع عن أهل السنّة)، الذي كان المحرّض الأكبر على الأعمال القتالية التي خاضها السعوديون في العراق ولبنان، وهي بالمناسبة ذات الراية التي أينما وجدت علمت بأنها دليل على الأثر السلفي السعودي، فإذا ما أنتجت فتنة طائفية ومذهبية علمت أنها راية، ومصدر، وراع مشبوهين.

نقول أن بيان المفتي وإن جاء متأخراً سنوات طويلة، فإنه موقف إنقاذي وبدرجة أساسية، بعد أن بلغت السادية في الجهاد السلفي بنسخته السعودية حداً يبعث على القرف والسخرية. ذكّرنا أحدهم بأن زعيم تنظيم القاعدة أبو أيوب المصري قال العام الماضي بأن تنظيمه خسر ٥ آلاف عنصراً معظمهم من السعوديين، أما طريقة الموت فتلك فاجعة على القاتل والقتيل، فقد أصبح جهاديو السعودية مشاريع موت غبية أينما حلّوا، وأنهم تحوّلوا الى سلع متنقلة في أسواق عدة، فقد يستغلها الجهادي السلفي، وقد تقع بسبب وعيها المفجوع في أيدي أجهزة إستخبارية كما يفعل الأمير بندر مع جهات غربية وإسرائيلية تراهن على بقايا (فتح الإسلام) و(جيش الاسلام) و(جند الشام) وبقية العناوين المتناسلة من مركز القاعدة.

ليت بيان المفتي صدر منذ سنوات قبل سفك الدماء البريئة في العراق وغيره، بتحريض من أشخاص يضنّون بأبنائهم ويسخون بأبناء غيرهم

تطوّر خطير في سلوك وزير الداخلية والعائلة المالكة

محاولة اغتيال الإصلاحي متروك الفالح

يحي مفتي

وزارة الداخلية تحاكم دعاة الإصلاح السلميين وأهل الرأي وتعتقل آخرين دون ان تحاكمهم كما هم إصلاحيو جدة، ولكنها لا تعتقل ولا تحاكم أبداً أولئك الأشخاص الذين يسرقون المال العام ويلعبون به ويهدرونه على المكشوف، ويأكلون حقوق وأموال الناس وأراضيهم!! لم نسمع يوماً عن محاكمة وقضية رفعت ضد مسئول كبير، فضلا عن أن يذكر أمير؛ لم ترفع قضية أو دعوى على من تسبب في انهيار الأسهم وأكل أموال الناس وإفقار الشعب!! وفوق هذا هل سمعتم يوما ما عن تبرئة معتقل رأي وضمير أو داعية أصلاح أو سياسي؟!!

ولّد القمع الذي مورس بحق المعارضين السياسيين في الستينيات والسبعينيات الميلادية الى تكاثر الإشاعات عن وسائل القتل والإعدام والتعذيب التي كانت تمارس بحق المعتقلين. من بين ذلك ما كان يشاع مثلاً من أن العائلة المالكة كانت تلقي بالمعارضين من طائرات الهليوكبتر في عمق الصحراء ليموتوا إما بسبب السقوط من أعلى أو عطشاً في الصحراء. ولم يصل الى علمنا أن مثل هذه الإشاعة صحيحة حتى الآن بالرغم من اختفاء الكثيرين في السجون!

نعم.. إن قضية مقتل واختفاء زعيمي الإخوان: سلطان بن بجاد، زعيم عتيبة، وفيصل الدويش، زعيم مطير، حيّرت حتى المبعوثين الإنجليز في البلاط السعودي. فقد تقصّت الوثائق البريطانية نهاية الرجلين فأكدت بعض الحقائق التي كان يعتقد أنها شائعات، من بين ذلك أنها أكدت مرض فيصل الدويش في حلقه، وأن الملك عبدالعزيز خشي أن يموت المعتقلان في سجونه بالرياض، فأرسلهما الى عبدالله بن جلوي في المنطقة الشرقية. وتقول الوثائق البريطانية وهي تنقل معلوماتها عن سفير بريطانيا في جدة، بأن عبدالله بن جلوي أرسل قافلة خارج الأحساء بمسافة غير قصيرة، وأن رجاله استلموا (الشحنة!) لا ليعودوا بها الى الأحساء، فيضعوا المعتقلين في السجن المشهور (سجن العبيد) الذي قيل عنه بأن الداخل فيه مفقود والخارج منه مولود، بل أن رجال ابن جلوي قتلوا الزعيمين ودفنوهما خارج أسوار المنطقة!

لقد ذكر المناضل المرحوم ناصر السعيد الكثير من قضايا القتل والإعدام التي كان يقوم بها الأمراء بحق معارضيهم من رجال القبائل ورؤساء المدن في كل المملكة، وكانت آلة القمع مسلطة على منطقتين أساسيتين هما الحجاز والأحساء، وقد قدم لنا ناصر السعيد في كتابه (تاريخ آل سعود) الكثير من فنون القتل التي كان يتمتع بها الأمراء السعوديون، فمواهبهم في هذا الشأن ليست خافية!

ثم جاء إلينا الوزير العراقي المفوض،.....، ليرسم لنا في الخمسينيات الميلادية بعضاً من قسوة أمراء آل سعود، فنقل - مثلاً - عن مقربين بأن الأمير منصور - وكان حينها قد توفي - وهو أول وزير دفاع للسعودية، كان يتفنن في القتل، وقد (شلخ!) ذات مرة أحد المواطنين نصفين، حين ربط إحدى رجليه بسيارة تسير في اتجاه، وربط الأخرى في سيارة اخرى تسير باتجاه معاكس!

أيضاً نذكر في هذا الصدد ما نشره مؤلف كتاب (صقر الجزيرة) عبدالغفور العطار، فقد احتوى الكتاب على الكثير من القصص المرعبة، ذكرت فيه كفضائل لفاعليها!، أو أنه - رحمه الله - وضعها كفضائل لتمريرها للأجيال القادمة! من تلك الفضائل قصة سيف الملك عبدالعزيز (رقبان) الذي قتل مجموعة من المواطنين صبراً، وقصة القلب الذي سقط على الأرض وهو ينبض! وذكر العطار ايضاً قصة مرعبة راح ضحيتها مئات المواطنين من قبيلة الصقهان، حين هاجمهم أبو الشرين (محمد بن عبدالعزيز)

د. متروك الفالح

بالأسلحة الرشاشة فقضى على ما يزيد عن ٧٠٠ شخص، رجالاً ونساءً وأطفالاً. ولكي تكتمل المأساة، وضع من نجا من الأطفال في الخدمة، وتقاسم هو وأبوه النسوة للتسري بهن، كما يقول العطار في كتابه الذي طبعه في السعودية نفسها!

أما الملك فهد فبادر الى خطف (والأرجح قتل) المناضل ناصر السعيد من بيروت، ومعلوم ان جهات فلسطينية كانت وراء ذلك وهي الآن مقيمة في الأردن لا نريد ذكر إسمها. ثم ان فهد تعرض لعدد من المواطنين وحاول الإعتداء على أعرضهم يوم كان وزيراً للداخلية، وقد فرّ بعضهم الى الخارج ولازالوا مقيمين، ولا نريد أيضاً ذكر الأسماء.

كل هذا نعرفه، ونعرف أكثر من ذلك أن سلطان سجن شباناً بلا جرم، ووضعت المخدرات لهم ولازالوا في السجن، ونضرب صفحاً عن الأسماء أيضاً.

ويعلم الجميع أن هناك مواطنين وضعوا في السجون بدون جريمة أو جريرة ولا علاقة لهم بالسياسة او ارتكاب جناية، وقضوا معظم عمرهم بعد أن تم تناسيهم في السجون. كما أن نايف أمر باعدام ثلاثة اتهموا بجرائم قتل تبين أنهم أبرياء، مما أغضب الأمير ماجد رحمه الله، وهذا ما أشير اليه في كتاب (محنة القضاء السعودي).

الجرائم كثيرة.. وبالتالي لا يستبعد أن يقوم الأمراء بأي شيء في سبيل إزاحة خصومهم، أو من يعتقدون أنهم يعكرون ملكهم. ولقد فعلوا ذلك مع بعضهم البعض فكيف لا يفعلونه مع غيرهم (انظر مقالة العدد الماضي: أمراء الحمايل وأمراء الجواري)؟.

واليوم يطلّ علينا الإصلاحي متروك الفالح ليقول بأن وزارة الداخلية بعثت اليه من يتقصده بالقتل، ليظهر وكأنه حادث سير، تأسيّاً بما كان يفعله صدام حسين وحكام عرب آخرين مع خصومهم.. مع أن الإصلاحيين لم يدعوا لإسقاط النظام، وتحملوا السجون، وفقدان الوظيفة، والمنع من السفر، فضلاً عن الإفتراءات والأكاذيب والدسائس التي تختلقها وزارة الداخلية وتروجها عنهم.

تجدر الإشارة الى أن عدداً من الإصلاحيين أشاروا في مجالسهم الخاصة الى تهديدات من وزارة الداخلية، بعضها بالقتل، وبعضها يدخل في خانة الإبتزاز. لقد فقد الأمير نايف أعصابه، ويبدو أنه بصدد العودة الى الممارسات البغيضة التي كانت الداخلية تفعلها. معلوم أن مباني المباحث احتوت على جثث العديد من المعتقلين، حتى أن مبنى لها في جدة عرض للبيع ذات مرة، فاكتشفت في قبوه عظام بشرية، كما أن عدداً من المعتقلين السياسيين دفنوا في باحات السجون في الستينيات والسبعينيات ولم تسلم جثثهم لأهليهم، مما هو معروف ومنشور ومكتوب، والأسماء معروفة أيضاً. والداخلية التي قيل أنها ترفعت عن هذه الممارسات، وأن رجالها تلقوا تدريبات تقضي باحترام المواطن!!، كانت قد قتلت عدداً من المعتقلين السياسيين تحت التعذيب، كسعود حماد، أو مهدي خميس الذي حبس بين صفائح التنك في الصيف القائظ حتى مات عطشاً وحرارة، كما أشارت تقارير منظمة العفو الدولية!

لكن كل هذه الممارسات ستفضح في يوم ما، وسيحاكم عليها المجرمون، وإذا كانت قد سبقت يد الإله الناس الى أرواح بعض بعض أمراء العائلة المالكة، فإن من مارس تلك الجرائم ممن بقي حيّاً سيلقى جزاءه بصورة أو بأخرى.

متروك الفالح في رسالته العلنية للمواطنين والمنظمات الحقوقية، كان يلفت الإنتباه الى تحوّل جديد في الممارسة القمعية الداخلية للعائلة المالكة، والى أن دعاة الإصلاح لن يكونوا محصّنين عن التهديد بالقتل. ربما قال قائل بأن ما تعرض له الفالح كان عملاً مقصوداً منه التخويف ليس إلا، أي أن وزير الداخلية أراد أن يوصل رسالة الى الفالح والإصلاحيين من ورائه بأن وزارة الداخلية تستطيع أن تفعل ما لا تفعله وفق القانون، وأن القانون بيدها، وأن عليه أن يصمت وأن يكبح تصرفاته ودعواته للإصلاح. وحتى لو صحّ هذا، فإن الفاصلة بين (التهديد) بالقتل وبين (الإقدام عليه فعلاً) ليست كبيرة، فالنيّة حين تُستحضر للتخويف، فإن الإنزلاق

الحامد: التصفية السياسية

منها الى القتل مسألة سهلة، إنها مجرد قرار أو مجرد إشارة من الأمير ويكون ما يكون. وقد عودنا الامراء الإستهتار بحياة المواطنين وأرواحهم في غابر الزمان وحاضره، تماماً مثلما استهتروا بالوطن وأهله وثرواته، وباعوه للأجنبي لصالح بقائهم في العرش. فالأمراء لا يردعهم دين ولا رجولة ولا أخلاق، ويمكن لهم أن يرتكبوا اية جريمة دون ارعواء، اللهم إلا إذا انكشفت مبكراً مخططاتهم وتفاصيل جرائمهم للجمهور وللعالم بمنظماته الحقوقية والسياسية. وقد أحسن الدكتور الفالح أن أصدر بياناً بالحادثة التي تعرّض لها، ونهيب بالإصلاحيين الآخرين أن يحذوا حذوه ويعلنوا عن أي تهديد يتعرضون له من الداخلية، فهذا يحميهم من غوائل تلك الوزارة ووزيرها.

فيما يلي نص البيان المهم لمتروك الفالح حول محاولة اغتياله:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان عاجل

من: متروك الفالح، إلى: كافة المنظمات الحقوقية في العالم
وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية (المباحث) تهدّد حياتي

لازالت عناصر في وزارة الداخلية السعودية وأجهزتها الأمنية (المباحث) تواصل القمع وإرهاب المواطنين، وخاصة من الإصلاحيين، من دعاة ودعوة الدستور والمؤسسات الأهلية والمجتمع المدني، والذين يطالبون بحقوق الناس والعدالة والشورى والرقابة والمحاسبة على الانحرافات في السياسات الحكومية ومسئوليها الذين يسيئون استخدام السلطة والنفوذ والصلاحيات. فهي تعتقل الإصلاحيين في جدة تحت ذريعة الإرهاب! وتحاول أن تصفي سياسياً الدكتور عبد الله الحامد، بمحاكمته بتهم جنائية، على خلفية النساء المعتصمات في بريدة واللاتي يطالبن بحقوق أزواجهن كما كفله نظام الإجراءات الجزائية، ويطالبن بتفعيل ما ورد فيه من حقوق المعتقلين والمتهمين، بغض النظر عن قضية الاعتقال ذاتها:

فإما الإفراج لهم أو المحكمة العلنية مع توفير ضمانات المرافعات (المحامين)، بعد مضي ستة أشهر على الإعتقال، وكذلك المطالبة بوقف التعذيب! ولازالت تلك الأجهزة تعتقل، على خلفية تلك الإعتصامات ثلاثة من الأشخاص أقرباء لتلك المعتصمات، ومنهم، الشمالي والحسني والعياف، والإصلاحي، داعية الحقوق والدستور الأخ/ محمد البجادي.

وزارة الداخلية تحاكم دعاة الإصلاح السلميين وأهل الرأي، من أمثال الدكتور/ عبد الله الحامد وتعتقل آخرين ولا حتى تحاكمهم كما هم المعتقلين الإصلاحيين في جدة، ولكنها لا تعتقل ولا تحاكم أبداً أولئك الأشخاص الذين يسرقون المال العام ويلعبون به ويهدرونه على المكشوف، ويأكلون حقوق وأموال الناس وأراضيهم!! لم نسمع يوما عن محاكمة وقضية رفعت ضد مسئول كبير، فضلا عن أن يذكر أمير؛ لم ترفع قضية أو دعوى على، مثلا لا حصراً، من تسبب في انهيار الأسهم وأكل أموال الناس وإفقار الشعب!! وفوق هذا هل سمعتم يوما ما عن تبرئة معتقل رأي وضمير أو داعية أصلاح أو سياسي؟!!

وهي في كل ما تقدم وما يليه، تحاول أن تقضي على دعوات الإصلاح السلمية ودعاتها، وهي بذلك تكون مسئولة بشكل مباشر عن خيار العنف

وثقافته.

وفي سياق تلك السياسات القمعية، فقد أقدمت تلك العناصر، وفي خطوة تصعيدية خطيرة، ليلة البارحة (الساعة الحادية عشرة والربع تقريباً من مساء الثلاثاء، العشرين من رمضان ١٤٢٨هـ، الموافق ٢٠٠٧/١٠/٢م) بتهديد حياتي عن طريق محاولة صدمي مرتين بسيارة جيب، ياباني الصنع واسود اللون، ولوحة سيارة رقم: (ص ى ص ٠١٥).

محمد العلي

هذا وعند شعوري بخطورة الموقف أوقفت السيارة، وعرّفت سائقها بنفسي - وهو شاب على ما يبدو، طويل القامة ونحيف وحنطي اللون وبشارب أسود خفيف، وتبدو عليه ملامح الإنهاك والتدخين - اسمي ومن أنا وعلاقتي بالإصلاح وسجني بسبب هذا ولمدة سنة ونصف تقريباً، كما ذكرت له أن مقر سكني ومقر عملي معروفين، هذا فضلا عن أنني مع عشرات من دعاة الإصلاح من الممنوعين من السفر، كما هم مئات إن لم يكونوا ألوف من أبناء هذا البلد، فليس هناك من قلق على وجودي!!. من هنا فإذا كان هناك من جريمة ارتكبتها! أو كنت من قائمة المطلوبين الأمنيين! فانه يمكن لأية جهة ذات صلة أن تستخدم الوسائل السلمية والنظامية، وذلك باستدعائي عن طريق أمر قضائي من هيئة التحقيق والادعاء، وهذا أمر ليس بصعب على وزارة الداخلية أن تفعله، حيث أن هيئة التحقيق والإدّعاء ليست هيئة قضائية مستقلة، فلا زالت تتبع وزير الداخلية.

أبلغت سائق سيارة المباحث تلك بخطورة ما يفعله، وأنه يشكل تهديدا لحياتي، وإنني إذا ما تكررت سوف أرفع خطاباً أو برقية للملك عبدالله بهذا الخصوص؛ فرد عليّ السائق وقال: 'أنا عبد مأمور!' فقلت له: 'تكفيك هذه العبودية'، أما أنا فلست عبداً لأحد، إلا لله سبحانه وتعالى.

فوق هذا، قلت لسائق سيارة المباحث تلك، وهل عبوديتك تلك تأمرك بتهديد وتعريض حياة الآخرين؟ فأصرّ على أنه يقوم بواجبه لأنه 'عبد مأمور!'، فقلت له: ومع ذلك فعليك أن تنتبه بأن هناك من يورطك في جريمة وسوف يحاول التنصّل منها، وأما أنا فسوف أقوم بما عليّ كما قلت لك آنفاً، وسوف أقوم بإخبار المنظمات الحقوقية في جميع أنحاء العالم بهذه الحادثة وما أتعرض له من تهديد في حياتي، وعليك وعلى من أمرك أن تعلم ويعلمون أنكم سوف تتحملون المسؤولية كاملة عن أي ضرر يلحق بي (جسديا أو نفسيا، كليّاً أو جزئياً). إن مثل تلك الجرائم وما في حكمها من قضايا التعذيب، لا تسقط بالتقادم وسوف يأتي اليوم، عاجلا أم آجلا، الذي يفتح فيه ملف حقوق الإنسان وانتهاكاته في البلد، وسوف تتم محاسبة أولئك المسئولين (من يصدرون الأوامر شفاهة أو كتابة) و/ أو المنفذين، الذين ارتكبوا تلك الممارسات الإجرامية، ولنا عبرة بما جرى ويجري في بعض البلدان العربية (المغرب مثلا) وكذلك في بعض الدول الأفريقية واللاتينية والآسيوية.

إن مثل هذه الممارسات القمعية والأمنية لن تجدي نفعا، ولن تحلّ الأزمات المتراكمة في هذا البلد من الفقر والبطالة والجريمة والمخدرات والعنوسة والطلاق، والتفكك الأسري، وانهيار اقتصادي مروّع لشرائح كبيرة من الناس ومنها الطبقة الوسطى في جريمة انهيار سوق الأسهم وارتفاع الأسعار والتضخم، وأكل حقوق الناس وأراضيهم وهدر المال العام بسيادة الفساد المالي والإداري والرشوة والمحسوبية في ظل الأوضاع القائمة ، ومن دون ولوج الإصلاح الحقيقي والشامل وفي مقدمته الإصلاح السياسي وإشراك الناس في القرار وفي المساءلة والمحاسبة وحقهم وحريتهم القانونية في التعبير عن الآراء وممارسة النقد وتكوين مؤسسات المجتمع الأهلية.

إن تلك الممارسات القمعية والأمنية، لن تثنينا عن طريق دعوة الإصلاح والمستقبل، دعوة الدستور والحقوق والعدالة والنهضة والتقدم والكرامة الإنسانية، مهما وصلت من درجات التهديد بالحياة، ذلك أنها دعوة في سبيل الحق، دعوة جهاد سلمي علني، فهي في سياق وامتداد قول الرسول الأمين، عليه أفضل الصلاة والتسليم 'أفضل الجهاد كلمة حق أمام سلطان جائر'، ولذلك فإننا نحتسب عند الله الموت، إذا ما ارتكب في حقنا، في سبيل ذلك شهادة، ولعل الله يكتبنا عنده من الصديقين والشهداء.

إن هذه الممارسات القمعية والأمنية والتي تصل إلى درجة التعريض والتهديد بالحياة ترقى إلى التصفيات والاغتيالات لأصحاب الرأي ودعاة الإصلاح، وتحوّل البلد والدولة إلى دولة بوليسية وإرهابية بامتياز، ولا ينتج عنها سوى مزيد من العنف وأهله وثقافته وباتجاه الجور والظلم فالخراب والزوال للدولة نفسها (سلطة ومجتمع)، وهذا قانون وسنن كونية إلهية. يقول الله سبحانه وتعالى: (وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعدا)؛ وكذلك يقول: (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون)، وهي كذلك سنن وقوانين اجتماعية وسياسية.

في الختام أقول، إذ نناشد الملك عبدالله التدخل لوقف تلك الممارسات القمعية ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي ما فتئت ترتكبها الأجهزة الأمنية، فإننا نضعكم، منظمات حقوقية وجمعيات أهلية مدنية ذات مهنية ومصداقية واستقلالية في عملها، وغيرها من وسائل إعلام، أيضا مستقلة، وتبحث عن الحقيقة جميعا ونشهدكم عليها، لكي يكون الرأي العام المحلي والعربي والعالمي على إطلاع ومعرفة بأنه إذا ما جرى شيء مكروه، لأي أحد من دعاة الإصلاح السلميين، بما في ذلك نفسي تحديداً، فإن مسؤوليته تقع كاملاً على عاتق تلك العناصر في وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية.

الدميني

و الحمد لله رب العالمين.

متروك الفالح

من دعاة الحقوق والدستور والمجتمع المدني

من الرياض، ٢٠٠٧/١٠/٣

تحيّة

من الأديب والناقد محمد العلي الى متروك الفالح

يا هبهباً تهبهبي
تذأّبي.. تثعلبي
وفوقَ كلّ آسنٍ
من المياه طحلبي
وخطّئي وصوّبي
ما شئتِ أن تصوّبي
وقدّمي وأخّري
وأبعدي.. وقرّبي
تأسّدي حينَ ترينَ
مغرماً بالمنصب
وإنْ رأيتِ فارساً
مشمّراً تأرنبي
فلن يفوزَ في السباقِ
غيرَ صقرٍ مُحربِ
متروكُ يا متروكُ
يا لؤلؤة لمْ تُثقبِ
ولن تكونَ أبداً
معروضةً للطلبِ
كيفَ أخَفْتَ عبْدَهُمْ
فباحَ بالمُغيّبِ
مُعترفاً بذنبهِ
وذنب كلّ مُذنبِ
ورطّتَهُ تورُطَ الضبِّ
بصقرٍ مُرعبِ
عشتَ أبا عامر في
ظلّ أمينٍ رَحِبِ

ومن الدميني..

يا سيفَ كلّ فارسٍ
ورمحَ كلّ كاتبِ
ويا ضميرَ شعبنا
ويا هدى المحاربِ

أبدعتَ في قولكَ:
'إنْ رأيتِ فارساً مشمّراً
تأرنبي'

النظام القضائي الجديد

تحدي الإصلاح ورهان الميدان

سعيد المحيميد

رد فعل فاتر وحذر من التيار الإصلاحي إزاء إعلان الملك عبد الله في الثاني من أكتوبر عن نظامي القضاء وديوان المظالم. مرّ الإعلان بهدوء دون أن يعقبه فعل إبتهاجي شعبي، فالتجارب السابقة التي خاضها الإصلاحيون تجعل كل تغيير من جانب الحكومة محفوفاً بالريبة والخوف وربما بعدم المبالاة، خصوصاً وأن مشروع الإصلاح كما تأمله غالبية الطيف السياسي الشعبي مازال محبوساً في طي الإرادة العليا المحجمة عن قرار تاريخي يحدث نقلة حقيقية في الإتجاه الصحيح للتغيير.

كان طبيعياً أن لا تحظى التعديلات الجديدة بالرضى والقبول من التيارين الاصلاحي والمحافظ، فلا الأول على قناعة تامة بعد معاناته الطويلة مع العائلة المالكة خلال السنوات الماضية والتي دفع فيها الإصلاحيون ثمناً باهظاً من حرية رموزه ومناصريه، ولقمة عيشهم ما ينفي أن تكون ثمة نوايا مبيّتة إيجابية تمحو صورة كالحة رسمها الأمراء منذ الخامس عشر من مارس ٢٠٠٤، حين أقدموا على الزج بثلّة من الإصلاحيين في المعتقل بتهمة المطالبة بالإصلاح، ولا الثاني، أي التيار المحافظ، يقبل أن تتآكل سلطته الروحية على وقع تبدّلات في أنظمة وتشريعات يرونها فاسدة، ومستمّدة من عقائد الكفّار.

لاريب أن التطوّر الإقتصادي مع ارتفاع أسعار النفط ورغبة الشركات الأجنبية في الدخول الى الأسواق المحلية بعد توفير ضمانات قانونية لعملها وحقوقها المالية شكّلت حافزاً قوياً للتعديلات في النظام القضائي، ولا شك أن ضغوطات داخلية وخصوصاً من التيار الإصلاحي أجبرت العائلة المالكة على إجراء تعديلات (بصرف النظر عن الموقف منها).

ندرك أن للعائلة المالكة خبرة طويلة في تشويه المعاني، فهي تستعمل عناوينا منزوعة المضامين، وإطارات بلا محتوى، وهو أهم سبب يدفع كثير من المواطنين للتريّث، والحذر، والريبة، وإنتظار الفعل، فقد أتقنت شعوبنا فن الانتظار حد الإدمان عليه، فشعوبنا كما قال أحد الفلاسفة الأوربيين تعشق الوعود، وإن أصبحت قادرة بعد طول تجارب على عدم الوقوع ضحية خداع متكرر، فقد باتت التجارب الفاشلة أكبر مصدر للمعرفة المحبطة لشعوبنا.

لماذا لم يفرح المواطنون بنظام قضائي جديد؟ هل لأن حلم الإصلاح كان مجرد دسيسة مؤقتة غرزتها مجرد نزوة طائشة؟ ليس الأمر كذلك على الإطلاق، فالإصلاح الشامل والجوهري مازال السبيل الذي يسير إليه وعليه غالبية الطيف السياسي الوطني في بلادنا.

حراسة التيار الإصلاحي الوطني على القيم الأصلية للمجتمع لم تعد مورد فحص، فقد غادر الحرّاس الإفتراضيون مواقعهم، فلا العائلة المالكة ملتصقة بدعاواها، ولا الحليف الديني صامد على مبادئ الإصلاح وفق رؤيته الدينية التقليدية، فقد يصل به الالتحام بمشروع الدولة الى حد تصنيمها إحساساً منه بأنها، أي الدولة، وحدها الضامن لوجوده واستمراره.

التعديلات القضائية الجديدة جاءت تعبيراً أميناً عن رؤية العائلة المالكة لنفسها، ولسلطتها، وأيضاً لمن تحكم. فهذه التعديلات ليست إستجابات لأوضاع خارجية فحسب، بل هي أقرب ما تكون لمضاهاة للربوبية الإلهية، حيث لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون ولايؤمر بفعل وهم يؤمرون، فكل ما تفعله العائلة المالكة يندرج في سياق (الإحسان) وليس (الواجب)، والفارق واضح بينهما، و(ما على المحسنين من سبيل).

للعائلة المالكة خبرة طويلة في تشويه المعاني، بنزع مضامينها ما يدفع المواطنين للتريّث، والحذر وإنتظار الفعل

التعديلات تندرج في إطار ما أطلق عليه (مشروع الملك عبدا لله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء)، وقد خصِّص له حوالي ٧ مليار ريال. يعتصم المشروع بالشريعة الإسلامية وفق الأحكام الحنبلية، ويؤكد على استقلال القضاة إستقلالاً كاملاً، ونقل الاختصاصات القضائية من مجلس القضاء الأعلى الى المحكمة العليا، فيما يكتفي المجلس بالإشراف على شؤون القضاة الوظيفية، بما يجعل المحكمة العليا هي المرجع القضائي الأعلى في البلاد. في الوقت نفسه، تم تقسيم محاكم الدرجة الأولى الى خمسة أنواع متخصصة وهي: العامة، الجزائية، الأحوال الشخصية، التجارية، والعمالية، وتم الإبقاء على ديوان المظالم باعتباره هيئة قضائية مستقلة تتبع الملك مباشرة.

الشيخ اللحيدان: أي قضاء يريد؟!

وكما يلحظ، فإن الإبقاء على ديوان المظالم مستقلاً عن النظام القضائي يمنح الملك دوراً رئيسياً كحكم بين المتخاصمين، بما يذكّر بأعراف ما قبل الدولة، أي النظام القبلي الذي يمنح زعيم القبيلة سلطة قضائية إستثنائية.

نلفت هنا الى أن النظام القضائي الجديد، شأن الأنظمة الأخرى قاطبة، يمنح الملك سلطة مطلقة، فهو يعيّن ويعزل، ويعفو ويعاقب، ويمنح ويمنع.

فهذا النظام كغيره يخوّل الملك إختيار وتعيين رئيس المحكمة العليا وأعضائها، وكذلك رئيس المجلس الأعلى للقضاء وأعضائه، بالإضافة الى رئيس هيئة التحقيق والإدّعاء العام. نشير الى أن الأخيرة كانت تابعة لوزارة الداخلية، ولكن بحسب التعديلات القضائية الجديدة أصبحت هيئة التحقيق والإدعاء العام تابعاة للقضاء.

النظام القضائي المعدّل ليس طفرة إصلاحية فهو يحتفظ بالسمات الوراثية للدولة السعودية، كما يجمع بين القديم والحديث، بل يمكن القول بأن تلفيقاً قضائياً قد جرى ويضفي على النظام مسحة تطوّر ولكنه يحتفظ بكل مسوّغات العقم التي لا تسمح بولادة أي جنين إصلاحي. والدليل على عقمه هو الانتهاكات القضائية الصارخة، التي مازالت تجري في السجون والمعتقلات، وفي غياب محاكمات عادلة للمعتقلين والمتّهمين، وفي ضياع الحقوق المادية للأفراد والشركات.

وإذا ما فتحنا أفق الجدل واسعاً فإننا نستحضر كل التجارب الماضية التي خاضها الإصلاحيون منذ نشأة الدولة وحتى اليوم، حيث ينبيء كل شيء عن إحجام مفعم بغطرسة إزاء ما يرتبط بالتغيير والانتقال من حال قديم الى حال حديث. موضوعات الإصلاح كلها معطّلة: حرية التعبير، والإجتماع، حقوق المرأة، المشاركة السياسية، العدالة الاجتماعية والاقتصادية، المحاسبة، الشفافية، حكم القانون، حق التعليم والصحة. إذ لا يمكن لنظام قضائي أن يحقق جدارته وصدقيته ما لم تكن هذه الموضوعات قد أنجزت.

هل سيخبرنا النظام والقائمون عليه كيف سيتم الفصل بين المؤسسات الدينية والنظام القضائي، وحكم القانون، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ وهل سيخبرنا النظام والقائمون عليه كيف سيتم الفصل بين وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والنظام القضائي، والمحاكمات السريّة التي تخضع لسلطة وزارة الداخلية، بل والقضاة المرتبطين بالداخلية وليس للقضاء سلطة عليهم. وهل سيخبرنا النظام كيف سيكون مستقلاً، إذا كان للملك سلطة التعيين والعزل، وإذا كان رئيس المحكمة الكبرى لن يكون سوى رجلاً مضمون الولاء السياسي والإنتماء الأيديولوجي.

هل نقبل بالتحليل القائل بأن التعديلات القضائية ليست مرتبطة بتجاذبات داخلية، وإنما جاءت لتلبية أوضاع إقتصادية مرتبطة بالخارج، أي بما حدث من تغييرات كبيرة على صعيد التنمية والتجارة، إذ (لم يعد من الممكن أن يجلس رجل دين وهابي ليفصل في الخلاف بين شركة بترول عالمية، والدولة السعودية، أو بين شركة مايكروسفت ببرامجها التي لا تتوقف، وبين وكيلها المحلي. كان لابد من أن يفصل بينهم قاض درس القانون التجاري والدولي في جامعة حديثة، وليس شيخا معمما لن يجد في مراجعه ما يعينه على الحكم بالعدل، حتى ولو كانت النوايا طيبة، والعدل هو المنشود).

وبحسب معلقّين لوكالة رويترز فإن النظام القانوني الساري منذ عشرات السنين عندما كانت البلاد مغلقة على العالم الخارجي (لا يصلح للتعامل مع العالم الحديث).

التحديث القضائي تطلب ٧ مليارات ريال من أجل بناء دور محاكم جديدة وتدريب القضاة، وإنشاء محكمتين عليا أحدهما للمحاكم العامة والأخرى للمحاكم الإدارية ضمن (مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء) تمثلان المرحلة الأخيرة في النظام القضائي بعد اللجوء الى محاكم أول درجة ومحاكم الإستئناف، وتعادل المحاكم العليا الجديدة محكمة النقيض. لا يخبر النظام عن وظائف المحاكم القديمة الشرعية، ومجالات اختصاصها. فالنظام الجديد يضع رئيس مجلس القضاء الأعلى، أعلى سلطة قضائية في السابق الشيخ صالح اللحيدان في دور إشرافي يقتصر على مراجعة القضايا الإدارية مثل رواتب وتعيينات القضاة، فهل سينسحب ذلك على المحاكم الشرعية أو القضاء الشرعي، ليخلي السبيل أمام المحاكم المدنية من أجل الفصل في الخصومات. فقد كانت المحاكم السابقة تقف عقبة أمام الشركات الأجنبية في الاستثمار والعمل وفق معايير وقوانين معترف بها دولياً.

بالرغم من التحفظات المتوقّعة من التيار الديني السلفي المحافظ، والذي يتمسّك برؤيته الدينية في صياغة أحكام الشريعة، وتسييلها في هيئة قوانين وأحكام قضائية، فإن الملك وكبار الأمراء يراهنون على تعويضات أخرى يمنحونها

التعديلات القضائية الجديدة تعبير أمين عن رؤية العائلة المالكة لنفسها، ولسلطتها، ولمن تحكم وهي أقرب لمضاهاة ربوبية الخالق

للعلماء والمشايخ من أجل شراء صمتهم. صحيح أن القضاء كان دائماً حلبة المواجهة بين الحكومة والتيار الديني السلفي، ولكن هي حلبة تخضع لقانون التسويات أيضاً، فقد أثبت التيار الديني السلفي مرونة كافية حين يوضع بين خياري: المواجهة مع المصير، أو القبول بنصف القرص أو حتى ربعه.

إذاً الأمر كله يعود الى أوضاع تجارية جديدة بحاجة الى ترتيبات قانونية من أجل تشكيل أرضية جاذبة لاستثمارات خارجية، وشراكات تجارية عابرة للحدود والقارات، وهذا ما يتطلب أيضاً بنية قضائية متطوّرة توفّر ضمانات قانونية تكفل

وزير العدل ويطلق عليه وزير الظلم

حقوق ومصالح الآخرين.

المحامي الإصلاحي عبد الرحمن اللاحم وصف في مقالة له في الثالث من أكتوبر في (الوطن) النظام القضائي الجديد بأنه (خطوة إصلاحية بالغة الأهمية)، على أساس مفهوم وغاية القضاء باعتباره (الضمان الحقيقي لإرساء العدالة، وحماية مكتسبات الأفراد، وحفظ حقوقهم ويمثل في الوقت ذاته، الأرضية الطبيعية لأي حراك جدي نحو الانفتاح على المستقبل، سواءً كان على الصعيد الاقتصادي، أو الاجتماعي أو الحقوقي، فلا يمكن الحديث عن مشاريع تنموية واعدة، تستقطب رؤوس الأموال الأجنبية، وتخلق بيئة استثمارية مثالية، دون وجود مؤسسات قضائية فاعلة، قادرة على التعاطي الإيجابي مع المتغيرات الكونية، بآفاق منفتحة، ومؤسسات معاصرة وبيئة قانونية حديثة). ولكن الشرح المتفاءل للزميل اللاحم لا يعدو حيزه التجاري. الجزء الآخر من مقالة اللاحم عن التعديلات القضائية يندرج في سياق التطلعات الإصلاحية من قبيل الفصل بين سلطات الدولة، واستقلالية القضاء.

لاشك أن الخبرة القانونية لدى اللاحم ستمنحه في وقت لاحق قدرة على فحص جديّة تطبيق النظام القضائي بكل بنوده ومبادئه. وقد أشار اللاحم للحاجة الى (حزمة تشريعية تكمل تلك الأنظمة، وذلك في تشريع أنظمة تحكم الخصومات القضائية من حيث الموضوع، مثل مدونة للأحوال الشخصية، وتحديث القانون التجاري، وتشريع نظام جزائي من خلال تقنين العقوبات ترسيخاً لمبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص).

عبد الله بن بجاد في (الإتحاد) في الثامن من أكتوبر تمنى أن (ألا تضيع هذه المبادرات في معاملاتٍ بيروقراطية أو أولويات لا تخدم الهدف السامي لها). ويلفت بحذر الى (إن انتشار ثقافة القانون والنظام تمنح المجتمع استقراراً وعدالةً يمثلان الدعامة الأساس لأي خطةٍ عملية للإصلاح والتقدّم والنهوض).

أحد المواطنين كتب في موقع حواري سعودي أن التعديلات القضائية هي (مجرد تحسين صورة القضاء لبلادنا خارجياً، ومزيد من الاجراءات الروتنية سوف تطيل بصدور الأحكام القضائية، ولازال الدوران بحلقة مفرغة).

بداية الغيث.. في فضيحة (فتح الإسلام)

هل ثمّة دورٌ سعودي في اغتيال الحريري؟

محمد شمس

بدأت تحقيقات استخبارات الجيش وقوى الأمن اللبناني مع معتقلي تنظيم (فتح الإسلام) بالكشف عن حقائق خطيرة، بالرغم من أن ما خفي كان أعظم، كما تنبىء أخبار التهريب لعناصر أخرى في التنظيم خارج الحدود، وكذلك وضع قيود صارمة على مصادر المعلومات. كان القبض على (أبو سليم طه)، القيادي الأبرز في التنظيم والمعتقل الآن لدى الجيش، يعتبر مدخلاً الى مستودع من الأسرار الخطيرة حول نشأة تنظيم (فتح الإسلام)، ومصادر تمويله، وهويته، وخططه العسكرية، والأهم عملياته السابقة والشخصيات الخفيّة التي تديره.

فإضافة الى إعتراف طه بأن المجموعات التي تشكّل التنظيم هي بمعظمها عناصر سلفية وعلى صلة بتنظيم القاعدة، وأن قيادات التنظيم قدّموا بيعة لأمراء القاعدة في العراق (كما تكشف رسائل عثر عليها ضمن وثائق مصادرة من مراكز التنظيم)، فإن معلومات أخرى مفتاحية تستحق الإهتمام: يقول طه، بحسب صحيفة (الأخبار) البيروتية في الثالث من أكتوبر، أنّ المدعوّ أبو يوسف الجزراوي، وهو سعودي، يعدّ العمود الفقري الذي استند إليه التنظيم في الحصول على تمويل وتجهيز لوجستي متنوّع، وهو الذي يرتبط مباشرة بتنظيم القاعدة في الخارج. وقد سبق له أن فرّ من مخيم نهر البارد برفقة شهاب القدور (أبو هريرة)، وهو من الذين كانوا يوفّرون الصلة القوية بالمقاتلين الذين يتنقّلون بين لبنان وسوريا والأردن والعراق.

ذكر طه أن أفراد التنظيم بدأوا بالقدوم الى لبنان منذ بدأت قوى المعارضة اللبنانية إعتصامها وسط بيروت، وجاء أبو هريرة ليطرح مبدأ (الدفاع عن أهل السنّة) الذي يلقى صدى في بيانات رجال الدين السلفيين حول العراق الذين استعملوا ذات المبدأ من أجل تعبئة مذهبية لصالح السنّة في العراق. يقول طه أن لقاءات جرت بين (أبو هريرة) ورجال دين وناشطين لبنانيين بينهم كوادر في تيار (المستقبل). إعترف طه بأعمال عنف واغتيالات جرت في لبنان منها حتى الآن الإعتراف بالضلوع في جريمة عين علق في فبراير الماضي ومن ثم تفجيرات الأشرفية وفردان في مايو الماضي. وفيما نفى طه أي علاقة للتنظيم باغتيال الوزير بيار الجميل، فإن ثمة أجهزة أمنية لبنانية وخارجية تحاول تسريب معلومات ملفّقة تستهدف تضليل مسار التحقيق، فيما يحاول تجميع معلومات متناثرة وغير منسجمة لتشكيل حقيقة أخرى غير الأصلية.

في التاسع من أكتوبر، نشرت (الأخبار) رواية مايعرف بـ (مجموعة الـ ١٣) عن اغتيال رفيق الحريري، وهي مجموعة تم التحقيق معها من قبل فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، وكذلك أجهزة أمن غير لبنانية وبصفات متنوّعة من يبنها سعودية وأميركية دون أن يعلم أفراد المجموعة من الذي يحقق معهم، وتضم هذه المجموعة أشخاصاً من جنسيات عدة: السعودية، لبنان، فلسطين، سوريا.

نتائج التحقيق مع أفراد المجموعة جرى التعامل معها بجدّية باستثناء ما تعلق منها بعملية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، على أساس أن القضية من اختصاصات لجنة التحقيق الدولية. قضية المجموعة تعود الى سبتمبر ٢٠٠٥، وقد صدر بحقها إتهام بالإقدام على (تأليف عصابة تمهيداً للقيام بأعمال إرهابية وتزوير أوراق رسمية ونقل أسلحة)، ووفق القرار أن (المدّعى عليهم، على رغم اختلاف جنسياتهم، جمعتهم عقيدة واحدة وأفكار هادفة الى الجهاد لتحرير العراق من الاحتلال الأميركي. وتحقيقاً لرغبتهم هذه، بايعوا أمراء تنظيم القاعدة. وقد أقدم هؤلاء الأمراء لاحقاً على تعديل وتحويل مهمّتهم وتوجيهها إلى الأنظمة العربية لبعض الدول التي كفّروها في العالم العربي والإسلامي وبعض الطوائف اللبنانية).

في التحقيقات الأوليّة التي جرت مع الموقوفين، والتي نشرتها جريدة (الأخبار) ابتداءً من العاشر من أكتوبر على حلقات متسلسلة ما يفيد بمعلومات عامة حول إغتيال رفيق الحريري، وكيف تحرّكت المجموعة ومن أهم أعضاؤها، وما علاقتهم بالمقاومة العراقية، وماذا يفعلون في لبنان، وماهي الدول تشملها حركتهم، ومن

زعيما فتح الإسلام: شاكر العبسي وأبو هريرة

يطاردهم وفي أيّ دول؟ ما علاقتهم بالنظام السوري؟ ما هي الأجهزة والشرائح الإلكترونية المتطوّرة التي يصمّمونها وينقلونها؟ وما سرّ المعلومات المشفّرة على أجهزة كومبيوتراتهم الشخصية؟ وأين كان تُنقل ولماذا تستخدم؟ من هم أفراد مجموعات الرصد والاستطلاع لعملية اغتيال رفيق الحريري؟ كيف وأين صُوّر فيلم أحمد أبو عدس؟ ما هي قصّة الساعات الأخيرة لأحمد أبو عدس؟ وهل هو من نفّذ العملية ضد الحريري؟ كيف رصدت المجموعة الإجراءات الأمنية في محيط مكان تنفيذ العملية وكيف أحبطت فاعليتها؟ لماذا لم تظهر الاختبارات وجود الحمض النووي لأحمد ابو عدس في محيط مكان التنفيذ؟ ما علاقة القاعدة في بلاد الحرمين بعملية اغتيال رفيق الحريري؟ ومن هو المنفّذ السعودي الذي يجري التحدث عنه والمذكور في تقرير المحقق الدولي سيرج براميرتس؟ ومن هو أبو هاجر السعودي ولماذا يرسل المجاهدين إلى لبنان؟ هل من علاقة لمجموعات أصولية جهادية في عين الحلوة بكل ما جرى؟ وكيف كانت تتم الصلات بين المجموعات الجهادية؟ كيف كانت المجموعات تنسق اتصالاتها البشرية والهاتفية والإلكترونية؟

في أول محضر من التحقيق الذي نشرته صحيفة (الأخبار)، دار الحديث عن اعتراف عنصر قيادي سعودي في شبكة الـ ١٣ ويدعى فهد اليماني وإسمه حسب التحقيق (فيصل أكبر!)، التي ألقي القبض عليه في يناير ٢٠٠٦. وبحسب نص التحقيقات التي نظرها وحوّلها المقدم رئيس شعبة المعلومات إلى مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية في بيروت في ٢٠٠٦/٥/٩، تحت الرقم: ٣٠٢/١٧ والتي بدأت بتاريخ ٢٠٠٦/١/٣. والخاصة بمتابعة التحقيق في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتحديدا حول اختفاء المدعو أحمد أبو عدس قبل حوالي الشهر من ظهوره على شاشات التلفزة وذلك بناءً لإشارة حضرة النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا بختم المحضر المذكور وتنظيم محضر إلحاقي لاستكمال الإجراءات خاصة وأنه قد ضُبط بموجب المحضر المذكور كمية من البنادق الحربية والذخائر وكمية كبيرة من الشرائح الكهربائية المماثلة المجهولة الاستعمال والتي تستعمل كـ"مُفجّر" وأجهزة لاسلكية للإتصال وأقراص مدمجة وجهازي كمبيوتر وأوراق ومستندات ومن ثم توقيف كل من: فهد اليماني، سعودي الجنسية، وجمال بابلي ومحمد قوجة - ومحمد وفائي وطارق التاجر سوريين لم نتمكن من استماعهم بالمحضر لانتهاء المدة وضبط بحوزة الأخيرين جهاز كمبيوتر محمول وأقراص مدمجة وفلاشات لذاكرة الكمبيوتر وبطاقات اتصالات متعددة مرمزة ووثائق هويات فلسطينية مزورة وملاحظات مدونة بخط اليد لأرقام عائدة لأشخاص بألقاب وشيفرات مسجلة وتعليمات وأوراق مسجل عليها بخط اليد عن طريقة إعداد المتفجرات والتشريك لأنواع: ٤ك: مُـمّ: شخش ومتفجرات أخرى. ومتابعة لموضوع التحقيق في توقيف كل من حسن النبعة - مالك النبعة - وهاني الشنطي وعامر حلاق وفيصل أكبر وطارق الناصر، وفتح المحضر في حالته الحاضرة إيداعه جانب النيابة العامة العسكرية يفيد محضر التحقيق انه تمت اسماع الموقوفين حقوقهم المنصوص عنها بقانون أصول المحاكمات الجزائية المعدّل، تمهيداً للاستماع إليهم، وبوشر بالاستماع الى الافادات.

الحريري: هل قتله سلفيون سعوديون؟

مقتطفات من إفادة فهد اليماني

وحسب محضر التحقيق مع الموقوف فهد اليماني يبدأ الاخير بالكلام يقول:

(تقدّمتم مني في محلة عين الرمانة، في الشارع أمام مبنى الصمود، قرب مدرسة الهدى، أعلنتم عليّ صفتكم الرسمية والغاية من حضوركم. فتشتموني، فلم تعثروا معي على ممنوع، وضبطتم

معتقلون من (فتح الإسلام) يخضعون للإستجواب من محققين سعوديين وأميركيين ويتم إخفاء المعلومات حول إغتيال الحريري

هاتفيّ الخليويين وفلاشات الميموري ومفكرتي الخاصة. أحضرتموني إلى مركزكم، وتابعتم تلقي الاتصالات على هواتفي، فأوقفتم المتصلين بي والمعروفين من قبلي، ثم قمت بدلالتكم إلى الشقة التي أشغلها في لبنان، ثم تلوتم عليّ حقوقي بإجراء مخابرة هاتفية ومقابلة محامي ومعاينة طبية، وإنني مستعد للإجابة على أسئلتكم. كما ولم يفقد أو يتلف أو ينقص لي أو لأغراضي أي شيء من جراء التوقيف والتفتيش الذي تم على مراحل عدة.

س: ما هي الألقاب التي استعملتها لنفسك ولم استعملتها وبأية ظروف؟

ج: لقد استعملت عدة ألقاب، أذكر منها طارق وراني وأبو سليمان وصالح وفهد وفارس وعبد الغني وحسن والشيخ. وقد استعملت هذه الألقاب للعمل الأمني، تخفّياً ولعدم إظهار هويتي الحقيقية.

س: ضبطنا منك جواز سفر سعودياً مزوراً وبطاقة فلسطينية وهوية سورية وأوراق أخرى جميعها مزورة بأسماء مختلفة جميعها تحمل رسمك الشمسي. أضف إلى أنك أفدتنا بأن هويتك الحقيقية فيصل أكبر، سعودي الجنسية. وأضفت أنك أضعت هويتك الأصلية في أفغانستان، وأضفت أنك أقمت في سوريا وقد أوقفت في لبنان؟

ج: أفيدكم بأنني خرجت من منزلي في ١٩٩٩ من المملكة العربية السعودية قاصداً أفغانستان للجهاد، حيث بايعت الشيخ أسامة بن لادن كوني سلفي المعتقد. وشاركت في القتال مع طالبان ضد قوات أحمد شاه مسعود، طبعاً بعد خضوعي للعديد من الدورات العسكرية في التنظيم الذي أنتمي إليه.

س: أخبرنا عن أدوار رفاقك الموجودين معك في لبنان، وخاصة أننا ضبطنا مسدسين حربيين وقنبلة يدوية وقناعاً وأموراً أخرى كثيرة نستعرضها أمامك من مضبوطات شقة الرملة البيضاء؟

ج: أفيدكم أن مروان يعمل في فتح البريد الالكتروني الخاص بتنظيمنا، واستئجار بيوت لنا في لبنان. أما نضال، فهو مجاهد وقد لوحق وتمكن من الوصول إلى لبنان. وسامر ووسيم فهما مجاهدان من لبنان. أما الطبيب، فهو طبيب الجماعة الذي أوقف معنا، فهو طبيب خاص بنا، وقد لوحق أيضاً. وقد أوقفتم أيضاً برفقة الطبيب الشيخ راشد، وهو مسؤول الجماعة، والباقون أعضاء ملاحقون قمت بإسكانهم في شققنا للحفاظ عليهم، وهناك آخرون لم يلق القبض عليهم، وهم موجودون في مناطق أخرى من

لبنان، كفرج وداني وجلال ونور، وجميع المذكورين يستعملون ألقاباً، وهذه ليست أسماءهم.

س: أفدنا عن هويات الأشخاص الذين ذكرتهم الآن بألقابهم، ونعرض عليك رسوماً شمسية وبطاقات شخصية للموجودين لدينا؟

ج: بعد مشاهدتي الصور لديكم، أفيد بأن الطبيب هو طارق الناصر، وأن جوهر هو فيصل حسن، وأن نضال هو جمال بابلي، وأن الشيخ راشد هو حسام منيمنة، وأن مروان هو هاني الشنطي، وأن سامر هو عامر حلاق، وأن وسيم هو سليم حليمة، وأن نور هو خالد طه، وأن جلال ـ ومعروف أيضاً باسم رمضان ـ هو بلال زعرورة، وأن الملقب عبد الله هو زياد رمضان، علماً بأن الموقوفين لديكم الآن قد زودتهم الجماعة ببطاقات هوية مزورة بواسطة الملقب مراد، وهو سوري ولا أعرف هويته الحقيقية، واختصاصه التزوير والمونتاج.

س: لقد ذكرت لنا أن نبيل هو مَن يُبايع في سوريا، فكيف له أن ينتقل للقتال في العراق دون غيره من الأمراء الذين يبايعون؟

ج: لقد انتقل نبيل للقتال في العراق بناءً على طلب أبو مصعب الزرقاوي. وفي هذه الحال، لا ترفض الأوامر. وقد بلّغه هذا الأمر الشيخ راشد.

س: في المرتين اللتين أوصلت فيهما خالد الطه ورفيقه، وفي المرة الثانية التي أوصلت فيها بلال زعرورة ورفيقيه. أفدنا هل كان أي منهم يحمل أية أغراض؟

ج: في المرتين كان الشباب يحملون حقائبهم أو أكياس نايلون فيها أغراضهم الشخصية. وقد اصطحب خالد الطه كومبيوتره نوع ذبذ في أول مرة، وفي المرة الثانية اصطحب بلال زعرورة كومبيوتره الشخصي نوع .فقىوًّث

س: هل جرى إخفاء خالد الطه وبلال زعرورة ورفاقهم في المخيم بناءً لأوامر؟

ج: نعم. لقد صدر أمر بإخفاء خالد الطه وبلال زعرورة في مخيم عين الحلوة بناءً لأوامر راشد. وقد قام جميل بالتنسيق مع معارفه في المخيم لإخفائهم هناك. أما مراد وأبو الروّى وأحمد، فهم مطلوبون في سوريا، وقد صدر أمر أيضاً بتخبئتهم في المخيم. وفي العادة تصدر الأوامر للشباب بالاختباء، لدى حصول مشكلة أمنية معهم، حيث وفي الوقت الذي كانت الطريق إلى العراق من سوريا مفتوحة، كان يُطلب من الشباب المذكورين الانتقال إلى العراق. أما أخيراً، وعند إقفال الطريق إلى العراق واستمرار الحملات الأمنية في سوريا، جرى الانتقال إلى لبنان. وهذا ما حدث معي ومع الشيخ راشد والشباب الباقين كالطبيب والآخرين.

س: هل تذكر صدور أي أمر للمدعو هاني الشنطي، الملقب بمروان أو لغيره، تضمن الأمر تعليمات بالاختباء وعدم الحضور إلى مركزنا لدى إبلاغه من جانبنا بذلك؟ وممّن صدر الأمر ولمَن؟

ج: لقد صدرت أوامر عن جميل وراشد لدى وجودهما في سوريا، وكنت ما أزال هناك، لمروان أي هاني الشنطي بالاختباء وعدم الذهاب إلى أي مركز أمني تحاشياً للاستماع إليه وتوقيفه. وقد أعلمني وأكد لي هذا الأمر أخيراً هاني الشنطي أثناء وجودي في بيروت. وكان وسيم وسامر أي عامر حلاق وسليم حليمي قد اختبآ لدى هاني في شقة البسطة تحسباً لاستدعائهما إلى أي جهة أمنية في لبنان، وذلك لضمان عدم اكتشاف ما لديهم من معلومات عن نشاطات الجماعة.

س: هل تعرف شخصاً يدعى زياد رمضان، وخاصة أنك على معرفة بخالد الطه وهاني الشنطي وعامر حلاق وسليم حليمة وبلال زعرورة وآخرين على معرفة وعلاقة بزياد المذكور؟

ج: لا توجد معرفة بيني وبين زياد رمضان، لكن كنت أسمع به لدى حضوري إلى لبنان. وقد علمت أنه كان يلقب بعبد الله، وهو على معرفة بعامر حلاق وسليم حليمة بحسب ما أخبراني به عامر وسليم، وأنه يعرف أيضاً خالد الطه حسب قولهما.

س: كيف تطرقتم إلى ذكر هذا الموضوع؟

ج: لدى وجودي في لبنان أخيراً، علمت من عامر وسليم أنهما مختبئان لكونهما على معرفة بزياد رمضان، ويخشيان استدعاءهما للتحقيق، وفي سياق هذا الحديث تكلمنا عن التفاصيل.

س: ماذا يجمع المذكورين في إفادتك، وكيف تعرفت إليهم؟

هل سيكشف المحقق الدولي سيرج براميرتس علاقة القاعدة في بلاد الحرمين بعملية اغتيال رفيق الحريري، بعد إشارات عن منفّذ سعودي؟

ج: لقد تعرفت بخالد الطه بلقب بدر في البداية منذ حوالى سنتين حسب ما أذكر لدى حضوره إلى سوريا وتلقيه دورة أمنية، لقنتها أنا له في مدينة حلب. وبعدها التقى نبيل وراشد تسلسلاً للمبايعة، ومن ثم بدأ خالد طه بتجنيد الإخوة للعمل معنا. فحضر الملقب أبو تراب الذي أخضعته أنا لدورة أمنية كسائر الإخوة، ومن ثم اصطحبه نور أي خالد الطه للمبايعة لدى راشد، ومن ثم حضر مروان أي هاني الشنطي بتزكية خالد الطه، وقد خضع أيضاً لدورتي الأمنية، ومن ثم بايع راشد. ثم قام هاني بتزكية عامر حلاق وسليم حليمة

أبو عدس: الموضوع المغيب في الإعلام

اللذين قدما إلى حلب وخضعا لدورة أمنية، ومن ثم بايعا راشد أو نبيل. وقد حضر عامر قبل سليم بحوالى شهرين حسب ما أذكر، وأن آخر شخص حضر للمبايعة وللدورة الأمنية كان جلال أي بلال زعرورة، وذلك بعد سامر وحليم. بعدها بفترة بدأت الحملات الأمنية في سوريا فانتقلنا إلى لبنان وبقي جميل هناك وكان نبيل قد استشهد في العراق.

س: ذكرت لنا الملقب بأبو تراب. هل باستطاعتك تذكر أوصافه إذا شاهدته أو شاهدت رسمه الشمسي. وهل تعرف هويته؟

ج: نعم أذكر أوصاف أبو تراب لكونه وبعد خضوعه للدورة الأمنية لديّ، اصطحبه خالد الطه إلى نبيل وراشد للمبايعة، وهو الشخص نفسه الذي ظهر على التلفزيون في ٢٠٠٥/٢/١٤ وأدلى بالبيان بتبني عملية اغتيال رفيق الحريري. وقد أعلمني باسمه خالد الطه بأنه يدعى أحمد أبو عدس.

س: ألهذا السبب اختبأ خالد الطه وهاني الشنطي والآخرون وتواروا عن الأنظار لدى شروعنا في البحث عنهم؟

ج: بعد عملية الاغتيال بحوالى أسبوع، اختفى خالد الطه ولم يعد يُشاهد كالعادة في المضافات خاصتنا. وأعتقد أنه قد أبدل لقبه من بدر إلى نور في تلك الفترة حسب ما أذكر.

س: متى وصل أحمد أبو عدس إلى سوريا، وعن طريق مَن قبل مقابلتك إياه وإجراء الدورة التي ذكرتها لنا؟

ج: أذكر أن أحمد أبو عدس الملقب بأبو تراب قد حضر إلى سوريا في بداية عام ٢٠٠٥، في الشهر الأول من العام المذكور. وقد ذهبت إلى مدينة دمشق في حينها، حيث استقبلته هناك. وكان برفقتي خالد الطه. وقد حضر أحمد أبو عدس من طريق المهرّب الذي نتعامل معه ويدعى أحمد من بلدة مجدل عنجر.

س: كيف وصل إليك خبر قدوم أحمد أبو عدس إلى دمشق، وكيف تعرفت إليه، وهل كانت المرة الأولى التي تشاهده فيها أم كنت قد شاهدته سابقاً؟

ج: لم أكن قبل مقابلتي أحمد أبو عدس قد شاهدته سابقاً، وقد أعلمني خالد الطه بحضور الملقب بأبو تراب، وقد ذهب معي خالد الطه لكونه

يعرفه، حيث استقبلناه في ساحة المرجة بدمشق حيث سلّمه المهرّب إلى خالد الطه، غادر على إثرها أحمد المهرّب واصطحبنا أنا وخالد وأحمد أبو عدس في سيارة تاكسي إلى مضافة في دمشق، في حي ركن الدين. أمضى هناك أحمد أبو عدس حوالى أسبوع، ومن ثم اصطحبه خالد الطه لمقابلة نبيل والشيخ راشد.

س: هل من عادتك استقبال القادمين من لبنان شخصياً؟

ج: كلا. في العادة لا أتسلم أي شخص يحضر من لبنان في الشارع. والعادة تقضي بأن يُحضر الشخص إلى المضافة الخاصة بإعطاء الدورات.

س: لماذا إذاً في حالة أحمد أبو عدس انتقلت لاستقباله؟

ج: لقد تلقيت أوامر من نبيل وراشد بأن أذهب شخصياً وأستقبل أحمد أبو عدس.

س: لم هذه الخصوصية؟

ج: في البداية لم يكن الأمر واضحاً لي.

س: ماذا اتضح لك بعد ذلك، وكيف بررت طلبهم منك مرافقته واستقباله شخصياً؟

ج: لاحقاً، وبعد ظهور أبو عدس على التلفزيون، تبيّنت لي أهمية استقباله لكونه قد نفذ العملية.

س: لماذا تدلي بمعلومات إن كانت صحيحة فهي تدل على تورطك واحتفاظك بمعلومات تفصيلية أكثر. ننصحك بالإجابة بكل صدق وموضوعية ووضوح، وبإفادتنا عن أدق التفاصيل بلقائك بأحمد أبو عدس؟

ج: بعد أن أوقفتموني وأوقفتم الشيخ راشد وأعضاءً من الجماعة، لم يكن باستطاعتي إخفاء المعلومات التي أعرفها عن أحمد أبو عدس وعن تفاصيل أخرى معروفة من جانبنا عني أنا وخالد الطه والشيخ راشد. لذا سوف أخبركم بكل حقيقة وتجرد عن معلوماتي عن تفاصيل لقائي بأبو عدس وما حدث بيننا.

س: هل تتعرض لأي ضغط أو إيحاء، وهل تدلي بإفادتك الآن لغاية ما، وهل تقول إفادتك بكل صدق؟

ج: إنني أدلي بإفادتي بمحض إرادتي، ودون أي ضغط ولا أية إيحاءات. وإنني أقول الحقيقة كما هي.

كلا ليست لديّ أقوال أخرى. وهذه إفادتي.

تُليت عليه إفادته، فصدّقها ووقّعها معنا.

اللقاء بأحمد أبو عدس في دمشق

س: أُذكر لنا بالتفاصيل الدقيقة كل مشاهداتك ومعلوماتك منذ اللحظة الأولى التي تلقيت فيها التعليمات باستقبال أحمد أبو عدس حتى آخر لحظة شاهدت فيها أحمد أبو عدس؟

ج: لم أكن أسمع بأي معلومة عن حضور أحمد أبو عدس إلى سوريا حتى يوم الثلاثاء الذي لا أذكر تاريخه، بل أعتقد أنه في ٢٠٠٥/١/١٨، وتحديداً في المساء، حين حضر خالد الطه إلى دمشق، إلى ساحة المرجة، وكنت قد تلقيت اتصالاً هاتفياً من جميل على رقمي الخلوي الذي لا أذكره حيث أعلمني جميل بأن خالد الطه سوف يحضر ليكلّمني في موضوع معيّن لم يذكره على الهاتف، كعادتنا بالتحادث هاتفياً. وبالفعل، حضر خالد الطه إلى ساحة المرجة وكنت بانتظاره قرب سينما فيكتوريا والجسر.

حضر خالد بمفرده، ألقى السلام عليّ، وأعلمني بأن جميل يقول إن علينا في اليوم التالي استقبال شخص قادم من لبنان، على أن أقوم بإخضاعه للدورة الأمنية التي ألقنها للشباب.

هوية فهد اليماني بلسانه

الاسم: فيصل أسعد هاشم حسين أكبر، والدتي شيخة حسين علي الحسين، تولّد المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٣٩٧ هـ أي ١٩٧٦ م. علماً أنني أستعمل جواز سفر سعودي مزوراً باسم فهد محمد حسن الخادم اليماني، اسم الوالدة فاطمة. كما أستعمل هوية سورية باسم (فارس وليد) عبد الغني وليد فارس، اسم الوالدة خلود، وتولّد ١٩٧٨ سوري. كما أستعمل بطاقة خاصة بالفلسطينيين عن وزارة الداخلية اللبنانية باسم حسن ناصر عيسى، والدتي حميدة تولّد ١٩٧٢ صيدا فلسطيني. حالياً من سكان بيروت محلة الرملة البيضاء بناية الشاطئ الذهبي الطابق العاشر هواتفي اللبنانية ٠٣/٩٣٨٦١٠ و٧٠٩٤١٥١٠ كما أقيم في شقق مختلفة في بيروت البسطة التحتا وشقتين في طريق الجديدة وعين الرمانة والأوزاعي. أقمت سابقاً في سوريا، دمشق وحمص وحلب على عناوين مختلفة. لدي رقم هاتف سوري خلوي لا أعرف رقمه وهو موجود لديكم الآن. أما عنواني في المملكة فهو المنطقة الشرقية مدينة رأس تنورة. غادرت المملكة منذ سبع سنوات، هاتفي هناك ٠٠٩٦٦٣٦٦٧٢٧٥٠ سعودي الجنسية فقدت جواز سفري السعودي في أفغانستان عام ٢٠٠١. متعلّم دراسة جامعية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود في القصيم وعازب. لا مهنة لدي. مجاهد في تنظيم القاعدة.

نشير الى أن إسم فيصل أسعد هاشم حسين أكبر ليس من الأسماء المعروفة والمألوفة في السعودية، وقد يكون المدّعى عليه قد استعمل إسماً مزوّراً لتضليل التحقيق.

اتفقنا على اللقاء ظهر اليوم التالي الأربعاء في ساحة المرجة قرب فندق الخيام. غادر على أثرها خالد الطه وعدت أنا إلى شقتي في دمشق، حي المزة.

وفي اليوم التالي، وفي الساعة الرابعة عشرة والدقيقة الثلاثين، توجهت بواسطة السرفيس إلى قرب فندق الخيام. قابلت هناك خالد وكان يرتدي جينزاً أسود وقميصاً لونه أزرق زاهٍ.

أجريت أنا وخالد جولة استطلاع كعادتنا لدى اللقاء في الشوارع العامة بيننا، أي بين أفراد الجماعة. وحوالى الساعة الخامسة عشرة، حضرت سيارة تاكسي سورية لونها أصفر أذكر أنها من الطراز الصغير الحجم وتوقفت قبل أن تصل إلينا، وترجل منها شخصان تقدما منا حيث فهمت أن الشخص الآخر هو المهرّب الذي نقل أحمد أبو عدس، وعرفني خالد بالقادم من دون تسميته بأنه الشخص الذي ينتظره بينما غادر المهرّب ماشياً. وأضيف إن المهرّب لم يقبض أي مبلغ منا ولم نكن أنا وخالد نعرفه ومن الممكن أن يكون أحمد أبو عدس هو مَن قام بدلالة المهرّب إلينا لكونه يعرف خالد الطه؛ كان خالد قد أعلمني بأنه هو مَن زكّى هذا الشخص، أي أحمد أبو عدس؛ استقللنا نحن الثلاثة سيارة تاكسي سورية من نوع سابا إيرانية الصنع.

جلست أنا وأحمد أبو عدس في الخلف، وجلس خالد على المقعد الأمامي قرب السائق، وقد استقللنا هذه التاكسي دون معرفة سابقة بسائقها؛ دام وجودنا في السيارة من قرب فندق الخيام إلى حي ركن الدين حوالى الربع ساعة. دفع خالد أجرة التاكسي ٣٥ ليرة سورية، وهو مَن قام بدلالة السائق إلى مكان المضافة، وهي في بناية بلون أبيض، فيها مصعد، والشقة في الطبقة الثانية، وكانت هذه أول مرة أتعرّف فيها إلى هذه المضافة. وصلنا إلى باب الشقة الخشبي ذي اللون الأبيض، قرع خالد الجرس، فتح لنا الباب الملقب شاكر، وشاكر معروف مني وهو من يستأجر الشقق ويدير المضافات لنا.

دخلنا الشقة وهي عبارة عن ثلاث غرف وصالون، وفيها حُصر وفرش إسفنج (حوالى ست) وكرسيان بلاستيك لون بني. جلسنا في إحدى الغرف البعيدة عن باب الشقة وقعدنا على الفرش على الأرض نحن الأربعة. عرّفته عن نفسي بلقب طارق وأعلمته أنني مَن سوف أعطيه الدورة الأمنية؛ بعدئذ نزل شاكر واشترى فروجاً وتناولنا العشاء نحن الأربعة حوالى الساعة السابعة مساءً.

غادرت الشقة المضافة إلى شقتي في المزة، وغادر شاكر أيضاً لاستحضار أغراض للإفطار صباحاً في اليوم التالي، ليعود وينام في الشقة، على أن أحضر أنا في الصباح للمباشرة بإعطاء الدورة لأحمد أبو عدس الذي لم أكن قد علمت باسمه أو لقبه لحينه.

الخطاب الديني: المأزق والمخرج!

سليمان الهتلان

كأننا أخيراً بدأنا ندرك بعض أخطائنا ونعترف بها. للتو بدأنا - فيما يبدو - نعترف بخطورة الزج بشبابنا وقوداً في صراعات السياسة وأدوات رخيصة في معارك خاسرة أو لتصفية حسابات سياسية قديمة أو جديدة. في هذا الزخم من الضجيج القاتل، أخيراً بدأ صوت العقل، على استحياء، يبحث عن مكانة تليق به وبالحاجة الآنية لسماعه.

ما زلت مصرا على أن بإمكان الخطاب الديني المستنير أن يحدث أثراً إيجابياً كبيراً في رؤية شبابنا للواقع وللمستقبل. لا يمكن أن تنسف قناعات الناس - التي هي نتاج طبيعي لعقود طويلة من التهييج والترويع والتضليل - أو تغيير المواقف بين عشية وضحاها أو بخطبة أو فتوى مختلفة. ولا يمكن الآن تجاوز الخطاب الديني في مواجهة أزمات المجتمعات العربية وإشكالياتها. فما تم زرعه على مدى عقود يحتاج إلى جهد أكبر وربما زمن أطول لتصحيحه (أو استبداله) بشرط أن نملك الجرأة والرؤية والنية الصادقة لإصلاح ما أفسدته أنظمتنا التعليمية وخطاباتنا الدينية والإعلامية لعقود.

لا بدّ من البدء في 'مشروع' متكامل يخطط للمستقبل برؤية واعية لحقائق الراهن وإمكانات وتحديات المستقبل، مشروع يجب أن يقوم عليه المؤهلون من المنفتحين على العالم وأهل الرؤى التنويرية والواعية بما يحمله المستقبل من تحديات. البيانات الدينية التي صدرت مؤخراً تحذر شبابنا من التورط في أعمال إرهابية داخل أو خارج حدودنا (باسم الجهاد) تأتي في غاية الأهمية حتى وإن جاءت متأخرة. لكنها يجب أن تتواصل وأن تأتي صادقة وواعية بمخاطر الزج بالشباب في ألاعيب السياسة ومتاهاتها باسم الدين والقضايا الوطنية. وتلك البيانات التي بدأت في الظهور تردد ما نبّه له كثير منا منذ سنوات (و تحديداً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية) وبسببها كُفر بعضنا أو ألحقت بهم تهم الخيانة والتبعية وربما الإلحاد أو الضلال الفكري، وتلك ضريبة الجرأة الفكرية والمسؤولية المهنية والأخلاقية التي يضحي من أجلها المثقف المسؤول عكس الآخر الذي يجاري الريح والأمزجة.

علينا، مفكرين وناشطين وسياسيين وإعلاميين ممن ينشد الإصلاح لبلاده وأهله، أن نحتفي بأي بادرة إيجابية من قبل صناع الخطاب الديني الجديد ذي الرؤية الناقدة والإيجابية من أجل بناء نهضة حقيقية تمنح مجتمعاتنا فرصة جادة للبناء والإسهام في المنجز الحضاري العالمي. لماذا لا نقرأ جيداً تجارب الآخرين في الاعتراف المسؤول بالهزيمة والانطلاق منها إلى إسهام حضاري صناعي عالمي كبير؟ كيف كان لليابانيين الانتقام من هزائمهم لو لم يعترفوا أولاً بالهزيمة قبل الشروع في تحد صناعي وثقافي كبير قاد إلى تميز صناعي وتقدير عالمي؟ أنا ممن يؤمن بأن العلم وحده هو المنقذ من كوارث متسارعة سيجلبها الإنسان لنفسه إن أغرق في الكذب على نفسه أو أسرف في تمجيد 'انتصارات' الماضي وإنجازاته. لكن العلم لا يتعارض مع قيم الناس وعاداتها وتقاليدها أو عقائدها الدينية. من هنا تأتي أهمية أن نحث رموز الخطاب الديني الجديد على كسر تلك 'القدسية' التي تشكل حواجز منيعة بين الإنسان والأسئلة الجريئة حول رؤيته لذاته ولمحيطه ولـ 'الآخر' القريب أو البعيد.

لن ننطلق في أي مشروع حضاري قبل أن نحرر الإنسان أولاً من الرقابة - بكل أشكالها - التي تحاصر عقله إن شرع في السؤال الجريء والمباشر.

لكم يحزنني أن أسمع قصصاً لعشرات من شبابنا قادتهم الغيرة على أمتهم إلى أتون معارك سياسية، ليس لها علاقة بقضايا الأمة الحقيقية، ثم إلى الموت العبثي باسم الجهاد. أنظر كيف يتنافس الشباب في دول العالم الأول على الابتكارات في العلوم والطب والتكنولوجيا الحديثة فيما العشرات من شبابنا يتنافسون على من يصل أولاً إلى ساحات الموت العبثي والمأساوي.

ما ذا لو استثمرت طاقات شبابنا للمنافسة على الإبداع العلمي والفكري؟ وماذا لو خصصنا جوائز مالية ومعنوية كبرى للمبدعين من شبابنا في كل الأصعدة؟ وماذا لو أنفقنا نفس القدر من الملايين والجهود التي تنفق على 'مزايين الإبل' وأمثالها لإعداد مشاريع متواصلة لابتعاث المميزين من أبنائنا وبناتنا للجامعات العالمية المميزة؟ كيف يمكن أن نؤسس لثقافة تبجل المتفوق علمياً وتصنع 'قدوة' في مجالات الطب والكمبيوتر والفن الراقي؟

أكاد أجزم أن الخطاب الديني المستنير لن يسهم فقط في تغيير أولويات الشباب من الموت إلى الحياة ولكنه يستطيع أيضاً أن يحث طاقات شبابنا نحو الإبداع والمنافسة الخلاقة. صحيح: الخطاب الديني، مهما كان تقدمياً في رؤيته وإنسانياً في لغته، لن يحقق ما نطمح له هنا من دون خطط اقتصادية وتنموية شاملة تتبناها الحكومات وتُشرع في تنفيذها مؤسسات مؤهلة بجدية وشفافية، لكن البدء في أي مشروع حضاري جاد لن يتحقق ما لم نتخلص من إرث الخطابات السابقة، بكل أنواعها، التي أسهمت في تشكيل ثقافة كاسحة لا تنجب سوى هذا التطرف، في اليمين أو في الشمال، ولا تنتج سوى هذه الثقافة المسيطرة من تسطيح القضايا والاهتمامات كما لو أننا أمة وضعت نفسها أمام خيارين فقط: الموت العبثي السريع باسم الجهاد أو الموت العبثي البطيء أمام شاشات التلفزيون في انتظار لا شيء!

هل تتحد الجهود والأفكار، من كل الأطياف، لصياغة مشروع حضاري إنساني تنويري عاجل في العالم العربي؟

تلك أمنية العيد!

الوطن، ٢٠٠٧/١٠/١٠م

اليوم الوطني في عيون الصحافة المحليّة

الوطن.. مظلوم!

احتفلت المملكة يوم الأحد الماضي (بعد حرمان طويل) بذكرى اليوم الوطني، وتمتع الموظفون بإجازة خاصة، شاركهم فيها بعض موظفي القطاع الخاص وعمل خلاله البعض الآخر. وسواء الذين تمتعوا بإجازتهم أو الذين باشروا أعمالهم لأي أسباب كانت، فإن الجميع لم يحسوا - بدرجة كافية - بأن هذه الإجازة قد سنّت بهدف أن يحس الإنسان فينا بهذا الوطن العظيم وأن يعبر عن ذلك بأشكال مختلفة من التفاعل لكن ما حدث هو أننا جميعاً أخلدنا إلى الراحة والنوم لنتأهب في اليوم التالي لممارسة حياتنا العادية ولا شيء أكثر.

هذه المشاعر 'الباردة' حد 'التثلج' نحو الوطن لا يكفي لتحريكها أن يمنح الناس إجازة أو أن تنظم وزارة التربية والتعليم ندوات أو زيارات يقوم بها بعض الطلاب لأمراء المناطق فحسب. أو تعبر عنها بعض أمانات المدن بمظاهر 'باهتة' و 'سقيمة' و 'مقتولة'... أو تعلن شركة الاتصالات السعودية عن مجانية المكالمات الهاتفية في هذا اليوم. وإنما يجب أن تشهد حياتنا 'صعقة كهربائية شديدة' تهز أبداننا... وتوقظ عقولنا... وتغذي مشاعرنا بالإيمان بحق الوطن في اعتلاء مكانته الطبيعية في وجدان الإنسان، وفي أنظمة الدولة، وخططها وبرامجها.

من يرفضون - في مدارسنا وسواها - القيام لتحية العلم، وترديد النشيد الوطني، أو يستبدلون فترة النشاط الطلابي المبكرة بنشاطات أخرى أو يشغلون الطلاب والطالبات بأمور تصرفهم عن المشاركة في تحية الصباح، تحت أي مبرر، جديرون بالفصل والإزاحة والإبعاد عن العملية التعليمية لأنهم فوق أنهم يقاطعون واجباً، فإنهم يحرضون أبناءنا وبناتنا على التمرد على أنظمة وقرارات سنتها الدولة تتحقق من خلالها مصلحة وطنية عليا. لقد كان الأمير خالد الفيصل صادقاً وصريحاً كعادته عندما تحدث إلى قادة العمل التربوي الذين اجتمعوا في جدة بحضور وزير التربية والتعليم يوم الثلاثاء ١٤٢٨/٨/٢٢هـ فقال 'إن من معلمينا من يأخذ الطلاب وقت طابور الصباح إلى المسجد في حصة القرآن الكريم حتى لا يقوموا بتحية العلم'.

هاشم عبده هاشم
الوطن ٢٠٠٧/٩/٢٩

★ ★ ★

وطن، وإرث، وتجليات، وأسئلة

إنني في حالة إحباط من الاتكالية، والعجز، والهروب من كل ما تمليه علينا المواطنة، والإنتماء، والهوية، فلا نفعل إلا الممارسات التي تعطي المؤشرات بأننا شعب يبتعد عن السلوك الحضاري مسافات واسعة، وان المهم لبعضنا، أن نأخذ النصيب الأوفر والأكبر من قطعة الجاتوه. ونلهث كالكلاب المتدلية ألسنتها بشكل فاضح وبشع، وكأنما الوطن وليمة. أما الصورة البشعة عن التطرف، والإرهاب، والإقصاء فهذا حديث يطول!

راشد فهد الراشد
الرياض - ٢٣/٩/٠٧

★ ★ ★

إحتفالية خارج النطاق

حين ينتصر المنتخب نبقى في منازلنا؟ وحين ينتصر الهلال نبقى في منازلنا. والآن نبقى في منازلنا بمناسبة يوم الوطن؟ كانت الرياض يوم الأحد خضراء وأيضاً مدينة يريد بعضها الاحتفال والفرح وبعضها يصر على المنع والضبط؟ الجميع دون استثناء من حقهم التعايش مع فرح الوحدة الوطنية دون ابتذال أو مخاطر كما حصل العام الماضي والحالي حيث تحولت الطرقات إلى تهريج ممل جعل بعضنا لا يخرج من المنزل رغم الحاجة أحياناً لذلك خاصة بعض الطرقات الرئيسية في منطقة شمال الرياض. [ما جرى] ليس احتفالية وطنية بل هو ممارسات نفسية تعبر عن حالة كبت يريد الشباب ذكوراً وإناثاً تجاوزها في أي موقف يرون أنه مناسب.

د. هيا عبد العزيز المنيع
الرياض ٢٦/٩/٠٧

★ ★ ★

ما هكذا نكرم الوطن

الذي حدث مساء اليوم الوطني في شوارع الرياض، وتحديداً في مضمار المشي، وممر الزهور، وطريق الملك عبدالله، لا يعكس التعبير الصحيح عن حب الوطن، بل إن بعض الممارسات التي شاهدتها طوال تلك الليلة في تلك الشوارع يتنافى قولا وعملا مع حب الوطن، فقد شاهدت بعضاً من الشباب وصغار السن يستغلون خلو ممر الزهور من رجال الأمن ومن أي فرد له صلاحية الردع وحماية الممتلكات والأشخاص، ويقومون على مرآى من الجميع بالصعود على سيارة العمالة التي تتولى تركيب أضواء الاحتفال على النخيل ويستولون على عدد من (الكراتين) التي تحتوي مئات الأمتار من الأنابيب المضيئة (باهظة الثمن) ويفتحونها ويخرجون محتوياتها ويسحبونها على طول الطريق في عمل أقل ما يقال عنه إنه تنكر للوطن في يومه المجيد. طرق رئيسة توقفت تماما لأن مجموعة من الشباب يعتقدون ان الوقوف في وسط الطريق والنزول من السيارة والرقص على أنغام الموسيقى الصاخبة هو قمة الوطنية!!، وأن غلق الطريق العام وحرمان مئات العائلات والأفراد من قضاء حاجاتهم هو حق يبيحه لهم ما يعتقدون أنه تعبير عن حب الوطن!

محمد سليمان الأحيدب
الرياض ٢٦/٩/٠٧

★ ★ ★

وطنٌ يستحق أن نعتز به

أطالب المسؤولين في الدولة بمخافة الله والأمانة في العمل والإخلاص له فالفساد المالي والإداري أصبح سمة الإدارة في بلادنا. أما الدعاة فأدعوهم إلى أن يتقوا الله في أبنائنا الطلبة والابتعاد عن الغلو الذي أدى ببعض أبنائنا إلى الإرهاب. أما تمنياتي من قيادتنا الرشيدة فهي ضرورة وضع خطة وطنية لمكافحة الفقر ومساعدة الفقراء بتوفير المدن السكنية الشعبية التي أعلن عنها ولم يبدأ التنفيذ فيها وبفتح فرص عمل لأبنائهم في إدارة وتشغيل هذه المدن. لن تساهم الحملات الإعلامية والإعلانية ولن يساهم يوم الإجازة في هذا اليوم في غرس حب الوطن في نفوس الشعوب ما لم تحصل تلك الشعوب على حقوقها كاملة وأهم هذه الحقوق حقها في العيش بكرامة وحرية وحقها في السكن والتعليم والعلاج والعمل . وحقها في محاربة الفساد والغلاء والاحتكار وإذا استطعنا أن نحقق لشعوبنا هذه المتطلبات فإن حب الوطن سيغرس في قلوبها وسيسير في دمائها وسيدافع أبناؤها عن وطنهم بدمائهم.

عبدالله صادق دحلان
الوطن ٠٧/٩/٢٣

★ ★ ★

في اليوم الوطني كنتُ خائفاً

في البدء كنت أعتقد أن وجود رجال المرور الأمني بهذه الكثافة العددية ودوريات المرور قد يفسد احتفالات اليوم الوطني لكن ما حدث غيّر من وجهة نظري لأن الشباب (هداهم الله) حولوا الاحتفال باليوم الوطني في حي صلاح الدين إلى حالة فوضى وسعوا إلى إخافة من جاء للاحتفال أو للتعبير عن حبه لوطنه... فقد اخذوا في التحرك بشكل جماعات وأوقفوا السيارات على طريق الملك عبدالله، وحاولوا التعرض للعائلات والنساء المتواجدات في (الممشى) والأرصفة وأغلقوا الممرات الجانبية حتى تحول الموقع إلى فزع وخوف.

د. عبد العزيز جار الله
الرياض ٠٧/٩/٢٦

★ ★ ★

الوطن ليس صورة ٤×٦

أبرز ما يلفت نظري منذ سنوات، وفي هذا اليوم بالذات، هو تصريحات المسؤولين وصورهم التي تمتلئ بها الصحف.. دونكم إياها اليوم.. استعرضوها.. صحيفة صحيفة.. صفحة صفحة.. ستدهشكم كثرتهم.. سيدهشكم أكثر: كثرة المسؤولين لدينا.. حتى يخيّل لي أحياناً أن ٩٠٪من الشعب هم مسؤولون.. واللافت أنهم يظهرون كلهم بأحلى حلّة للحديث عن اليوم الوطني، واللافت أكثر وأكثر أنه ليس ثمة تصريح أو كلمة دون صورة ملونة ٤×٦ !ينقل لي بعض الزملاء في أكثر من صحيفة، حرص أغلب هؤلاء المسؤولين على الصورة أكثر من حرصهم على التصريح.. بل إن بعضهم لا يعطي المحرر أي تصريح.. خذ الصورة والباقي عليك.. إنت عارف مشاعرنا!!

صالح الشيحي
الوطن ٠٧/٩/٢٣

★ ★ ★

بين الشعر وضرورة الحياة

كلما مرت مناسبة اليوم الوطني المجيد انشغلنا باحتفالية الفرح، واستدعينا الشعر حول هذه المناسبة العظيمة، وانتشينا، وركضنا لساحة (العرضة) في نشوة المنتصر، وغاب في النشوة التركيز على درس التحليل التاريخي للمفاصل الأساسية في مسيرة الوطن. لقد قصرنا في شرح فكرة الوطن، ووحدة الأرض، ووحدة الشعب، ووحدة المصير. لذلك خلت مدارسنا من كتب الحب الأول حب الوطن، وخلت من ترسيخ هذا الفكر بشكل نظري يسند التصور العملي غير ما يجتهد به قلة من المدرسين المخلصين بهذا الخصوص، وما يقوم به الإعلام على قلته.

محمد العثيم
الوطن ٠٧/٩/٢٣

★ ★ ★

الولاء والبراء.. من أجل الوطن!

اليوم نحتفل بيومنا الوطني، برغم محاولة اختطاف وطنيتنا، وغضب البعض على العناية بالوطن، وجعل حب الوطن قسيماً للبعد عن الديانة عند بعض الفئات، ومنازعة بعضهم وطننا بالسلاح، بحثاً عن نشر التطرف، وسيادة الغلو، ونشر الكراهية، وإفشاء القتل. سنبقى محبين لبلادنا، برغم شطط بعض من يعتقدون أن حب الوطن نوعٌ من أنواع الشرك، وسنقول لهم إننا نراه توحيداً. وسنبقى محبين لوطننا، برغم محاولات البعض إقناعنا بأن حب وطننا يتنافى مع أممية ديننا.

تركي الدخيل
الوطن ـ ٠٧/٩/٢٣

★ ★ ★

الوطن في يومه المجيد

على المتكلمين الذين صمّوا الآذان بكثرة الكلام، أن يستوعبوا أنّ الوطنية (عمل لا كلام)، ولا بدّ لهم إن كانوا صادقين في وطنيتهم، أن يجسّدوا حب الوطن والولاء له بالعمل المخلص المتقن البنّاء المعطاء النزيه الأمين، وأجزم أنّ مجيدي الكلام لا يحسنون هذا، ولأنّهم لا قدرة لديهم على العمل والإنجاز والتضحية لجأوا إلى الكلام المنمّق المعسول، والشعارات الفارغة من أي مضمون سوى لفت الأنظار والانتباه إلى الأشخاص أنفسهم لا إلى أفعالهم وأعمالهم، وليتهم اكتفوا بهذا، بل بلغ بهم الظلم والعدوان، أن أوغروا الصدور على كلّ من لا يسير في ركبهم، فشككوا في وطنيته وولائه، لأنّه لم يرفع شعاراً، ولم يردّد نشيداً، هكذا الوطنية عندهم، مجرّد شعارات ومظاهر لا مضمون فيها ولا روح.

عبد الله المعيلي
الجزيرة ٠٧/٩/٢٣

★ ★ ★

نفرح.. لنستنهض الرّوح الوطنية

يأتي اليوم الوطني من جديد، بعد سنوات غربة مقيتة، بفعل فاعل. هذا الفاعل الذي عبث بالمشهد الاجتماعي والثقافي لسنوات خلت، فجعل من الوطنية وثنية، ومن يوم الوطن بدعة، وهو في الحقيقة أراد تغييب المشروع الوطني، القائم على الوحدة والتلاحم، والنهضة والتنمية، لصالح مشروع آخر عدائي، يدعو إلى أممية وهمية، وخلافة مزعومة.

حمّاد بن حامد السالمي
الجزيرة ٠٧/٩/٢٣

★ ★ ★

أعضاء بروح واحدة

نسترجع اليوم ذكرى اليوم الوطني.. وهو استرجاع تاريخي لتوحيد بنى اجتماعية مختلفة الثقافات، في اطار سياسي سعى منذ البدء لتحقيق الانصهار بين مختلف الاعراق والانساب والمذاهب متخذا من الانصهار الوطني أساسا لارساء الوحدة الوطنية القائمة على مبدأ المواطنة، ولم يكن هذا الهدف معلنا بل مضمرا، لأن المجتمع لم يكن مستهدفا من قبل قوى مختلفة الاغراض والنوايا الا أن ثمة من يدندنون على قضايا في غاية الخطورة تستهدف نكث مفهوم الانصهار وتحويل المجتمع الى بؤر توترات، مستغلين في ذلك جهل الكثيرين في ما يمكن أن تخلقه الفوضى، وعدم الاستقرار من خلال خلق الفرقة بين أفراد المجتمع وما يدندنون عليه من احياء روح العصبيات أو اظهار الفوارق المذهبية، الا ان ما تتحدث عنه بعض مواقع النت تعطي اشارة واضحة أن ثمة قوى خبيثة تلعب بالافتراءات لخلخلة المجتمع السعودي وتغذية الفوارق بهدف الفتنة.. وتحويلنا الى مجتمع متنافر.. ويأتي التحذير لكوننا نشهد ما يحدث في دول مجاورة أو بعيدة من أن تحريك مثل هذه القضايا إنما يستهدف في البدء حياتنا نحن العامة. المتصفح لمنتديات النت سيصيبه الفزع من ذلك التأليب الواضح على مذهب بعينه أو قبيلة بعينها أو استغلال ظروف اقتصادية صعبة تمر ببعض الفئات بينما لا يتذكر هؤلاء المحرضون والمنقادون أن كل شبر في هذا العالم به هذه الاختلافات ومع ذلك فوحدة الوطن مقدمة على أي اختلاف.

عبده خال
عكاظ ٠٧/٩/٢٣

نزعتها الطائفية شرعنت الحرب الأهلية الطائفية

السعودية وتقسيم العراق

خالد شبكشي

لا تريد السعودية ولا أيّة دولة مجاورة تقسيم العراق.

هذا أمرٌ واضحٌ لا علاقة له بالحسابات الأيديولوجية فحسب، بل بشكل أكبر بالحسابات البراغماتية ومصالح الدول المجاورة، وتأثير عملية تقسيم العراق على كل المنطقة، خاصة دول الجوار.

في العراق نفسه، لا أحد من العراقيين، ولا من قواه السياسية يريد تقسيم وطنهم العراق، ولعلّ ردّة الفعل الأولى والمباشرة لتلك القوى على اقتراح الكونغرس الأميركي بشأن الفيدراليات الثلاث، تؤكد هذا.

نستثني من ذلك بالطبع الموقف الكردي، فالأكراد في الأصل مع الإنفصال، مع تأسيس دولة قومية لهم. لكنهم ـ وبسبب عدم نضوج الساحة الإقليمية للطرح التقسيمي الذي يتبنونه ـ فإنهم قد قبلوا بما هو أدنى من ذلك وفق قاعدة (عراق فيدرالي) بحيث يتمتع الأكراد لا (بحكم ذاتي) في كردستان العراق، سبق لهم أن وقعوا اتفاقية مع صدام حسين بشأنه، بل بشيء قريب منه، وهو ما يجري على أرض الواقع. لكن الأكراد، فيما لو تطور الوضع الإقليمي لصالح فكرة التقسيم فإنهم لن يمانعوا من حدوثه بل سيكونوا أكثر المرحبين به.

لكن القبول الإقليمي بالذات متعذّر في الوقت الحالي، حيث المعارضة شديدة من قبل العراقيين أنفسهم، ومن قبل تركيا وسوريا وإيران والسعودية، فموقف هذه الدول هو المانع الأساس لقيام دولة كردستان.

المهم هنا، وهو ما نريد التأكيد عليه، هو أن النزعة الوطنية العراقية (القطرية كما يسميها البعض) قويّة لدى العراقيين، وهي المانع الأساس لاندفاع مشروع التقسيم. نقول هذا بعيداً عن المهاترات الطائفية، فلا الشيعة ولا السنّة العراقيون يريدون تقسيم العراق، أي أن الجسد (العربي) العراقي رغم تنازع أجزائه الداخلية الى حدّ استحلالها للدم في حرب طائفية عبثيّة، إلا أن تلك الأجزاء والمكونات للنسيج العراقي لاتزال ممانعة للتقسيم، وترفضه، وترى أنه (آخر خط أحمر) لا يجوز تجاوزه.

ربما تتغيّر هذه الصورة لصالح تقسيم العراق، في حال وقعت كوارث أخرى في المنطقة، قد يترتب عليها إعادة صياغة العراق وصياغة خارطة المنطقة بشكل كامل. ولا يبدو أن المنطقة مقبلة بالضرورة على شيء من هذا، اللهم إلا احتمالية نشوب حرب أميركية/ إيرانية. في مثل تلك الحالة، لا أحد بإمكانه أن يتوقع الصورة التي سيكون عليها الشرق الأوسط، ولا أحد بإمكانه منع النيران من الإنتشار الى دول عديدة وفي مقدمتها دول الخليج. فضلاً عن أن ساحة الحرب ـ فيما لو وقعت ـ فسيكون العراق أحد أهم ميادينها الرئيسية، وبالتالي ما يعتبر محرّماً اليوم (التقسيم) قد يصبح حلالاً من قبل المتصارعين.

أما السعودية، ورغم أنها ضد تقسيم العراق، إلا أن سياساتها تجاه العراق، تعد مساهماً بارزاً في حدوث التقسيم.

كيف؟

السعودية حساسة تجاه تقسيم العراق، وقد عبرت عن ذلك حتى قبل سقوط نظام صدام حسين. فهي مثلاً لم تكن على علاقة طيبة مع الأكراد، بالرغم من أنهم (سنّة) وبالرغم من أنهم (ضحايا) لمجازر مهولة لم يشهد مثلها تاريخ المنطقة أبداً. ولعل سبب برود علاقة السعودية مع الأكراد هي وجود تلك النزعة الإنفصالية، مع أن السعودية وشاه إيران كانا داعمين أساسيين لحركة التمرد التي قام بها الملا مصطفى البرازني، ولم يتوقف الدعم السعودي الإيراني الشاهنشاهي إلا بعد توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين الشاه وصدام حسين، الأمر الذي اعتبر طعناً في الظهر للحركة الكردية.

لكن السعودية المهووسة بخوفها من تقسيم العراق، تغلّب عليها هوسٌ (طائفي) أكبر، الأمر الذي شجّعها على اتخاذ مواقف ساهمت بشكل أساس في الحرب الأهلية العراقية اليوم.

السعودية لا تريد للشيعة العرب أن يحكموا العراق. هذا ليس موقف السعوديين وحدهم، بل هو موقف مصر والأردن، بل هو موقف النظام العربي عامة.

علاوي، البديل السعودي

لا يهم هنا إن كان الشيعة في العراق أكثرية أم لا. ولا يهم هنا إن كان شيعة العراق عرباً أم لا.. فالهوية الطائفية لأكبر مكون سكاني في العراق اعتبرتها السعودية عدواً، دون وجود مبرر واضح، غير حقيقة أن السياسة الخارجية السعودية بالتحديد تحركها النوازع الطائفية (العقدية)، أكثر مما يحركها عامل المصلحة المادي.

ولهذا السبب بالتحديد، وبالرغم من أن الشيعة في العراق لم يكونوا في يوم من الأيام دعاة للتقسيم، وأن أقصى حدّ قالوا به هو الفيدرالية، وهو مشروع لا بأس به، في بلد مثل

العراق، وغرضه تحديداً القضاء على (مركزية الحكم) التي عادة ما يتولد منها الإستبداد والإنقلابات العسكرية وعنف الدولة الذي لا حدود لها. أي أن الفيدرالية بالنسبة للشيعة العراقيين غرضها: منع عودة الإستبداد والإنقلابيين وذلك عبر تخفيض قوة المركز. هذا الفهم يختلف عما هو لدى الأكراد، الذين يرون في الفيدرالية حكماً ذاتياً وليس خوفاً فقط من عودة نظام شبيه بالنظام الدموي السابق.

بالرغم من هذا، فإن السعوديين يقرأون العراق (طائفياً) بعيداً عن الواقع، ويتصورون - واهمين - أن الشيعة هناك يريدون التقسيم، أو حتى الإنضمام الى إيران!

السعوديون غلّبوا نزعتهم الطائفية، فانخرطوا في سياسة إبعاد (مجاهديهم الوهابيين) من المملكة ليمارسوا الجهاد في العراق. وأصدر مشايخ السعودية وجوب الجهاد في العراق، والنفرة اليه لمعاونته، وأن تلك الدولة ينطبق عليها مفهوم أرض الجهاد وليس المملكة التي لا يجوز التفجير والقتل فيها. أي أنهم اعتبروا العراق ساحة جهاد (ضد الشيعة) و (ضد الحكم الشيعي) خاصة وأن الجميع يعلم بأن من يخرج الى العراق لا ينضوي - في الغالب - الى تنظيم غير تنظيم القاعدة. لقد مول السعوديون المقاتلين بالمال، وزودوا الساحة العراقية بالفكر التكفيري إضافة الى القنابل البشرية (حسب الإحصاءات فإن ٧٠٪ من التفجيرات الإنتحارية قام بها سعوديون).. بل أن كل ما زرعته الوهابية من نفوذ في العالم تجمّع في العراق بشراً وفكراً ومالاً ليخدم غاية واحدة: لا لحكم الأكثرية الشيعي/ الكردي، سواء كان عبر الديمقراطية والإنتخاب، أو عبر التوافق، أو حتى عبر الغلبة العسكرية على الأرض.

مدفوعة بتلك النوازع الطائفية، وبالمنافسة الإيرانية، وبالنظر الى نفسها كدولة محامية عن السنّة، قام السعوديون بتفجير حربهم الطائفية في العراق، فكانوا بحق داعمين للقاعدة فيه (وإن كانوا أعداءها في أماكن أخرى)، وبالتالي شجعوا الإنقسام المجتمعي الذي قد يقود - من الناحية النظرية - الى تقسيم حقيقي للدولة العراقية. والى وقت قريب، كان المشروع التقسيمي يشق طريقه بنجاح هناك، حيث (التهجير) المتبادل للسكان، وحيث القتل على الهوية الطائفية، وحيث وقوف النظام العربي بصلابة غير معهودة ضد الحكم الجديد في العراق ومحاصرته سياسياً.

إن القطيعة السياسية بين الحكومة السعودية وبين ممثلي الأغلبية (الأكراد الشيعة) عزّز مشاعر الإنقسام السياسي والمجتمعي العراقي، ولم يكن المسؤولون السعوديون في أعلى المستويات يخفون غايتهم، الى حدّ أن الملك عبدالله الذي اجتمع بوفد عراقي قبل بضعة أشهر يضم في أكثره شيعة وأكراداً، قال لهم بأن المملكة قد صرفت على حرب ايران والعراق ٣٥ مليار دولاراً، وصرفت نحو ٤٥ مليار دولاراً على حرب صدام وإخراجه من الكويت، وهي مستعدة لأن تصرف مائة مليار دولاراً أخرى لإسقاط الحكم الشيعي الحالي. وقد اعتبر الوفد العراقي قول الملك صلافة غير معهودة في العلاقات بين الدول.

وتطبيقاً لمقولة الملك السعودي، وسياسة السعودية في العراق، فإن رئيس الوزراء العراقي الأسبق أياد علاوي قد أصبح (رجل السعودية الأول) وهناك أخبار تتحدث عن مئات الملايين من الدولارات قد أعطيت له بغية إسقاط حكومة المالكي، الذي حذّر هو الآخر ما أسماه بعض دول الجوار - والمقصود السعودية - من سياساتها تلك. وأيضاً أفادت مصادر الحكومة العراقية بأن تركي الفيصل الذي أعيد كمستشار للملك في المجال الأمني، قد قام بباكورة أعماله في العراق في تمويل عملية الزركة قرب النجف التي أودت بمئات القتلى، ويتردد أن الوسيط كان أياد علاوي الذي منح زعيم الأحداث آنئذ نحو خمسين مليون دولاراً، لم تصل كاملة بل انتهب منها بعض الملايين قبل أن تصل الى مستقرّها!

إن سياسات السعودية في العراق هي التي جعلت معظم العراقيين ينظرون اليها كعدو، فنددوا بفكرها التكفيري المصدّر اليها والذي أفضى الى حرب طائفية والى تقاتل شيعي سني، ثم الى تقاتل سنّي سنّي أيضاً. كما قام العراقيون بمظاهرات في عواصم غربية ضد السعودية وقنابلها البشرية واموالها التي تزيد الحرب الداخلية اشتعالاً.

لكن مؤدّى هذه السياسة السعودية قد يصل الى تشجيع التقسيم من الناحية الفعلية، فحين تنغلق الأبواب السياسية، أي أبواب الحل السياسي، وحين لا يتوقف إمداد الحرب الطائفية بالمال والفكر والسياسة، فإن النتيجة النهائية قد توصل المحبطين الى أن آخر الدواء (الإنفصال). وهذا لو حدث فسيكون طامة على السعودية نفسها.

فالسعودية التي تريد عراقاً موحّداً ولكن بدون أن تحكمه أكثريته، أو بدون أن تتوافق أقلياته وأكثريته على المحاصصة في الحكم.. قد تجد نفسها في آخر المطاف والى جوار حدودها دولة شيعية تمتد من البصرة الى بغداد، وهذا أسوأ - من وجهة نظر السعودية - من وجود حكم توافقي في العراق يقف على رأسه شخصية سياسية شيعية.

عبدالله: سنفق ١٠٠ مليار لإسقاط حكم بغداد

وعموماً فإن السعودية أمام خيارين: المضي في سياستها العدائية وترحيل مشاكلها مع الوهابيين المتشددين الى العراق، والنظر الى المشكلة العراقية من منظور المنافسة والصراع مع ايران (تجاوباً مع الموقف الأميركي).. وهذا ما يشجع على استمرار الوضع الطائفي العراقي المضطرب، ومن ثمّ وضع خيار التقسيم موضع التطبيق، بما له من انعكاسات سلبية على الواقع الديمغرافي في السعودية نفسها. أو تغيير سياستها والقبول بالحلول الوسطى القائمة على توافق النخب العراقية والقبول بالفيدرالية ونظام المحاصصة (حتى وإن كان صيته سيئاً) وهذا يعني إلغاء الفيتو السعودي ضد الأكثرية السياسية الشيعية/ الكردية في العراق.

المواطنون يسمعون جعجعة ولا يرون طحناً

الطفرة المالية والفساد السعودي

ناصر عنقاوي

جاء تقرير الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٧ صادماً، فقد أظهر التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية الخاص بالفساد في العالم هبوط السعودية ودول عربية أخرى مثل مصر ولبنان الى مراكز متدنيّة في مؤشر الفساد. فقد جاءت السعودية في المرتبة ٨٣ بمعدل ٣.٤ بعد أن كانت في المركز ٧٠ بمعدل ٣.٣ في ٢٠٠٦، وهي أعلى معدل على مستوى دول الخليج، وخصوصاً بالمقارنة مع قطر التي جاءت في المرتة ٣٢ معدل ٦ نقاط من أصل ١٠. وقد علّقت لابيل رئيسة منظمة الشفافية الدولية على نتائج التقرير بأن الفساد لا يزال (يمثل استنزافاً هائلاً للموارد التي يحتاجها التعليم والصحة والبنية التحتية. والبلاد ذات الرصيد الأدنى في حاجة الى اخذ هذه النتائج بشكل جدي والتحرك الآن لتقوية المحاسبة في المؤسسات العامة). وبحسب مصادر إقتصادية وقانونية سعودية، إن الخسائر الناجمة عن الفساد في السعودية تصل الى نحو ٣ تريليونات ريال، (نحو ٨٥٠ مليار دولار)، وهي تعادل الأموال المهاجرة من المملكة للخارج.

استبشر المواطنون خيراً بإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد أملاً في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الموعودة ورضد نتائجها ومراقبة سيرورتها واقتراح آليات عملية لملاحقة أشكال الفساد ورموزه، إذ أن الفساد الإداري يتلطى خلف أشكال وصور متعددة منها الواسطة، والرشى، والمخصصات السريّة من الموازنة العامة، والصفقات التجارية المدنية والعسكرية الوهمية أو غير المبررة، الأمر الذي يثير سؤالاً حول دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ويسري السؤال على المؤسسات الأخرى التي أعلن عنها لوظائف أخرى مثل حقوق الإنسان، وحقوق العمال، وغيرها.

يعقد أحد المواطنين مقارنة بين ارتفاع اسعار النفط وانخفاضها وانعكاسها على الأوضاع المعيشية يقول: لو إفترضنا أن أسعار النفط (الآن) متدنية بمقدار عشرة دولارات مثلاً، وواقعنا الحالي كما هو من: بطاله، غلاء معيشه، فساد، فحتما سيشتكي الناس من الفقر والغلاء والبطالة!!. في المقابل (حتماً) سيظهر علينا (المسؤولون) في الحكومة مبررين ذلك بالظروف الدولية الراهنة وانخفاض (أسعار) النفط، الدخل الرئيسي للدوله!! ومع ذلك فإن التبرير لن يقنع (الناس)!!

الآن: أسعار النفط تفوق ٨٠ دولاراً للبرميل!! والشعب السعودي يعاني من البطاله والفقر والغلاء وسوء الخدمات

والفساد المستشري والذي هو السبب في كل بلاءاتنا!

الآن.. رغم أن الإعلام السعودي يحاول أن يكون (واضحاً) ولا يخفي الحقائق، ويناقش البطاله والفقر والمشاكل الأخرى (مناقشه دون حلول)، إلا أنه لم يخرج لنا أي مسئول يوضح لماذا هذا الإنحدار في الخدمات، وإن وجدت فهي سيئة

حال الناس قبل ارتفاع اسعار النفط بطالة، غلاء معيشة، فساد، والآن سعر البرميل ٨٠ دولاراً والحال نفسه، فما هو مصير الفائض؟

ولماذا الغلاء؟ ولماذا البطاله والفساد؟!! لم يخرج إلينا مسئول يبرر لنا مايحدث لا خيراً ولا شراً..أليس غريباً (صمت الحكومة)!!

لقد سجّلت الميزانية العامة لهذه السنة فائضاً يقدّر بـ ٢٩٠ مليار ريال، فيما سجّل الإنفاق أعلى مستوى له في تاريخ الدولة السعودية بـ ٣٩٦ مليار ريال، فأين ذهب ما يقرب من ٧٠٠ مليار ريال؟. هذا السؤال بقدر ما يضع العائلة المالكة والسلطة التنفيذية عموماً أمام مسائلة مفتوحة، فإنه يستفزّ الحاجة الى سلطة تشريعية تضطلع بدور رقابي وتمارس حق المسائلة على أداء الحكومة. هل المجلس الشورى يقوم بذلك؟. حين أراد الملك عبد الله برفقة أخيه ولي العهد الأمير سلطان الحصول على موافقة مجلس الشورى على ميزانية الدولة، دخلا غرفة في مبنى مجلس الشورى وأمضيا دقائق عدة ثم خرجا وقالا لقد تمت الموافقة على الميزانية، فيما كان أعضاء المجلس ينتظرون بدء جلسة مناقشة بنود الميزانية قبل التصويت عليها.

لا ينظر الى مجلس الشورى بوصفه مؤسسة أو سلطة تشريعية، ولذلك فهو لا يعلم عن مصير أموال الدولة، تحصيلاً وإنفاقاً، واستثماراً، وفائضاً. فهل تساءل أحد من أعضاء مجلس الشورى عن فائض العام الماضي، وهل تمت إضافته لفائض هذا العام، بالطبع كلا. بل أين مصير الطلب الذي تقدّم به المجلس حول تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وإذا كان المجلس هو صوت الشعب والقناة التي تصل عبرها مظالم المواطنين الى الحكومة فإن الحديث عن دور استثنائي يمارسه المجلس من أجل المحافظة على مبادىء العدل والمساواة والحريات الفردية، وبالتالي فرض حراسة على الدستور الغائب أصلاً، يصبح حينئذ حديثنا عن دولة النهب مشروعاً.

يقول أحد المتابعين: إن الانفاق على المشاريع يأخذ طرقاً ملتوية وتنطوي على تواطؤات وضيعة، فقد يختار الأمراء من يشاءون من المقرّبين والحاشية والأصدقاء داخل الشورى أو الحكومة أو المدراء والتجّار ووكلاء وسماسرة من أجل نهب الفائض، فإذا ما واجه الأمراء موظفين في وزارة المالية يعارضون أو عاجزين عن إقرار بعض

المشاريع المقترحة، فإن أقصر الطرق الى صندوق المالية هو مصادرة الصندوق نفسه بدلاً من الانشغال بالمشاريع، وهذه تتم عبر السلف المعدومة سلفاً.

إن المسكّنات التي لجأت اليها الحكومة وخصوصاً الملك من أجل (تنفيس) الإحتقان المتصاعد في الداخل بفعل تردي الأوضاع الاقتصادية، كانت في نهاية المطاف وفي مؤدّاها الأخير وبالاً على الناس. مثال ذلك الزيادة التي أقرّها الملك بنسبة ١٥ بالمئة لرواتب الموظفين. حقيقة الأمر، أن هذه الزيادة أطلقت العناق للقيمة الشرائية للعملة بعد أن فقد الريال قدراً كبيراً من قيمته الشرائية، إذ بحسب التقديرات الاقتصادية أن معدّلات التضخم منذ عقدين تفرض زيادة في المرتبات بمعدل ٤٠ بالمئة، ولكن ما جرى أن زيادة الرتبات حرّضت على جنون الأسعار، إذ تجاوزت أسعار السلع والخدمات الحدود الطبيعية، ما يجعل فرحة زيادة المرتبات كابوساً.

في تعليقه على فائض الميزانية لهذا العام، كتب صالح محمد الشيحي في صحيفة (الرياض) في التاسع والعشرين من سبتمبر الماضي: لا شيء إطلاقاً يشغل بال الناس هذه الأيام بالذات أكثر من الغلاء الذي طال كل شيء.. يقدر أحد مؤشرات المصادر المتخصصة وفقاً للتقرير السنوي الثالث والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي نشرت ملامحه الصحف في الثامن والعشرين من سبتمبر إرتفاع أسعار السلع الغذائية بحوالي ٤٢٪ خلال الـ١٢ شهراً الماضية... لابد أن يقاتل السادة الأعضاء من أجل مشاكل الناس وأبرزها هذه الأيام وجود سقف للأسعار في البلد.. لا يمكن لوزارة التجارة ولا لغيرها أقناع المواطن بسياسة السوق المفتوح طالما لم تكتمل بعد الأنظمة الأخرى التي تحمي المواطن صاحب الدخل المتدني..

في السابق كنت أقنع الكثير بأن ظروف البلد الاقتصادية لا تسمح.. اليوم والله إنني أتحدث بخجل: كيف أستطيع إقناع شاب عاطل يبحث عن وظيفة أو مواطن مريض يبحث عن سرير أو مواطن يعاني غلاء الأسعار براتب متدنٍ، وهم يشاهدون ويسمعون في نشرة الأخبار الرئيسية أن الميزانية تسجل فائضاً ٢٩٠ مليار ريال؟

أما علي سعد الموسى، فكتب في (الوطن) عن بعد آخر لقصة فائض الميزانية:

(ماذا سأجيب طلابي غداً في القاعة الجامعية إذا التفتوا للسقف فاكتشفوه ذلك السقف العتيق من الزنك في مبنى مستأجر عمره ثلاثة عقود؟. ماذا سأقول لهم عن فائض بمئات المليارات ولكنهم منذ ولدوا يسمعون أن جامعتهم طور الإنشاء ولكنهم كبروا ودخلوها وسيتخرجون غداً من - سقف الهنجر - فيما المجسم الأثري للحرم الجامعي المزعوم يرفل بالرفاه والبنين منذ ربع قرن وللمفارقة: في قاعة سقفها من الهنجر.

ماذا سأقول لأهل الحارة بعد مغرب اليوم إذا ما تدارسنا هذا الفائض الخرافي ثم ذهبنا أكباد الحارة في شوارع كل حفرة بها تحاكي الأخرى وتغمز لها بالعين، وكل حفرة تصلح قبراً لابن بعير صغير، وماذا سأقول لأهل الحارة ونحن نتدارس كل يوم مشروع الصرف الذي كان هنا قبل سنين وما زلنا حتى اللحظة ننتظر فرج المضخة التي يتحدثون عنها فلم تنجز. أربع سنوات وأهل الحارة يعدون أنفسهم لاحتفالات صاخبة عند تدشين حفرة صرف.

ماذا سأقول غداً عندما أذهب لقريتي ثم يسألونني عن فائض الميزانية الخرافي فيما ستة من شبابها على بند الأجور منذ ست سنين، وسبعة آخرون على أبواب حراسات الأمن وخمس فتيات يستيقظن في السحر للوصول لمدرستهن عند التاسعة؟

ماذا سنقول لمريم التي ينام ثلاثة من أطفالها في الشارع لأن الغرفة الوحيدة التي تسكنها العائلة لا تتسع لأكثر من سبعة صغار حول الوالد المشلول؟ ماذا سأقول لأبو عليان وهو يسمع عن

المسكّنات التي لجأ اليها الملك من أجل (تنفيس) الإحتقان كانت في نهاية المطاف وبالاً على الناس، فزيادة المرتّبات أطلق جنون الأسعار

فائض الميزانية الخرافي فيما معاش التقاعد البسيط لا يكفي لتركيبة أسنان ظل يحلم بها منذ ١٧ عاماً خلت لتحل محل تركيبة أسنانه التي عفا عليها الزمن بتقنية قديمة كانت تجعل من – الضرس – مساحة أضراس ثلاثة؟ أسنان أبوعليان اليوم لا يستطيع أن يقصها حتى مقص الرقيب. أختم بقصة من قريتي للعم (جبران) الذي طال انتظاره لوجبة العشاء عند عائلة اشتهرت بالركادة والبطء. وفي وقت الانتظار قص أحدهم حكاية القنبلة النووية التي ستبخر كل مياه البحر وعندما انتهى من قصته صاح العم جبران: هل من شظية من هذه القنبلة تحت - القدر - كي ينضج العشاء؟ اربطوا بقية القصة) (انتهى).

نفط يزيد آل سعود فساداً والشعب جوعاً

على آل غراش كتب في (ميدل إيست أون لاين) حول مشكلة الفقر وفائض الميزانية: (هل سيتم إستغلال العوائد المالية الكبيرة والفائض بالميزانية العامة في معالجة هذه المشكلة التي أصبحت تكبر مع الأيام وتتحول إلى ورم اجتماعي خبيث... إذ يزداد الخوف يوميا من انتشار رقعته (الفقر) وتحول أفراده إلى قنابل اجتماعية لا أحد يعلم متى تنفجر؟).

أحد المواطنين كتب استعراضاً عاماً لحال البلاد في ضوء فائض الميزانية، وكتب: (الجامعات السبع التي بقيت طيلة القرن الماضي دون وجود مقاعد للدراسة لأكثر من نصف الشعب مما جعلنا نحرم شعبنا الغني/الفقير من التعليم بحجج واهية مثل (عفواً لا يوجد مقعد دراسي لهذا الطالب حتى و إن كانت نسبته في الثانوية ٩٥٪). ويتساءل: من المسؤول عن هذا بالله عليكم؟. والمستشفيات التي تشبه من الخارج الفنادق ذات الخمس نجوم، وهي نفسها المستشفيات ذات الأخطاء الطبية الجسام.. وهي نفسها المستشفيات ذات الأسرّة الشحيحة حيث يترك المواطن يواجه الموت بالأمراض الخبيثة والأخبث بعذر (صار يراه المسئول السعودي عذراً شرعياً و عادلاً) وهو عدم وجود سرير!

لماذا لا يوجد مقعد دراسي لهذا المواطن الذي يفترض أن يكفل له الدستور حق المساواة الكاملة مع غيره من أبناء الشعب؟؟

لماذا لا يوجد سرير لهذا المواطن المريض و الذي يأبى الحياء و تأبى الإنسانية أن نعتذر منه بهذا الشكل الجبان ونحن أموالنا تعمّر المدن والقرى في العالم من حولنا و تنفق على الإستراتيجيات غير الضرورية وغير المدروسة و غير الحكيمة أحياناً كثيرة.

لماذا لا يوجد أبسط خدمات للإنسان هنا وهي تقدّم بكل سهولة وسلاسة في دول لا تساوي موازناتها معشار موازناتنا ولا يتميّز معيارها الثقافي الأخلاقي بميزة عن معاييرنا التي تحث على العناية بالبشر وزعم التراحم والتعاطف والتواد؟

الشيخ يماني و (موسوعة مكة المكرمة والمدينة المنورة)

حلمي لم يتحقّق كاملاً بإصدار الموسوعة!

عمر المالكي

بعد سنوات عديدة من الجهود الشاقة، بدأت بواكير (موسوعة مكة المكرمة والمدينة المنورة) بالصدور، حيث صدر في القاهرة مؤخراً عن (مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي) المجلد الأول من الموسوعة الفريدة في نوعها. وقد عكس إصدار الجزء الأول حجم الجهد الهائل لإخراج الموسوعة، والتي شارك فيها عشرات من الباحثين والأساتذة والمختصين، والتي يتوقع أن تصل أجزاؤها الى ما يقرب من عشرين مجلداً.

المجلد الأول من الموسوعة لم يغطّ بالكامل حرف الألف، ويقع في ٦٥٥ صفحة. واختير غلاف الموسوعة ليكون على شكل رقعة وقد كتب عليها إسم (موسوعة مكة المكرمة والمدينة المنورة) بالخط المكي الذي كان سائداً في الحجاز ودوّن به القرآن الكريم في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين. ويخلو الخط المكي من الإعجام والتشكيل، وينعدم فيه النقط، وهو خط فيه تعويج الى يمنة اليد وأعلى الأصابع، وفي شكله انضجاع يسير.

من جهته قدّم الشيخ أحمد زكي يماني، الرئيس والمشرف العام على الموسوعة، الموسوعة الى قرّائها موضحاً بواعثه من ذلك، فوضح في بداية تقديمه ميزتان للحضارة الإسلامية أولها أنها حضارة تشمل حقولاً متنوعة، وثانيها أنها الحضارة الوحيدة التي يُعرف تاريخ مولدها، حيث ولدت الحضارة الإسلامية من مكة المكرمة وترعرعت في المدينة المنورة ثم انطلقت شمالاً وشرقاً وغرباً واشتد عودها، فأصبحت شجرة باسقة أصلها ثابت في مكة والمدينة، وفروعها شملت معظم أرجاء المعمورة، بمختلف أنواع العلوم والمعارف.

وأوضح الشيخ يماني أن شرف الإنتماء الى هاتين المقدستين قد رتّب عليه مسؤولية تجاههما. يقول: (لقد أكرمني الله بشرف الإنتماء الى مكة المكرمة التي قال تعالى فيها: ﴿إن أوّل بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين﴾. ففيها ولدتُ وبشعابها تجوّلتُ، وفي مسجدها الحرام درستُ، حين كانت جامعة فريدة، كما وصفها المؤرخون، ومنهم بعض المستشرقين؛ وبذلك أصبح حبّي لمكّة نابعاً من القلب ومن العقل). وتابع: (ولي شرف الإنتماء الى المدينة المنورة التي قال تعالى فيها: ﴿وقل ربّ ادخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً﴾ من جانب الأم. وكلما توغّلتُ في دراسة العهد النبوي، وعهد الخلافة الراشدة، كلما زاد إحساسي بفضل هذه المدينة على الحضارة الإسلامية، بل وعلى العالم أجمع، وعلى البشرية جمعاء. كل ذلك غرس عندي حلماً أن يكون لهاتين المدينتين موسوعة تبرز أدوارهما العلمية والثقافية عبر القرون، فهما أصل حضارة الإسلام، ومنبع نورها الذي أضاء المعمورة. فقد كان للمسجد الحرام، والمسجد النبوي دور مهم وحيوي في دعم المسيرة العلمية الإسلامية، حتى بعد أن انتقلت حواضر الدول الإسلامية الى دمشق فبغداد فالقاهرة والأستانة، وغيرها).

هل يتحقق الحلم؟

يقول الشيخ يماني (لم يكن تحقيق ذلك الحلم الجميل ممكناً حينما كنتُ عضواً في مجلس الوزراء السعودي، ولكني كنتُ أبوح به كلّما سنحت فرصة للحديث عنه. وحين زرتُ مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة في ٢٨ صفر ١٣٩٨هـ الموافق ٦ فبراير ١٩٧٨، وكنتُ أحمل عباءة وزارة البترول والثروة المعدنية، انفردتُ بإبني وصديقي الأستاذ الدكتور عباس صالح طاشكندي - وكان آنذاك عميداً لشؤون المكتبات والمعلومات - انفردت به في قسم المخطوطات، وقلت له: إنه من الواجب أن يكون لمكة والمدينة موسوعة، ويشاء الله تعالى أن يمنحه بعد ذلك شرف القيام بقيادة هذه الموسوعة).

وأضاف: (ولما شاء الله أن أتخلّى عن عباءة البترول الرسمية، بدأتُ أسلك الطريق الذي يحقق أحلامي المختلفة، ومنها المخطوطات الإسلامية التي تحمل قصة الحضارة الإسلامية في عصورها المختلفة. وكنت، وأنا أضع عباءة البترول المذكورة، أزور المكتبات التي توجد فيها تلك المخطوطات، في أسطنبول، والقاهرة، وسراييفو، والفاتيكان، وبقية المكتبات التي تتناثر في رفوفها تلك المخطوطات، فأنشأتُ "مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي" وأنا أعلمُ أنها بأهدافها لن تحقق لي حلمي في موسوعة مكة والمدينة).

بيد أن الشيخ حمد الجاسر - علامة الجزيرة - وكان عضواً في مجلس مؤسسة الفرقان، ألقى في افتتاح المؤتمر الأول للمؤسسة سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م خطاباً أكد فيه - كما يقول الشيخ يماني - على ضرورة الإهتمام بهاتين المدينتين المقدستين، وأهاب بمؤسسة الفرقان أن تعنى بذلك الجانب. ويتابع الشيخ يماني القول: (أثار خطابه، رحمه الله، في نفسي الشجون، وتساءلت: كيف لي أن أحقق حلم الموسوعة الذي راودني عشرات السنين؟ فتجوّلت أزور بعض مراكز الموسوعات، أو ألتقي برؤسائها؛ وتأكدتُ أن مؤسسة الفرقان ليست الجهة التي يمكن لها أن تحقق حلمي بالرغم من أنني سجّلت ذلك الحلم في محاضر جلساتها في سنتها الأولى).

خطوات تحقيق الحلم

رأى الشيخ يماني أن (القيام بالعمل الموسوعي

فن خاص، له منهجيته وطرقه، ويتطلّب بنية أساسية، ومنهجية في إعداد المداخل وتقنينها، وأدوات كثيرة تشكل الأساس لنجاح العمل واستمراره. فإذا كانت الموسوعة لمدينة خضعت المنهجية لأساليب خاصة تختلف عن المناهج الخاصة بالموسوعات العامة، أو الموضوعية، ولا نعرف موسوعات شملت مدناً إلا موسوعة باريس، وهي حديثة نسبياً، ولا ترقى في تاريخ العلوم والمعرفة الى مرتبة مكة والمدينة، من حيث الأبعاد التاريخية والحضارية). وأضاف: (وكنتُ كلما زاد بحثي عن وسيلة لتحقيق حلمي لموسوعة مكة والمدينة، أحسستُ بالإحباط، حتى ذكر لي الأستاذ السيد محسن باروم - وذلك في سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م - أن مجموعة من العلماء والباحثين من أبناء مكة المكرمة، تحت قيادة أخي الأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبي سليمان يبحثون إمكانية إصدار موسوعة لمكة المكرمة، فسارعت بالإتصال بقائد المجموعة، واجتمعت به وببعضهم لمناقشة الفكرة وإمكانية تنفيذها. وبدأت الخطوة الأولى بإنشاء فرع لمؤسسة الفرقان يختص بإصدار الموسوعة، يقوم أول ما يقوم بتوثيق التراث العلمي والحضاري الشامل لمكة والمدينة، وحفظه للأجيال القادمة في صورة يسهل للباحثين والدارسين الرجوع إليه، مستعينين بالأساليب التقنية والتجهيزات الحديثة. وقمنا بتشكيل اللجان في المدن الإسلامية التي تحتفظ بوثائق عن المدينتين المقدستين، مثل: إسطنبول، والقاهرة، وجامعة ليدن بهولندا، وجمعنا كمّاً هائلاً من المؤلفات، والوثائق التاريخية، والصور الفوتوغرافية، والخرائط والتسجيلات الصوتية، وشجعنا الباحثين من مختلف الجنسيات على إجراء الدراسات العلمية التي تتناول جميع الجوانب المتعلقة بالمدينتين المقدستين عبر التاريخ).

تجهيز أعمال الموسوعة

بعد ذلك - وكما يشير الشيخ يماني - بدئ بالإعداد والتجهيز لأعمال الموسوعة، فعقدت عدة اجتماعات تمهيدية، نوقشت فيها الخطوط العامة للعمل، وتم إعداد مخطط مبدئي للمداخل التي ستدرج في الموسوعة، كما تم اعتماد أربعة محاور للإعداد:

الأول - يختص بإعداد الموسوعة ومداخلها والمادة العلمية الخاصة بكل مدخل، والوسائل الإيضاحية المناسبة، ووضع برنامج عمل يتضمن الخطة الزمنية للتنفيذ.

الثاني - دعوة الباحثين المهتمين بالدراسة المتعلقة بالمدينتين المقدستين لتقديم مؤلفاتهم وبحوثهم التي لم تنشر بعد، ليتم تحكيمها ونشرها، إذا تمّ قبولها، ضمن إصدارات الموسوعة.

الثالث - تحديد عدد من الموضوعات المهمة المتعلقة بمكة والمدينة، والإتصال بالباحثين المختصين في تلك المجالات لتنفيذ الدراسات المطلوبة وإعدادها للنشر.

الرابع - تقديم الخدمات والمواد العلمية والمعلومات للباحثين والدارسين، دعماً وتشجيعاً للبحث العلمي، وحفاظاً على التراث العلمي والحضاري للمدينتين المقدستين.

بعد ذلك تمّ تكوين (مجلس المستشارين) للموسوعة لوضع السياسة العامة والخطوط الرئيسية لعمل الموسوعة، وإقرار ميزانيتها السنوية، واعتماد برنامج العمل، وتوصيات اللجان العلمية، وسياسات النشر والتأليف. أيضاً تم تأسيس المجلس العلمي الذي يضم خبراء أكفاء ومتخصصين لهم باع طويل في المجالات العلمية الرئيسية المختلفة، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ قرارات مجلس المستشارين، ووضع الأهداف والمعايير، وإصدار الأدلة والأدوات، ووضع الضوابط والأسس الكفيلة بتوحيد المصطلحات والمدلولات، والمنهجية البحثية المتبعة في أعمال الموسوعة كافة، والمواصفات الموحدة الخاصة بالنشر، وأسلوب الصياغة والتحرير والتدقيق اللغوي والإملائي. كما يقوم المجلس العلمي بالإشراف على اللجان العلمية، والمجموعات البحثية المتخصصة لتنفيذ الأعمال العلمية كل في مجال اختصاصه.

أما الإدارة التنفيذية للموسوعة فكانت مهمتها تنفيذ قرارات مجلس المستشارين، والتنسيق والتعاون مع المجلس العلمي، وتقديم الخدمات العلمية والفنية والتقنية والتسهيلات اللازمة للباحثين، وكذلك متابعة تنفيذ خطة العمل وفق البرنامج الزمني المحدد، ورفع تقارير دورية مرحلية لمجلس المستشارين عما تم إنجازه من أعمال. وقد ضمت الإدارة التنفيذية فريقاً من الإداريين والفنيين المتخصصين، وجهازاً للخدمات المساعدة، مع فريق مسؤول عن مركز المعلومات، ووحدة النشر، وتجهيز المطبوعات. وقد ساهم الأستاذ الدكتور عباس طاشكندي في جميع الأعمال التحضيرية، ثم تولى رسمياً قيادة الإدارة التنفيذية، ابتداءً من ربيع الأول ١٤٢١هـ. لم تتم التشكيلة الإدارية إلا بعد اجتماعات مكثفة من أهمها اجتماع اسطنبول، الذي قرر فيه أن تضم الموسوعة المدينة المنورة اضافة الى مكة المكرمة، وقد حضر الإجتماع ذاك رؤساء الموسوعات المعروفة عالمياً، مع كبار الخبراء والمختصين الذين أصبحوا فيما بعد أعضاء في مجلس المستشارين.

هيئات الموسوعة

الرئيس والمشرف العام: أحمد زكي يماني

مجلس المستشارين ويضم: د. عبدالملك بن دهيش، ود. عبدالوهاب ابو سليمان، ود. ناصر الدين الأسد، ود. أكمل الدين إحسان أوغلو، والمرحوم د. يوسف ايبش، والبروفيسور يان يوست ويتكام، والبروفيسور روبرت ماكهنري، ود. طيار آلتي قولاج، ود. كاظم البجنوردي.

المجلس العلمي ويضم: د. عبدالوهاب ابو سليمان، ود. عبداللطيف بن دهيش، ود. غازي بن عبيد مدني، ود. عباس صالح طاشكندي، ود. عمر حسن فلاتة، ود. معراج نواب مرزا، ود. عاصم حمدان علي، ود. محمد عبدالكريم بن عبيد، ود. عبدالرحمن سليمان المزيني، ود. عبدالله صالح أحمد شاووش، ود. يوسف أحمد حوالة، ود. عدنان محمد الشريف.

مشاركون في تحرير المجلد الأول: د. عباس صالح طاشكندي، د. ابراهيم يوسف الأقصم، أحمد ضياء قللي العنقاوي، د. حسين عبدالعزيز شافعي، خالد محسن الجابري، رقية نجيم، د. صلاح حمودي التيجاني، د. عادل محمد نور غباشي، د. عاصم حمدان علي، عبدالرحمن حسين أبو الخير، عبدالرحمن الخطيب، د. عبدالستار عثمان، عبدالله أبكر، د. عبدالله بن فايد العبادي، عبد الله عبد الرحمن المعلمي، د. عبدالهادي التازي، د. عدنان محمد الشريف، د. علي الشرفي، علي محمد باطرفي، عماد عابد طاهر، عمر عثمان عريق، فائق حمدان، ماهر عبد الصمد محمد، د. محمد عبده يماني، د. محمد هزاع الشهري، د. مشلح بن كميخ المريخي، د. ناصر علي الحارثي.

بعض الحلم تحقق والبقية تأتي!

لقد استغرقت الأعمال التحضيرية للموسوعة زمناً طويلاً، في وقت كانت فيه مؤسسة الفرقان تصدر العديد من الكتب والدراسات، وها هي الموسوعة تعطي أول نتاجها. لكن الشيخ يماني يرى أن طموحه لم يتحقق كاملاً، وأن أمامه تأسيس معهد لأبحاث مكة المكرمة والمدينة. يقول: (لن يقف طموحنا عند إصدار الموسوعة بمجلداتها العديدة، أو فتح نافذة لها في جهاز الإنترنت، فمشروعنا يمتد الى الأجيال القادمة، وسوف ينشأ بإذن الله معهد لأبحاث مكة المكرمة والمدينة المنورة، يزود الباحثين والمختصين بالكم الهائل من المعلومات التي جمعناها، لتكون عوناً لهم في إجراء أبحاث إضافية، مستعينين بالمكتبة الفريدة التي تكونت عن المدينتين المقدستين، ومركز المعلومات الآلي، مع قاعة محاضرات يرتادها المهتمون بمكة والمدينة ويحاضر فيها من شاء من العلماء والباحثين).

عجائب جدّة السبع!

النُهى بين شاطئيكِ غريقٌ والهوى فيكِ حالمٌ ما يفيقُ!

هالة الدوسري

إنها جدة عروس البحر وملهمة الشعراء وبوابة الحرمين، والمدينة التي تحمل عبق كل الأجناس والثقافات، وهي أيضاً المدينة التي نشأت فيها والأعز على قلبي وقلوب الكثير من سكانها، تستحق أن تنضم إلى قائمة عجائب الدنيا السبع الحديثة. والمتأمل للإعلانات التي تنظمها الجهات المعنية لدعوة المواطنين للسياحة في جدة، والتي تظهرها كمدينة ملاهٍ ضخمة، ومدينة تسوق لا تنتهي، لا يجد ذكراً لعجائب جدة السبع التي يدركها أهلها والمقيمون فيها.

تبدأ سلسلة عجائب جدة من مطارها العتيق الذي بقي مستعصياً على موجات التطوير والتغيير، على رغم أعداد المسافرين المتزايد، وعلى رغم عشرات المطالبات والمقالات والتوصيات والتصريحات من المسؤولين بقرب انفراج أزمته، وبالتالي أزمات القادمين إليه. وأسهم المطار مع مداخلها الأخرى البرية والبحرية في صناعة الأعجوبة الثانية في جدة، وهي ذلك العدد الهائل من المتخلفين غير القانونيين والهاربين والهاربات من كفلائهم والذي قلما تجد مثيلاً له في أي مكان آخر في العالم، فجدة أكبر متاهة عشوائية يختفي فيها آلاف الخادمات والسائقين والعمال الهاربين في أحواش وأحياء بعيدة عن القانون، وفي بعض الأحيان تحت أعين القانون، ويستطيع أي مواطن في جدة أن يستبدل عمالته الهاربة - أو التي ستهرب لا محالة - وفي اليوم نفسه بعمالة غير قانونية في مقابل أعلى!

وهذا يقودنا للأعجوبة الثالثة وهي الآثار الأمنية والاجتماعية المترتبة على وجود المتخلفين والهاربين في جدة، فإحصاءات الجريمة والسرقة والتسوّل في جدة تفوق مثيلاتها في أي مكان آخر من المملكة، وفي جدة سوق شهيرة يُعاد فيها (تدوير) البضاعة المسروقة بأنواعها، وتزداد في مواسم العمرة والحج ضراوة وخطورة السرقات في مساجد وشوارع جدة، وبالأخص تلك الطرق التي أعدتها البلدية للمواطنين للتمشية والتريّض، إذ يتخصص المتخلفون في نشل الحقائب على اختلاف أنواعها!

وتنقلنا شوارع جدة للأعجوبة الرابعة، وهي سلالات البعوض والذباب الفريدة التي تزداد ضراوة عند هطول المطر على المدينة، أو عندما تتكون المستنقعات من الأمطار أو المخلفات، فليس من المستغرب أن يستيقظ الشخص صباحاً ليجد أحد الساكنين وقد تصرف في مخلفات بنايته في الشارع مباشرة، وبالطبع من دون أن يكتشفه أحد، إذ تسمح عشوائية المباني والتصاقها ببعضها البعض للفاعل بحرية الاختفاء بين مئات السكان، أما الخط الزمني الذي نتوقع فيه انتهاء العمل بشبكات الصرف الصحي فقد صوّره أحد رسامي الكاريكاتير ببلاغة عندما رسم أحد عمال التركيب وهو يحفر الشبكة في جدة مستعيناً بملعقة!

على أن عشوائية البناء، ورداءة تنسيق المخططات لم توقف أسعار الأراضي عن الارتفاع ومعها بالطبع أسعار السكن، ما يحملنا للأعجوبة الخامسة في جدة وهي العقارات، فتستطيع في جدة أن تجد شققاً ومبان قد تم بناؤها في وقت قياسي وبغرف لا تسع أقزاماً، ومع ذلك يتم عرضها للبيع وللتأجير بأسعار خيالية، والأغرب من هذا هو وجود من يستأجرها أو يشتريها!

وربما فسّر ضيق البيوت والنفوس سرّ الأعجوبة السادسة من عجائب جدة وهي ذلك الاختناق المروري الذي كانت تعاني منه المدينة في العطلات والمواسم، وأصبح الآن يكاد يكون في كل وقت، حتى أن الشخص يتساءل إذا تأمل ذلك الزحام، إن كان هناك أحد يبقى في بيته؟

ونأتي أخيراً إلى الأعجوبة السابعة وهي كورنيش جدة، ذلك الحزام البحري الجميل الذي تأنق على مدار السنين وظهر على عشرات الصور التذكارية للعروس والذي تحول إلى مأوى للقوارض والهوام ومكب للنفايات، إن كورنيش جدة لم يعد رئة لسكان المدينة بعد أن تشرب هواؤه بمخلفات محطة التحلية، وماؤه بمخلفات الصرف الصحي وأنواع النفايات!

معجزات جدة السبع باقية وماثلة في الحياة اليومية لسكانها، على رغم مرور وتعاقب المسؤولين والأمناء، وعلى رغم عشرات المقالات والمقابلات والوعود التي يطلقها المسؤولون لتحسين الحال... جدة لا تقل عن دبي في إمكاناتها، وفي عدد من تستقطبهم من الزوار، ومطار دبي ودوائرها المرورية ومستوى الخدمات الأمنية والعامة فيها على رغم العدد الكبير من القاطنين فيها من السكان والعابرين من الزوار، وعلى رغم تنوع واختلاف ثقافاتهم يمكن أن يمنحنا فكرة مستقبلية عما يمكن أن تصبح عليه جدة إذا تم بذل القليل من الجهد والالتفات حقيقة للتطوير والتغيير. وفي مواجهة عجائب جدة المستعصية على التغيير أقترح تدوين المقولة الشهيرة لأينشتاين على أحد مداخل جدة (العالم مكان خطير.. ليس بسبب ما يفعله الأشرار، ولكن بسبب من ينظرون إليه ولا يفعلون شيئاً)!

الحياة، ط السعودية، ٢٠٠٧/١٠/١١

أين شيوخ الفضائيات من فقه الإعتصامات؟

(فقه المقاومة السلمية) مخرجنا من ثنائية فقهي (الطاعة والخروج)

مضاوي الرشيد

تجري حالياً محاكمة الدكتور عبد الله الحامد، أحد رموز التيار الإصلاحي في السعودية، بتهمة تحريض نساء المساجين على الاعتصام والتجمهر أمام مراكز القمع السعودية التي تحتجز أزواجهن لفترة طويلة، دون تقديم هؤلاء أمام محاكم تبت في قضاياهم فتصدر الأحكام أو تطلق سراحهم.

يعتبر الإعتصام في بلدة كالسعودية جريمة يشرعن لها طيف كبير من علماء الدين الذين يعتبرون هذا العمل خروجاً على ولي الأمر، إذ أن علمهم الشرعي يقتصر على التنظير لفقه الطاعة، والذي تأصّل في التراث الاسلامي، وتصدّى لتفصيله وترسيخ نصوصه، وشرحه، مئات من العلماء الذين ارتبطوا بالسلطة، حتى أصبحت مراجعه كتباً مقدسة لا تقبل التمحيص أو إعادة النظر، حيث اعتبرها البعض نصوصاً إلهية لا تقبل التشكيك أو إعادة التفسير. واتهم من حاول ذلك بأسوأ الاتهامات التي تتأرجح بين النفي من حلقة العلم أو الاقصاء أو حتى نزع الإنتماء الى الاسلام عن حفنة صغيرة من علماء امتلكوا الجرأة وشككوا في بعض نصوص فقه الطاعة للحاكم. استغل فقهاء الطاعة الوسائل الاعلامية التي وفرتها أموال النفط من أجل تكريس هذا الفقه وإعادة صياغته باسلوب اعلامي مبتذل، يصل الى شرائح كبيرة من مشاهدي الفضائيات.

والتحق هؤلاء بركب الظاهرة الجديدة التي برزت أول ما برزت في الولايات المتحدة بتصدّر ما يسمي بالتلي افانجليكل لمساحات اعلامية كبيرة تحت ظاهرة قنوات الله، وأصبحت شاشات العرب مرآة لهذه الظاهرة الجديدة. وتنافس مشايخ العرب فيما بينهم من أجل احتلال مساحة جديدة، بالإضافة الى حلقات الدرس التقليدية والتي تعودوا عليها سابقا وأبدعوا في احتكارها. جاءت رسالة هؤلاء مبتذلة مكرسة لفكر يدعو الى الخنوع الى سلطات قمعية تمتلك أموالا طائلة أفسدت علمهم الشرعي، إذ أناطت هذه السلطة بشيوخ الفضائيات مهمّة تطويع المجتمع وتدجينه وتخديره بنصوص وتفسيرات تكرّس الاستسلام للظلم، بل تحرّم التصدي له بكل الوسائل بما فيها الوسائل السلمية والمقاومة المشروعة، هذا بالإضافة الى المقاومة المسلحة التي تؤدي الى سفك الدماء والفتن.

بسبب هذا الاحتكار الإعلامي، وغلبة الخطاب الديني المستسلم، هاجرت أقلام بعض العلماء وأصحاب المعرفة الشرعية الى الشبكة العنكبوتية، لا لتفصل فقهاً جديداً يشرعن للمقاومة السلمية كالمظاهرات والاعتصامات والعصيان المدني، بل لفقه معاكس يحلّل الخروج على الظلم بالسيف والقتال. فتبلور (فقه الخروج على الحاكم) في طيات المواقع الالكترونية والاعلام الجديد، ووجد آذاناً صاغية، ومروجين جادين في نشره وتعميمه واستقطاب شرائح كبيرة مستعدة لأن تضعه حيّز التنفيذ.

وقفت المجتمعات العربية وقفة تأمل بين (فقه الطاعة) المدعوم سياسياً وإعلامياً ومالياً، و (فقه الخروج) على الحاكم الهارب الى مساحات إعلامية تعتمد على ميزانيات قليلة، وطاقم إعلامي صغير، لكنها تعد أن تصل رسالتها الى جيل جديد يتمرس في متاهات الشبكة العنكبوتية، حيث يجد الخطاب الثوري الداعي الى اللجوء الى العنف والقتال كوسائل مشروعة في مواجهة الظلم والتعسف وهضم الحقوق. جاء (فقه الخروج) المسلّح كمرآة لـ (فقه الطاعة) اللامحدودة التي نزعت العمل السياسي من قاموس الإنسان وفكره، وحاولت غرس مفهوم

الخضوع والصبر، وإرجاع القضايا السياسية التي تؤثر على مسيرة الشعوب الى خالقها ومدبرها.

لن يجد الانسان العربي اليوم منزلة بين المنزلتين، حيث يطلع على (فقه المقاومة السلمية) ولن يعثر على تأصيل شرعي جدّي يطرح هذا الموضوع، لا في الإعلام الفضائي الرسمي، ولا في شبكات إعلامية إلكترونية. لقد اختفي هذا الفقه من الحيز العام العربي واندثر بين استقطابات المرحلة الحالية وانقسام المجتمعات وفقهائها، بين متبن لفقه الطاعة وآخر يروج لفقه الخروج المسلح. وإن ظهر أحد المثقفين الذين يكتبون في هذا المجال، ويؤصلون له في كتب تنشر بصعوبة شديدة، سيجد هؤلاء أنفسهم متهمين تستعرضهم السلطة السياسية وفضاؤها المستقطب في محاكم هزلية تحاول أن تجرّمهم من منطلقات فقه الطاعة وحدوده الضيقة. وفي نفس الوقت يجد هؤلاء القلة أنفسهم متهمين من قبل مروجي فقه الخروج المسلح الذين يتصدرون الرأي الآخر،

ويقسون على من لا يشاطرهم موقفهم وتفسيراتهم ونصوصهم واستدلالاتهم الشرعية.

لن يخرج العالم العربي من مأزقه الحالي، وحالة الاستقطاب الفكرية بين فقه الطاعة وفقه الخروج، حتى يجد (فقه الاعتصامات) مكانه المناسب بين هذين التيارين. (فقه المقاومة السلمية) للأنظمة القمعية يختلف تماماً عن (فقه المقاومة) للإحتلال واغتصاب الأرض، ولا يجب أن تختلط الأمور في ذهن البعض. إذ أن مقاومة الإحتلال مشرعن لها، ليس فقط في المجال الديني، بل في القوانين العالمية والمعاهدات الدولية. نحن هنا بصدد فقه تحتاجه المجتمعات العربية خاصة تلك التي لا تقع تحت احتلال واضح وصريح، رغم أنها قد تكون تدور ضمن حلقات الكولونيالية الجديدة، حيث تشهد هذه المجتمعات أسوأ حالات القمع الداخلي والاعتقالات والأحكام التعسفية، ليس فقط ضدّ من يخرج بالسيف، وإنما من يخرج بقلم أو مظاهرة أو فكر يندد بحالة الظلم التي تسودها.

وتتصدر السعودية مثل هذه الحالات، بالإضافة طبعاً الى دول اخرى في المنطقة العربية.

لطالما بقي (فقه مقاومة الظلم) بالطرق السلمية مغيّباً إعلامياً وتربوياً واجتماعياً. ولطالما بقيت المجتمعات العربية رهينة الاستقطاب الفكري والشحن الاجتماعي. ولطالما ظل القمع سيد الموقف من جهة، والعنف السياسي من جهة أخرى. لقد تشبّع العالم العربي بالقمع والعنف لدرجة كبيرة، واندثرت المقاومة السلمية في متاهات الإستبداد السياسي من جهة، ودعوات القتل والتفجير من جهة أخرى.

وإذا لم يكن لفقه الاعتصامات والعصيان المدني والتجمعات والمظاهرات السلمية من نصوص قديمة، فيجب على من يدّعي التجديد الفكري أن ينبش التراث القديم ويحاسبه على غياب مثل هذه التنظيرات الشرعية التي تحتاجها المجتمعات في الوقت الحاضر، حتى تتجاوز مرحلة التسلطية السياسية ومرآتها التي تدعو الى العنف والاقتتال.

ولكن ـ مع الأسف ـ فإن من يدّعي التجديد الفكري في هذه اللحظة الحرجة من تاريخنا، مشغولٌ إما بـ (فقه الطهارة والوضوء) أو بفكر يحارب به أعداء السلطة التي تموّله وتموّل برامجه الثقافية التي ملّ منها طيف كبير من مشاهدي الفضائيات العربية. لقد آن لهؤلاء ان يخرجوا من معضلة طاعة ولي الامر والخروج عليه، الى فضاء فسيح يستطيعون من خلاله غرس ثقافة جديدة تناسب العصر ومتطلباته، وترسّخ مفهوم المقاومة المشروعة لمشاريع التعسّف والسجن والإتهامات الباطلة التي تلصقها السلطة بكل من فكّر بعمل جماعي يبتعد عن مفهوم الخنوع والقبول بالأمر الواقع.

ولكن ليس من المستغرب أن تتجاهل وسائل الإعلام العربية بعض الأصوات التي تحاول أن تخرج من (ثنائية الطاعة والخروج) بوسائل فكرية واضحة وصريحة. وهي المملوكة من قبل سلطات سياسية تحاول أن تنتزع من المواطن حقّه في قول كلمته، وتحرمه من العمل السياسي السلمي. تفضل السلطة أن يبقى العمل السياسي الذي يلجأ الى العنف هو الخيار الآخر حتى يسهل عليها قمعه وخنقه. وقد تجد حرجاً في قمع مظاهرة سلمية. ولكنها ـ أي السلطة السياسية ـ لن تجد من يرفع بيرق الإحتجاج إن هي قتلت من يتهم بقتل الآخرين من منطلق الخروج المسلح. ستكون حجتها واهية وضعيفة إن هي تصدّت لمجتمع مسالم، ولن تستطيع أن تحشد الرأي العام ضدّه، وإن كانت ستجد في منظري (فقه الطاعة) السند والعون، خاصة في محاكمها وقضاتها الذين أصبحت مهمتهم الأولى والأخيرة، إسقاط التهم على الآخرين المطالبين بحقوقهم بطرق سلمية تحفظ الدماء وتنصف المظلومين في سجون القمع والاستبداد.

ستظل مجتمعاتنا العربية رهينة الثنائية الحالية، ولن يجد الإنسان بصيص نور بين فقه الطاعة وفقه الخروج المسلح، وسيظل القمع قائماً، والقمع المضاد مستشرياً، حتى تترسخ ثقافة جديدة تجعل فقه المقاومة السلمية هو السائد. عندها فقط نستطيع أن نتنبأ بخروج على المعهود الحالي الذي ينبيء بانفصام إجتماعي عواقبه وخيمة.

القدس العربي ٢٠٠٧/٠٩/٢٦

كتاب في (الموالاة) وآخر في (الخروج)

في بداية التسعينيات الميلادية الماضية، صدر كتاب بعنوان: (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية) ووضع مؤلفه اسماً مستعاراً، ثم تبين أن المؤلف هو أبو محمد المقدسي، أستاذ الزرقاوي، وهو لايزال معتقلاً في الأردن. الكتاب أثار ضجة حينها، كونه يشرعن الخروج على الحكومة السعودية، باعتبارها دولة كافرة، وكونه يوضح بالتفصيل خروج آل سعود على أسس الدعوة الوهابية ومرتكزات الدين وفق رؤيتها. ويبين الكتاب كفر الدولة، من جهة موالاتها للكفار وأعداء الإسلام، وأنها جزء من المنظمات الإقليمية والدولية، وأن قوانينها المتعددة التي تصدرها تخالف كتاب الله وسنّة رسوله، وأن آل سعود يضطهدون الدعاة السلفيين، وينفذون سياسات الكفار في بلادهم وبلاد غيرهم من المسلمين.

واعتبر ذلك الكتاب ـ وربما لا يزال ـ المستند الأكثر تحريضاً على مواجهة النظام السعودي من قبل قاعدته السلفية، كما أنه أصبح بمثابة (الدليل النظري) للخارجين على الدولة والداعين لأممية الجهاد وضرورة إسقاط النظام السعودي (الكافر). وبسبب تلك الشعبية للكتاب قام أحد النشطاء السياسيين بإعادة طباعته وتحشيته تأكيداً على ذات الفكرة: كفر الدولة السعودية وواجب الخروج عليها!

بعد نحو ١٥ عاماً من صدور كتاب الكواشف الذي ينظر لـ (فقه الخروج) صدر في مقابله عام ٢٠٠٥ كتاب حكومي ينظّر لـ (فقه الطاعة) وكان الكتاب الجديد يرد على القديم حتى في طريقة عرض عنوان الكتاب. اسم الكتاب المطنطن! هو: (الحجج القوية على وجود الدفاع عن الدولة السعودية، حفظها الله رب البريّة!)، لمؤلفه أبو عمر أسامة بن عطايا بن عثمان الذي استند الى مقالة للشيخ الوادعي في مقدمة كتابه زاعماً التالي: (أنا أقول هذا، لم يدفعني اليه أحد، ولم يلزمني أحد بأن أقوله، بل من نفسي أرى أنه يلزمني براءة لذمتي)!

كل محتويات الكتاب ترد على كتاب الكواشف، وتدعم موقف الحكومة السعودية ورؤيتها، ولعل عنوان الكتاب يكفي لمعرفة المحتوى، شأنه في ذلك شأن نظيره الأول. المهم أن كتب الموالاة وكتب الخروج تكاد تعني فئة مذهبية واحدة هم أتباع المذهب الوهابي، وهم أقلية في السعودية، وأما وجهات نظر الآخرين في خارج نجد وبين المذاهب الإسلامية الأخرى في الحجاز والأحساء وغيرهما فتميل الى تبني ما أسمته الدكتورة مضاوي الرشيد بفقه المقاومة السلمية.

وجوه حجازية

محمد يحيى بن أمان بن عبدالله الكتبي الحنفي المكي ١٣١٢-١٣٨٧هـ

ولد بمكة المكرمة واشتغل بعد السابعة من عمره بحفظ القرآن الكريم وتجويده، ثم التحق بالمدرسة الصولتية، فقرأ فيها العلوم الأدبية والشرعية والنحو والصرف والمنطق والبلاغة والفقه والتوحيد على الشيخ عيسى رواس، وقرأ على الشيخ أحمد ناضرين النحو والمنطق وفن المناظرة والتوحيد، وعلى الشيخ عبدالرحمن دهان المعاني والبيان والمنطق والحساب وأجازه إجازة عامة، وأخذ عن الشيخ أحمد مشتاق في المنطق وغيره، كما لازم علماء المسجد الحرام وأخذ عنهم الفقه وأصوله والنحو والصرف والمعاني والبيان، وأجازوه إجازة عامة، منهم الشيخ أبو حسين محمد المرزوقي، والشيخ صالح بن صديق كمال، والشيخ بهاء الدين وغيرهم. وأجيز بالتدريس بالمسجد الحرام وبمدرسة الفلاح بمكة المكرمة، التي درّس فيها النحو والصرف والفقه وأصوله والتوحيد والحديث ومصطلحه والمنطق والمعاني والبيان.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: شرح على متن الشيخ عمر السقاطي في الفقه الحنفي؛ التيسير: شرح منظومة التفسير؛ تهذيب الترغيب والترهيب (مختصر)؛ نزهة المشتاق، شرح اللمع في أصول الفقه للشيرازي؛ فتح العليم الشافي على أصول الشاسي(١).

إبراهيم بن مصطفى بن أحمد إسلام ١٣٢٧-١٣٩١هـ

ولد بجدة، وبدأ دراسته بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة، ثم انتقل الى جدة، وأكمل دراسته الإبتدائية فيها. هاجر مع أبيه في أواخر العهد الهاشمي الى تركيا، ونال بها البكالوريا، وبعد عودته عمل في الشركة الشرقية بجدة، ثم اشتغل مع عبدالله بن جلوي في الأحساء لمدة أربع سنوات، عاد بعدها الى مكة المكرمة، حيث تولى الإشراف على نقابة السيارات، وتنقّل في عدّة وظائف الى أن أصبح مديراً عاماً للمالية بمكة المكرمة، وأصبح من رجال الإدارة المعروفين بإخلاصهم وكفاءتهم وتفانيهم ودقتهم في العمل الى جانب ما كان يتمتع به من الحزم وحسن الإدارة(٢).

علي أبو الخير الحضرمي المكي الشافعي من علماء القرن ١٤ الهجري

عالم نحوي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، واشتغل بطلب العلم فأخذه عن جماعة من علمائها الأفاضل، منهم: الشيخ أحمد أبو الخير، والشيخ عبدالرحمن أبو الخير، ومفتي الشافعية بها الشيخ محمد سعيد بابصيل، والشيخ عمر باجنيد وغيرهم، وتصدّر للتدريس بالمسجد الحرام فدرّس وأفاد، وكان من ذوي الصلاح والكمال، متواضعاً، وعُيّن إماماً ملازماً بمقام الشافعي في إمارة الشريف عون على مكة المكرمة (٣).

(١) غازي، عبدالله بن محمد. نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٧٧. وايضاً الحبشي، أبو بكر بن أحمد بن حسين. الدليل المشير، ص ٣٩٨. وأيضاً باسلامة، محمد أبو بكر. في حياتهم، جريدة البلاد، العدد ٨٦٧٦، في ١٤٠٨/٢/٧هـ، ص ٤، ومجلة الحج، العدد ٥، السنة ٢٢، ذو القعدة سنة ١٣٨٧هـ، ص ٣١٩.

(٢) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهر، ص ١٣٠. وأيضاً غازي، عبدالله بن محمد. نظم الدرر، ص ٧٧.

(٣) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٤٦. وأيضاً غازي، عبدالله بن محمد. نظم الدرر، ص ٢٠٢، وفيه أبو الخيور الحضرمي.

وخدعنا ملك الإصلاح العجيب!

كنّا قبل توليه منصبه كملك نحاول أن نقنع أنفسنا بأن الرجل القادم الى سدة الحكم سيكون ملكاً مختلفاً عمن سبقه من إخوته الملوك، أو على الأقل سيكون مختلفاً عن الملك الذي سبقه (فهد). كنّا وغيرنا قد أقنعنا أنفسنا، بأن الرجل لم يجرّب الحكم بشكل مباشر، ولم يتورّط في فساد (كبير!) مثل الفساد الذي ضرب أطنابه لدى الجناح السديري، وأنه رجل عاطفي سيكون بلا شك أكثر عطفاً على شعبه الذي يعاني المشاكل الإقتصادية والإجتماعية.

وكانت آلة الدعاية تصوّره لنا من جنس الملائكة.

كانت تقول لنا مثلاً أنه (عروبي!) معادٍ للولايات المتحدة الأميركية، يميل الى صف الدول الممانعة أو المقاومة للغرب، ودليل تلك الآلة الإعلامية كان علاقاته الجيدة مع سوريا الأسد (الأب) ومع (صدام حسين)!

زد على ذلك كانت ماكنة الدعاية تقول بأن الملك القادم على صهوة جواده، ذا العقال المنكوس، لم يتورط في علاقات سيئة مع دول الجوار كما كان قد فعل سلفه، وأن دول الجوار الخليجية وغيرها تتمنّى وصوله الى الحكم.

ولا ننسى أن الرجل حين كان ولياً للعهد استقبل الإصلاحيين موقعي عريضة الرؤية، وقد قال لجمعهم في ذلك اللقاء بأنه استطاع أن يضبط فساد الأمراء عدا أميرين فاسدين لم يسمهما، وقد فهم الحضور أن المقصودين هما: الأمير سلطان، والأمير نايف. ولكن الحقيقة هي إنه إن لم يضبط هذين الشخصين فكأنه لم يضبط شيئاً من الفساد، فهما أسّه وفرعه وناشره!

أيضاً لا ننسى أنه قال للإصلاحيين بأن (رؤيتكم مشروعي).. ويبدو أن أحد مستشاريه قد لقّمه تلك العبارة في ذلك الظرف السياسي، فخدع الإصلاحيين، الذين خرجوا من عنده مستبشرين، بل أن بعضهم كتب في الصحافة مبشراً بالثورة البيضاء القادمة للإصلاح!

وصل القبليّ العروبيّ الى كرسي الملك قبل أكثر من عامين، فماذا فعل؟!

لا نريد أن نتحدث عمّا لم يفعله يوم كان ولياً للعهد، فهناك من سيجد له العذر بأن السلطة لم تكن في يده.. لا نريد أن نتحدث عن صمته على زجّ الإصلاحيين الذين التقاهم في السجون من قبل أخيه وزير الداخلية، ولا عن القرارات التي لم تطبق حتى اليوم، ولم يلتزم بها إخوته ولا البيروقراطية الحكومية.

منذ أن وصل الى الحكم لم يتلفظ الملك عبدالله بكلمة عن الإصلاح، لا عن الدستور ولا عن انتخاب مجلس للشورى ولا عن حقوق المرأة ولا عن أي شيء أساسي هيكلي يتعلق ببنية السلطة.

ومنذ أن وصل، وجهاز الدعاية الرسمي لازال ينعته بالملك الإصلاحي، ويدبّج خطابات التمجيد بحقه، ولكننا لم نرَ شيئاً حتى الآن.

كيف يكون الملك إصلاحياً فجأة! بعد أن بلغ من العمر عتيّا وتخطى الثمانين من عمره؟! هذا ما لم نسأله أنفسنا. فلا يوجد في سيرة الملك الجديد ما يشير الى أنه شخص مختلف عن سابقيه، ولم تبدر منه بادرة تشير الى أنه إصلاحي، فكيف ابتلعنا الطعم وأنجحنا تسويق الإستبداد الى داخلنا؟!

الملك الإصلاحي وبدل أن يصلح معاش الناس، جلب لهم كارثة الأسهم التي أتت على مدخراتهم وحولتهم الى فقراء. وبدل أن يضبط التضخم، ارتفعت الأسعار الى حد الجنون، وبدل أن يحل أزمة البطالة بصدق، طلبَ نايف من الإعلام تخفيف الحديث عنها وكأنها مشكلة قد شارفت على الحل.

الملك الذي زار بيوت الفقراء يوم كان ولياً للعهد، زاد من عدد الفقراء، وكأنه يريد حل المشكلة بالتبرعات والأعمال الخيرية!

والملك الذي زعم أنه يحارب الفساد، وقعت في عهده صفقات التسلح الكبرى التي تعني صفقات نهب، ووقعت في عهده صفقة غريبة وهي تسييج مئات الكيلومترات من الحدود مع العراق تبلغ قيمتها سبعة مليارات! ستكون نهباً لأمراء النهب والفساد.

كيف يكون إصلاحياً من يزخر عهده بهذا؟!

كيف يكون عبدالله ملكاً إصلاحياً وفي عهده ازدادت قوافل الإصلاحيين المعتقلين، والموقوفين والمستدعين الى التحقيق؟ وكيف يكون كذلك وفي عهده تقلّص هامش الحريات الصحافية، وانتكست أوضاع حقوق الإنسان عامة؟

قولوا لنا أية إصلاح جاء به هذا الملك لنكمل معكم التصفيق له! نعم.. سيقولون أن منجزه الحقيقي كان في تأسيس هيئة البيعة ومن ثم لائحتها! وهل هذا إصلاح يا جماعة الخير؟! إن الهيئة شأن عائلي، غرضه تنظيم (من) يحكمنا نحن الشعب! بل نحن الرعاع بنظرهم، وليس غرضه (كيف) يحكموننا ووفق أية أسس وضوابط. فإذا صح أن هذا منجز لعبدالله ـ ولا يبدو أنه كذلك حتى في محيط العائلة المالكة ـ فإن فائدته للعائلة المالكة وحدها، ولن يغير ذلك في حال الشعب، أليس كذلك؟!

وحتى عروبية الملك الفذّ تحولت الى عداء لتلك الأنظمة التي قيل لنا أنه يميل الى ممانعتها، وصار الملك صاحب مشروع تسويق السلام مع إسرائيل، وأداة للإطاحة بالنظام السوري، وضدّ حماس، وقد يجره الجناح السديري للموافقة على خوض حرب قادمة تعضد الأميركيين ضد إيران، كما فعلها سلفه بشأن العراق وأفغانستان. ورغم كل هذا لم ينجز لنا الملك الجديد إلا المزيد من الأعداء، وإلا سياسة خارجية ضعيفة هشة تابعة لأميركا وإسرائيل.

سأنتظر حتى العدد القادم، لأرى ما سيأتيني من المدافعين عن الملك الجديد، وقد أقرأ عليكم فضائله وإنجازاته حسب ما يطرحه أولئك، وهم في أكثرهم من الطبالين المتزلفين وأصحاب المصالح.

الحجاز - Microsoft Internet Explorer
File Edit View Favorites Tools Help
Address http://www.alhejazi.net/ Go

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، والذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من التشعر المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يُظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقّف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

أزياء حجازية: ثوب أهل المعابدة في أطراف
مكة يستعمل من قماش القطن الخفيف